

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العدوان السعودي على اليمن ماضياً وحاضراً

تتبع تاريخي

د/عرفات عبد النجيم الرميّة

رقم الايداع بدار الكتب الوطنية ١١٨ / ٢٠٢١ م .
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الاولى ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م .
الناشر دار الخبرة للدراسات والتطوير/ صنعاء

الفهرس:

- ١ - المقدمة ص ٣
- ٢ - الفصل الأول ٥
- ٣ - العلاقات اليمنية السعودية منذ الدولة السعودية الأولى وحتى قيام الثورة ٥
- ٤ - استقلال اليمن عن الدولة العثمانية ٩
- ٥ - الاعتداء السعودي على الحجاج اليمنيين في تنومة ١١
- ٦ - العدوان السعودي على اليمن وتوقيع اتفاقية الطائف ١٤
- ٧ - الفصل الثاني : ثورة ٢٦ سبتمبر والعدوان السعودي علي اليمن ١٨
- ٨ - مقدمة ١٨
- ٩ - الدور المصري في اليمن ٢٠
- ١٠ - انقلاب ٥ نوفمبر والتدخل السعودي في الشأن اليمني ٢٦
- ١١ - الاعتراف السعودي المشروط بالجمهورية ٣٠
- ١٢ - نشر الوهابية واغتيال الهوية الوطنية اليمنية ٣٣
- ١٣ - ابراهيم الحمدي وتصحيح ما أمكن تصحيحه ٣٥
- ١٤ - الفصل الثالث : علي صالح وترسيخ التدخل السعودي في اليمن ٤٠
- ١٥ - انشاء معهد دماج في صعدة ٤٣
- ١٦ - الوحدة اليمنية والمحاولات السعودية لإفشالها ٤٦
- ١٧ - القاعدة والتطبيق العملي للفكر الوهابي ٥٢
- ١٨ - العدوان السعودي على ثورة الشباب ٦٢
- ١٩ - اللجنة السعودية الخاصة وشراء الولاعات ٦٥
- ٢٠ - ثورة ٢١ سبتمبر وقطع أيادي السعودية في اليمن ٦٦
- ٢١ - الخاتمة ٦٧

مقدمة :

يأت هذا الكتاب في هذا التوقيت بالذات بمناسبة مرور ستة سنوات على العدوان السعودي الأمريكي وهو يعتبر وثيقة تاريخية هامة لمن يجهلون تاريخ العلاقات اليمينية السعودية .

فالتاريخ يشكل جزءاً هاماً من شخصية الحضارة الإنسانية ، باعتبار أن ما حصل فيه من أحداث يمكن تكرارها في الحاضر إذا توفرت نفس الظروف ، على أساس تشابه الشخصيات الإنسانية في الطباع والسلوك ، من أجل ذلك ركز القرآن العظيم في معظم سورة على سرد قصص الأمم السابقة وضرورة العودة إلى الماضي لأخذ العبرة منه والاستفادة منه في فهم الحاضر وعدم تكرار نفس الأخطاء التي وقع فيها السابقون وخصوصاً المقدمات المتشابهة التي تؤدي إلى نفس النتائج ، وهناك آية قرآنية تكررت في معظم سور القرآن الكريم تحت على العودة إلى الماضي والنظر في أحداثه وتعقلها لأخذ العبرة والعظة منه ، يقول تعالى : (فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۖ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) يوسف : ١٠٩ . ويقول أيضاً : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) الحج : ٤٦

فالغرض الذي يتوخاه القرآن من دعوة الإنسان إلى النظر في التاريخ وأحداث الماضي ليس المتعة بقدر ما يعني محاولة تعقل أحداثه والربط بين الاسباب والمقدمات - التي أدت إلى نفس النتائج - باعتبارها قوانين عقلية رياضية صادقة في كل مكان وزمان ويجب عدم تكرار تلك المقدمات في الوقت الراهن كي لا نحصل على نتائج متشابهة وتلك هي الفائدة المتوخاة من دراسة التاريخ واخذ العبرة منه في الحاضر والمستقبل أيضاً . لكن الواقع المؤلم الذي يعيش فيه العرب والمسلمون يقول أن العبرة الوحيدة التي أخذوها من الماضي هي ألا يعتبروا به أبداً ، وهذا ما جعلهم يكررون نفس الأخطاء ويعيشون خارج التاريخ .

وهذا أيضاً هو حال كل يماني لا يعرف ماضي العلاقات السعودية اليمينية ، لأنه سيظن أن العدوان السعودي الأمريكي على اليمن بدأ فجر ٢٦ مارس ٢٠١٥ م ، وعذره أنه لا يعرف أن العدوان السعودي على اليمن بدأ مع نشأة الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ م - ١٨١٨ م) .

هذا الكتاب هو رد على كل من قال بأن العدوان السعودي الأمريكي كان بسبب قيام ثورة ١٢ سبتمبر ٢٠١٤ م ووصول أنصار الله إلى صنعاء ، فمن يقول ذلك لم يقرأ التاريخ ولا يعي أن السعودية أرادت خلال مراحل تكوينها السيطرة على اليمن بالقوة العسكرية للعديد من الأسباب الضرورية بالنسبة لها ، وعندما فشلت في ذلك استخدمت القوى الناعمة في مرحلة لاحقة اسلوباً للسيطرة على القرار السيادي وجعل القرار اليماني في صنعاء تابعاً للرياض وهكذا كانت العلاقة بين اليمن والسعودية خلال مراحلها المختلفة علاقة تبعية وارتهان لا أقل ولا أكثر .

ولم تستطع الحكومات المتوالية بعد الثورة في اليمن، التخلص من الهيمنة السعودية - إلا مع بزوغ فجر ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م - وظل الشعب اليماني خلالها ينن من ثقل تلك الضغوط ، من

جراء استخدام المال كوسيلة ضغط وابتزاز لانتهاك السيادة وفرض أجندة الرياض على صنعاء باعتباره قضاءً وقدر ، ولم يكن عدوان التحالف السعودي على اليمن إلا حلقة في مسلسل قديم جديد . لقد كان العدوان السعودي على اليمن على مر التاريخ ، عدواناً مادياً من خلال الحروب العسكرية المباشرة أو من خلال أدواته في اليمن وعدواناً معنوياً على السيادة اليمنية واستقلالية القرار اليمني ، استغل فيه النظام السعودي المعونات المالية التي يقدمها لليمن بصورة مستهجنة ، مستفيداً من ضعف الموارد المادية فيه ، فزيادة الدعم أو إنقاظه أو منعه مرتبطٌ بارتهاج النظام في صنعاء للسياسة السعودية وكان لها الدور الأكبر في تعطيل كل الخطط التنموية اليمنية كي يظل اليمن محتاجاً لمساعدتها على الدوام ومن خلالها ، تيرر تدخلها وانتهاكها لسيادة القرار اليمني ومع كل ذلك التدخل المفضوح يصرح النظام السعودي ويكرر في كل مناسبة أنه لا يتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية والصحيح أنه لا يتدخل إلا في الشؤون اليمنية !

ويمكن أن نقسم مراحل العلاقات اليمنية السعودية إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تبدأ مع بداية الدولة السعودية الأولى ودخول أول قوة سعودية إلى الأراضي اليمنية وتنتهي بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر .

المرحلة الثانية : تبدأ من انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م وتنتهي باغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي في ١١ أكتوبر عام ١٩٧٧م .

المرحلة الثالثة : تبدأ من تولي علي عبدالله صالح الحكم إلى قيام ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م .

وسوف نتناول تلك المراحل بالتفصيل في هذا البحث من خلال ثلاثة فصول :

الفصل الأول سوف نتناول فيه العلاقات اليمنية السعودية منذ الدولة السعودية الأولى وحتى قيام الثورة .

والفصل الثاني سوف يتناول الدور السعودي في الوقوف ضد ثورة ٢٦ سبتمبر مروراً بالدعم الذي قدمه لانقلاب ٥ نوفمبر ووصولاً لاغتيال الزعيم ابراهيم الحمدي .

أما الفصل الثالث فسوف نتناول فيه بروز التدخل السعودي في السياسة اليمنية منذ تولي علي عبدالله صالح الحكم في اليمن وحتى قيام ثورة ٢١ سبتمبر ، وسوف نحاول الاختصار وعرض أهم الاحداث التي تبرز الدور السعودي في انتهاك السيادة اليمنية .

وفي الاخير نقول : إن كل جهد إنساني - بحكم أنه كذلك - معرض للنقص ، وكما قال القاضي عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه: إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

الفصل الأول

العلاقات اليمنية السعودية منذ الدولة السعودية الأولى وحتى قيام الثورة

مرت العلاقات اليمنية السعودية خلال مراحلها المختلفة بعقبات ومطبات طبيعة نتيجة لاختلاف النظامين الحاكمين واختلاف المنطلقات الفكرية والعقائدية التي ينطلقان منها والأهم من ذلك هي النظرة المسبقة لكل نظام منهما تجاه الآخر ، لقد كان لتلك العلاقات ظاهراً وباطناً ، فالظاهر أنها علاقة جوار طبيعية تستند إلى الجغرافيا وتتكى على التاريخ ، لكن الباطن يقول أنها علاقة تنافس وندية ومحاولة إضعاف وأقصاء بغرض الاستيلاء من قبل الجار السعودي - الذي لم تؤمن بوائقه بقية جيرانه في شبه الجزيرة العربية - على جاره اليمني فقد حاول النظام السعودي إخضاع جميع سكان الجزيرة العربية ونجح في ذلك ، لكنه فشل في إخضاع اليمن بالقوة العسكرية و ظلت جبال اليمن شوكة في حلق الأطماع السعودية طوال عهد الدولة المتوكلية وقد حاولت السعودية الاستفواء عليها من خلال التعاون مع بريطانيا ونجحت في ذلك .

وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نتتبع جذور الصراع السعودي اليمني ، وسوف نبدأ من اليوم الذي دخلت فيه القوات التركية إلى اليمن عام ١٥١٧ م ولكن تلك القوات برغم تفوقها عدداً وعتاداً لم تستطع السيطرة على اليمن إلا في عام ١٥٣٨ م نظراً للمقاومة الشرسة التي أبدتها اليمنيون - وكان الاحتلال التركي الأول لليمن قد دام مائة عام تقريباً (١٥٣٨ م - ١٦٣٣) - قامت بعده دولة الأئمة القاسميين التي وحدت اليمن في عهد الإمام المتوكل على الله (إسماعيل بن القاسم) (١٠٥٤ - ١٠٨٧ هـ) في القرن السابع عشر الميلادي من أقصى عسير في الشمال إلى عدن في الجنوب ووصلت إلى ظفار - في عمان - شرقاً وإلى مصوع على البحر الأحمر غرباً ، لكن الصراعات السياسية والطائفية التي قامت في اليمن بعد ذلك أدت إلى سقوط تلك الدولة و بدأت الانفصالات عنها مطلع القرن الثامن عشر حيث استقلت عمان بظفار وانفصلت عنها حضرموت، ثم عدن ولحج خلال الربع الثاني لنفس القرن، وما كاد ينتهي القرن حتى تمت عملية انفصال الجنوب عن حكم صنعاء، وسميت فيما بعد (النواحي التسع) (١) .

وفي ذلك الوقت كانت الوهابية قد ظهرت في نجد وشكل ظهورها علامة فارقة في التاريخ العربي والإسلامي - لأن ما بعدها لن يكون كما قبلها - ومن المعلوم أن الوهابية اسم أطلقه خصومها عليها ، أما محمد بن عبد الوهاب فقد سمى أتباعه (الموحدون) وهذا يعني ببساطة أن غير الوهابي ليس موحداً على الإطلاق ، ولذلك أطلقوا على غير الوهابي اسم (العرايف) وتعني الأبل الشاردة التي لا يُعرف صاحبها ويجوز بالتالي أخذها واغتنامها .

لقد بعث محمد بن عبد الوهاب مذهب التكفير من جديد من خلال كتابه (التوحيد) الذي اعتبر فيه

أن التوحيد الوهابي هو الصحيح وكل ما عداه كفر وشرك والحاد ، وفي عهده أصبح هناك (دار

الإسلام) وتعني كل معتنق للفكر الوهابي (ودار الحرب) وهم المخالفين للوهابية - حتى من

اصحاب السنة - وهؤلاء يجب قتلهم وقد أفتى ابن عبد الوهاب بكفر فرق الشيعة كلها - ومنهم الزيدية - واعتبر بلادهم دار حرب . وفي ذلك الوقت تم عقد القرآن - غير الشرعي - بين الوهابية وبين الدولة السعودية الأولى، فالوهابية تعطي الدولة السعودية المشروعية الدينية لحروبها في الجزيرة العربية وتضمن لها تلك الدولة الانتشار بحد السيف - وظل ذلك العقد سارياً حتى الوقت الحاضر - وبناءً على ذلك أعطى محمد بن عبد الوهاب الأمير محمد ابن سعود صاحب الدرعية مبرراً شرعياً للتوسع ولغزو جيرانه من المسلمين وقتلهم بعد اتهامهم بالكفر - أو اكرامهم على قبول الوهابية بحد السيف - وفي ذلك يقول المؤرخ (عثمان بن بشر النجدي) مؤلف كتاب (عنوان المجد في تاريخ نجد) إن محمد بن سعود أرتكب مذبحه في كربلاء عام ١٨٠١م سجّل النجدي وقائعها بفخر واعتزاز قائلاً : " أخذنا كربلاء وذبحنا أهلها وأخذنا أهلها فالحمد لله رب العالمين ولا نعتذر عن ذلك ونقول وللكافرين امثالها " وهم في مناهجهم الدراسة يعتبرون المذابح الذي قامت على أثرها مملكة عيال سعود فتوحات ويذكرونها بفخر .

لقد مثلت الوهابية بالنسبة لأسرة عيال سعود الإقطاعية ، ما مثلته المسيحية بالنسبة للإمبراطورية الرومانية ، ففي كلتا الحالتين كان المذهب الديني مجرد ستار لإخفاء المطامع التوسعية ووسيلة مناسبة للامتداد بتلك المطامع إلى أبعد مدى ممكن وكانت اليمن بالذات أهم منطقة في الجزيرة العربية استهدفها خط التوسع السعودي (٢) .

وبالعودة إلى اليمن في ذلك الوقت ، كان من الطبيعي أن تشجع حالة الانقسام والتمزق فيها البلدان المجاورة على محاولة السيطرة عليها، و كانت الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ م - ١٨١٨ م) قد ثبتت أركانها واستولت على كثير من مناطق الجزيرة العربية، كما دفعت خصوبة أرض اليمن - مقارنة بصحراء نجد - الدولة السعودية إلى التفكير في غزوها، ومعلوم أن قبائل نجران كانت قد هاجمت الدرعية سابقاً ولم يكن من السهل على عيال سعود أن ينسوا الهزيمة التي أنزلها حسن بن هبة المكرمي بقواتهم في عهد الأمير محمد بن سعود عام ١٧٦٥م .

وجدت الأطماع السعودية في اليمن الفرصة المناسبة بعد أفول قوة ومجد الدولة القاسمية وضعف الإمام المنصور وتضعف مكانته وبلوغ الأوضاع في صنعاء درجة خطيرة من التدهور والتردي ، أغرت بعض القبائل بالتمرد والخروج على الإمام ومحاصرة صنعاء خلال عام ١٢٢٣هـ (١٨٠٨م - ١٨٠٩م) (٣) .

وحيثما اشتد عود الدولة السعودية وانتشرت أفكارها الوهابية - ورأت أن الفرصة سانحة - أصدرت سلطات الدرعية أوامرها إلى القائد حزام بن عامر العجماني بالتحرك إلى الجنوب على رأس سرية سعودية، وكانت تلك أول قوة سعودية حقيقية تدخل حدود اليمن، وقد تمكن السعوديون من الوصول حتى نجران عام (١٨٠٥ م) دون أن يتمكنوا من الاستقرار فيها ، نظراً لشراسة المقاومة التي جوبهوا بها والتي لم يعهدها ، وقد أستولى الجيش الوهابي على عسير وسهل له تلك المهمة الشريف (حمود بن محمد المشهور بأبي مسمار) أحد عمال الدولة القاسمية الذي انضم إلى الوهابيين ومكنهم بعدها من الاستيلاء على الحديدة وبيت الفقيه واللحية وزبيد ،

وقد عاث الوهابيون - كعادتهم - في تلك المدن فساداً ، فقتلوا سكانها ونهبوا أموالها وخرّبوا مساجدها ومزقوا الكتب والمصاحف وطلبوا من السكان أن يدخلوا في دين الله - يعنون بدين الله الوهابية - ويتركوا ما كان يعبد آبائهم وقد خربوا جامع زبيد خراباً كبيراً ونهبوا ما فيه حتى شبابيكه الحديد ودروفه ، لقد كان تعامل الوهابيين مع السكان اليمنيين في تلك المدن المحتلة (كمشركين) عاملاً هاماً في فضح دعوتهم المتطرفة ، فاختلف معهم الشريف حمود بن محمد - الذي ناصرهم في بداية الامر - فسارع إلى قتالهم وقتل قائدهم عبدالوهاب العامري - الشهير بأبي نقطة - وتمكّن من إخراجهم من تهامة عام ١٢٢٤ هـ الموافق ١٨٠٩ م واستقل بحكم تهامة (٤) .

وقد حاولوا الوهابيون أيضاً الوصول إلى حضرموت مرتين في عامي ١٨٠٩ و ١٨١١ م ولكنهم هزموا وعادوا ادراجهم يجرون ذيول الخبيّة والهزيمة ، لكن آمالهم في غزو اليمن مجدداً لم تخيب وظلت نيرانها تحت رماد الواقع تنتظر الفرصة المناسبة (٥) .

ودقت الطموحات السعودية حينها ناقوس الخطر على الدولة العثمانية ، فأرسلت اليهم حملتين عسكريتين بقيادة محمد علي باشا حاكم مصر إلى نجد سنة ١٨١١م واستمرت الحروب سجلاً بينهما إلى أن دخلت قوات محمد علي الدرعية في عام (١٨١٨ م) وكان ذلك إيذاناً بسقوط الدولة السعودية الأولى و حلت قوات محمد علي باشا محل النفوذ السعودي في الجزيرة العربية وبلغ

نفوذها حتى مدينة تعز جنوب اليمن ، لكنه لم يستطع السيطرة على صعدة ، واستمر حكم محمد علي باشا تحت الولاية التركية حتى خروج جيشه من اليمن والجزيرة العربية كلها عام ١٨٤٠م.

وإذا كان محمد علي باشا قد تمكن من القضاء على الدولة السعودية الأولى عسكرياً ، إلا أنه لم يقض عليها فكراً وأيديولوجياً ، وظلت الوهابية ناراً تحت رماد الواقع النجدي تنتظر من ينفخ فيها من روح الشيطان في الوقت المناسب وهذا ما كان حال قيام الدولة السعودية الثانية (١٨٢١م - ١٨٨٩م) التي انشغلت بالصراعات الداخلية ولم تجد الوقت كي تتمكن من العدوان على اليمن . وفي تلك الاثناء كانت عدن قد وقعت تحت السيطرة البريطانية منذ العام ١٨٣٩م ، بحجة حماية سفنها المتجهة إلى الهند ، وقد تواصلت الغزوات العثمانية على اليمن وتمكنت من العودة إليه عام ١٨٤٩ واستكملت الغزو في العام ١٨٧٢ م، و توالى الانتفاضات ضدهم إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى انسحابهم النهائي عام ١٩١٨.

وقد عاودت الدولة السعودية في عهدها الثالث (١٩٠٢م - ١٩٢٥م) بقيادة عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود نشاطها في الغزو والتوسع في شبه الجزيرة العربية ووجدت العون والرعاية والدعم بالمال والسلاح من بريطانيا التي وجدت في عبدالعزيز بن سعود حسان طرودة ، ففي صبيحة ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢ م تمكن عبد العزيز بن سعود مع نحو أربعين من أنصاره من قتل عجلان بن محمد حاكم الرياض - المعين من قبل آل الرشيد والمدعوم من الباب العالي في تركيا - بعد أن وضع خطة وتحرك من الكويت بمساعدة أميرها آنذاك مبارك آل صباح.

وبعد أن وطّد عبد العزيز حكمه في الرياض توجه إلى المناطق المجاورة لاحتلالها ، فتمكن من احتلال الأحساء وحائل عام ١٩١٥ م .

لم يعتمد بن سعود على جماله وسيوفه العتيقة في احتلال مناطق شبه الجزيرة العربية واخضاعها لحكمه - كما روجوا له - لكنه اعتمد على مدافع الإنجليز وبواخرهم واسلحتهم الهائلة وارادتهم المصرة على تسليمه عرش الحجاز بعد أن رفض الشريف حسين مطلبهم بتقسيم الوطن العربي إلى دويلات ورفض اعطاء فلسطين لليهود ووافق عبدالعزيز بن سعود على ما رفضه الحسين ،

ففي يونيو ١٩١٦م قامت الطائرات البريطانية بقصف الحرم المكي وأدعت - زوراً وبهتاناً - بأن

الأتراك هم الفاعلون، لإثارة الرأي العام ضد السلطنة العثمانية، وقرر الشريف حسين ملك الحجاز حينها إعلان الثورة ضد الأتراك الذين قصفوا مكة بحسب زعمه، وفي حزيران يونيو ١٩١٦م أطلق الرصاصة الأولى من نافذة قصره فألتفت حوله عرب الحجاز معلناً قيام الثورة العربية الكبرى، وكانت تلك الخديعة البريطانية التي أنظت عليه ، فقد حارب الدولة العثمانية التي رفضت تسليم الأراضي العربية لبريطانيا ، وعندما خرجت الدولة العثمانية وانكفأت على نفسها ، عادت بريطانيا لمحاربة حليفها الشريف حسين لأنه رفض التسليم بمطالبها ، وكانت وجهة النظر البريطانية - كما نقلها جون فيلبي في مذكراته - أن تحارب الشريف حسين وتخرجه وعائلته من الحجاز لتسلمها إلى عبدالعزيز بن سعود وعائلته، وذلك لعلمها أن الشريف حسين صاحب أخلاق ولن يقبل بالتنازل عن فلسطين لليهود، أما عبدالعزيز بن سعود فليس سوى صنيعاً بريطانية سيتعامل معها محققاً مصالح بريطانيا ومليبياً كل ما تطلبه منه ، لكونه لم يكن له كيان أو صفة قبلها وبدونها، وهو على استعداد بمنح فلسطين لليهود ، بل هو يفتخر ووالده عبدالرحمن يكون اليهود أولاد عمومتهم، أما الشريف حسين بن علي فهو ثابت قبل مجيء بريطانيا في منصبه وكما كبر منصبه سيشعر بأنه أكبر منها ، وقد حققت بريطانيا في مؤتمر العقير ١٩٢٢م كل ما خططت له وما رسمته لعبدالعزیز بن سعود الذي أصدر الوثيقة الشهيرة وبخطه وختمه التي لا يمانع فيها - كما ذكرت الوثيقة - من إعطاء فلسطين لليهود المساكين ، وذلك بعد أن رسم له الضابط البريطاني (برسي كوكس) وبالقلم الأحمر حدود مملكة بني سعود ، بعد ذلك كان من السهل على عبدالعزيز بن سعود في ظل الدعم البريطاني الغير محدود الاستيلاء على عسير والحجاز وبانشغال الشريف حسين بمحاربة الأتراك كان عبدالعزيز يحارب الشريف حسين في الحجاز بحجة أنه كافر وسبب كفره أنه أطلق على نفسه لقب (ملك المسلمين) - وذلك بعد إن قضى عبدالعزيز بن سعود على حكم آل الرشيد في الرياض بنفس التهمة - وبعد هزيمة الشريف حسين في معركة الطائف وسقوطها في صفر ١٣٤٣هـ الموافق سبتمبر ١٩٢٤م في يد قوات ابن سعود، انطلق الأعراب يقتلون وينهبون و ارتكبوا أفظع الجرائم بحسب عاداتهم في ذلك العهد ، فدخلوا مكة في ١٨ أكتوبر عام ١٩٢٤م ، ودخلوا بعدها مدينة جدة عام ١٩٢٥م وخلع الإنكليز عليه لقب "امام المسلمين" نكاية بالشريف حسين وقد نكث عبد العزيز بكافة العهود التي قطعها على نفسه للحجاج المسلمين الذين وفدوا للحج أثناء محاصرته لمدينة الطائف وزعم أنه ما جاء إلا ليحارب الملكية الباطلة في القرآن وأنه سيدعو كافة المسلمين لعقد مؤتمر في مكة لينتخبوا

فيه حكومة للحجاز يختارون فيها من يريدون حاكماً عليهم ، لكنه نكث بوعدده وتسمى جلالة الملك عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية (٦) .

وهكذا أتم عبد العزيز الاستيلاء على مناطق الجزيرة العربية حتى أطلق عليها مسمى (المملكة العربية السعودية) في ١٨ سبتمبر ١٩٣٢ م ، وبدون أن يضع لها حدوداً تذكر .

استقلال اليمن عن الدولة العثمانية :

وفي خضم تلك الأحداث كان الشعب اليمني قد بدأ حلقاته الأولى في مسيرة النضال والتحرر الوطني بعد أن تسلّم الإمام يحيى حميد الدين الحكم في صنعاء خلفاً لوالده المتوفي عام ١٩٠٤م وخصوصاً أن بريطانيا والدولة العثمانية كانتا قد اتفقتا على تقسيم اليمن إلى شطرين - جنوبي وشمال - عام ١٩٠٥م وقد تزايدت المقاومة الوطنية بقيادة الإمام يحيى ضد الاستعمار التركي في الشمال وزعزت كيانه والحقت به خسائر فادحة ، اضطرتهم لعقد صلح دعآن عام ١٩١١م ، انتزع بموجبه الإمام يحيى اعتراف الخلافة العثمانية بزعامته الروحية والسياسية والثورية على اليمن ، لكن هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م) عجلت بخروجهم

من اليمن وإعلان الاستقلال عنه في شهر نوفمبر عام ١٩١٨م . وقد املت اليمن شروطها على المحتل التركي فحققت أولاً : تسليم اليمن بشطريه إلى الإمام يحيى حميد الدين و تسليم المواقع العسكرية التركية بكل أسلحتها إلى اليمنيين و بقاء من يرغب من الحكام الأتراك في البقاء في اليمن أو من المجندين التابعين لهم (٧) .

وبعد الاستقلال عن الدولة العثمانية ، تمتع الإمام يحيى باحترام وهيبة لدى شرائح اجتماعية واسعة لأنه استطاع ان يهزم الأتراك وينتزع الاستقلال لتصبح اليمن أول دولة عربية تفعل ذلك حينها " ويمكن تقرير واقع خلاصته هو ان الإمامة في اليمن لعبت دوراً ايجابياً في تثبيت نظام الدولة اليمنية " (٨) .

وفي خضم استعمار أوار المعارك في الحرب العالمية الأولى رفض الإمام يحيى بشمم وإباء كل تحالفٍ أقترحه عليه الإنجليز لمحاربة الدولة العثمانية " وبالرغم من انه حارب الأتراك لضمان استقلال بلاده إلا انه أثر أن تقطع رقبتة ورقبة اولاده على أن يحالف الكفار " (٩) .

وكان عدم تحالفه مع بريطانيا ضد العثمانيين من الاسباب التي جعلت الإنجليز يقفون ضده فيما بعد ومع كل من حارب الإمام يحيى ، وليس آخرهم الملك عبدالعزيز بن سعود في حربه مع الإمام عام ١٩٣٤م والذي تم الاستيلاء بعدها على الاراضي اليمنية في نجران وعسير وجيزان .

وفي خضم تلك الأحداث وانشغال ابن سعود بتوطيد ملكه في الجزيرة العربية وانشغال الإمام يحيى حميد الدين بمحاربة الدولة العثمانية وصل إلى صبيا (إحدى جهات المخلاف السليماني) على حين غفلة من التاريخ رجل من نسل الأدارسة هو محمد بن علي بن أحمد بن إدريس عام ١٩٠٧م محملاً

بالمطوحات السياسية، فالتف حوله الناس وكون قوة لا يستهان بها ، فارتابت منه الحكومة العثمانية، وخصوصاً عندما حاول احتلال أبها - في عام ١٩١٠ م - لكنه لم يستطع نظراً

للدعم الذي وصل إليها من الشريف حسين بطلب من الحكومة العثمانية، فعقد اتفاقاً وتحالفاً مع إيطاليا عام ١٩١٢م وحصل منها بموجبه على المال والسلاح و استطاع بهما الاستيلاء على صيبا وجيزان وأبو عريش. و نظراً لعدم استمرار الدعم الإيطالي له فقد توجه إلى بريطانيا وعقد معها معاهدة صداقة في أبريل ١٩١٥ م - بواسطة المقيم الإنجليزي في عدن - وطلبت منه بريطانيا التحالف مع الشريف حسين أولاً ضد الأتراك، وقد ساعدته السفن البريطانية على احتلال (القنفذة) الأمر الذي لم يرض الشريف حسين ووقع خلاف حولها هدد فيه الشريف حسين الإدريسي بتغيير الولاءات السياسية عدة مرات، حتى استولت القوات التركية عليها إلى حين جلانها عن الجزيرة العربية ثم هزيمة الشريف على يد الدولة السعودية.

وقد كافنت بريطانيا الإدريسي لوقوفه معها ضد الأتراك ، فجعلته الحاكم في منطقة عسير، وأصبحت حدود إمارته تمتد من القنفذة شمالاً، حتى المخا في الجنوب، ويحاذر نجد في الشرق، والبحر الأحمر في الغرب وهنا أحس الشريف حسين بتعاظم شأن الإدريسي فقام بإغراء أفراداً من أسرة آل عايض بالثورة عليه، فوجد الإدريسي نفسه في حرج ، فالشريف حسين يحاصره في الشمال، والإمام يحيى يتربص به في الجنوب والمتمردين من أسرة آل عايض يُحيطون به في الداخل، فما كان منه إلا أن كتب إلى عبدالعزيز بن سعود - سلطان نجد حينها - يطلب نجده وإعانتته على إخماد نار الثورة الداخلية التي قام بها آل عايض واتباعهم، و استجاب ابن سعود لطلبه ، وارتبط الإدريسي معه لاحقاً باتفاق دفاعي وهجومي في ٣٠ من أغسطس ١٩٢٠م بعد أن اشترط عليه ابن سعود هدم القباب والأضرحة والمزارات، في إمارته ففعل ذلك، و نصت الاتفاقية كذلك على تخلي الإدريسي عن يام (نجران) وعن مناطق في بني جماعة وسحار لصالح سلطان نجد وعندئذ أرسل إليه ابن سعود في شعبان سنة ١٣٣٨ هـ / ١٩٢١ م سرية

بقيادة ابن عمه الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي ومعه ألفا مقاتل، وعندما اطمأن الإدريسي إلى استقرار حكمه في المخلاف السليماني بدأ التفكير في التوسع، وخصوصاً بعد أن تخلت له بريطانيا عن ميناء الصليف والحية ومحيطهما ، وعندما غادر البريطانيون الحديدة في ٣١ يناير ١٩٢١ قاموا بتسليمها إلي الإدريسي مكافئة له نظير خدماته التي قدمها ضد الدولة العثمانية ونكاية بخصمها اللدود الإمام يحيى الذي كان يرفع دائماً شعار تحرير عدن والمحميات الجنوبية بين الحين والآخر وكان قد رفض طلباً بريطانياً لمحاربة الدولة العثمانية ووقف موقف الحياد ولم يطعن الأتراك ولم يغدر بهم - لا من الامام أو من الخلف - التزاماً منه باتفاقية دعان، ولكون الأتراك مسلمين يحاربون مستعمراً كافراً ، ولم يقف به هذا الاعتقاد عند موقف الحياد ، بل مد الإمام يحيى الأتراك بالمال ولم يعارض من رغب من اليمنيين للقتال معهم ضد الانجليز ، وقد رد الإمام يحيى على تلك الخطوة باستعادة الضالع والشعيب والأجعود من الاحتلال البريطاني ، فقامت قوات الإدريسي بتحريض بريطاني بالاستيلاء على مناطق تهامة المحاذرة لغرب صنعاء،

وبذلك تلامست حدود إمارة الإدريسي مع منطقة نفوذ الإمام يحيى الجبلية، ووقفت جبهتان في وجه بعضهما البعض، كانتا تمتدان من باجل في الجنوب إلى غرب صعدة في الشمال.

في تلك الأثناء تحالف الإمام يحيى سراً مع الشريف حسين - وقد أراد كلاً منهما من الآخر مساعدته ضد خصميه ابن سعود والإدريسي - وقام بتوقيع اتفاقية صداقة في يونيو ١٩٢٢ م / ٢٧ من شوال ١٣٤٠ هـ وقد أثارت تلك الاتفاقية حفيظة ابن سعود فاعتبر أنها كانت موجهة ضده، وضد مصالحه وطموحاته في الجزيرة العربية ، وقد أتى رد ابن سعود على تلك الاتفاقية سريعاً من خلال قتل الحجاج اليميني في تنومة .

الاعتداء السعودي على الحجاج اليميني في تنومة :

وقد بدأت الاعتداءات السعودية على الدولة اليمنية في عهد المملكة المتوكلية ، ففي يوم الأحد ١٧ ذي القعدة عام ١٣٤١ هـ الموافق ١ يوليو ١٩٢٣ م ، توجهت قافلة من اليميني للحج (قدرت بـ ٣٠٠٠ رجل) في الوقت الذي كانت فيه الحرب جارية بين ابن سعود وشريف مكة، ووصل موكب الحج إلى وادي تنومة من بني شهر الواقع بين منطقتي بني الأسمر وبني الأحمر في عسير ، وكان الحجاج قد نزلوا على ثلاث فرق ، الفرقة الاولى تقدمت ونزلت في تنومة وعدادها في بني شهر ، وفرقة في سدوان الأعلى وفرقة في سدوان الأسفل ، حينها بدأت القوات السعودية بإطلاق النار عليهم دون تمييز - مع انهم يلبسون ثياب الإحرام - حتى قتلتهم جميعاً عدا خمسة منهم، وهم من عادوا إلى صنعاء وأخبروا بما حدث (١٠) .

ونتيجة لتلك المجزرة البشعة توترت العلاقات بين البلدين على الرغم اعتذار عامل ابن سعود

للإمام يحيى وتم تبادل الرسائل بين ابن سعود والإمام يحيى، وقد برر السعوديون حينها المسألة بأنهم قد ظنوا - وظنهم هنا كله أثم - أن الحجاج ليسوا سوى جنوداً للشريف حسين متكرين بلباس الحجيج ، وتعهد الملك سعود بدفع الديات لقتلى الحجاج وزادت حدة التوتر في العلاقات بين البلدين ، فرفض حينها الإمام يحيى حضور المؤتمر الإسلامي الذي عقده ابن سعود في مكة في البداية ثم ارسل مندوبة إليه بالنيابة عنه .

وبعد تلك الحادثة توجه ثلاثة رجال من قرية بيت حاضر - من قبيلة سحان في خولان - إلى الحجاز ، بغرض الانتقام لذويهم في تلك المذبحة وهجموا بخناجرهم على عبدالعزيز بن سعود في الحرم الملكي ، لكن حرسه تمكنوا من القبض عليهم وقتلهم (١١) .

في تلك الفترة كان الأمير محمد بن علي الإدريسي قد توفي في ٢٠ مارس ١٩٢٣ م، فتولى الإمارة ابنه الأكبر علي بن محمد بن علي الإدريسي ووقعت نزاعات عائلية عديدة أدت إلى ضعف الإمارة مما أدى إلى زيادة أطماع الجيران فيها ، استغل الإمام يحيى تلك الفرصة وقام بمهاجمة

الحدود الجنوبية لإمارة عسير عام ١٩٢٥، وتمكن من استعادة السيطرة على مناطق استراتيجية مثل الحديدية واللحية والصليف وباجل، وحصلت مفاوضات بين الجانبين ، عُرِز على أثرها الأمير

علي وعين عمه الحسن الإدريسي بديلاً عنه واتفقا على أن تضم الحديدية والمناطق المحيطة بها إلى الإمام يحيى ويظل أمير عسير خاضعاً لسلطة الإمام في صنعاء.

أدرك الحسن الإدريسي أنه يعيش في حالة ضعفٍ شديدة قد تسلبه سلطاته على المناطق التي

يُسيطر عليها ، توجه على أثرها إلى الحليف البريطاني أولاً فلم ينصره هذه المرة ، فتوجه بعدها إلى الحليف القوي ابن سعود وبعث إليه وفداً في أوائل فبراير ١٩٢٦ / رجب ١٣٤٤ هـ، وصل إلى مكة المكرمة، برئاسة محمد بن هادي النعيمي لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود، وبعد أن قدم الوفد فروض الولاء والطاعة للملك، طلب منه أن يقف مع الإدارة الإدريسية في صد العدوان الذي يتهددها من قبل الإمام يحيى ولكن ابن سعود كان مشغولاً آنذاك بتثبيت حكمه في الحجاز فلم يستجب له، لكنه ما لبث أن أرسل وفداً آخر في مايو وتوقفت المراسلات بينهما بين أخذٍ ورد حتى أكتوبر من نفس العام ، حيث جرى توقيع اتفاقية بينهما وسميت تلك الاتفاقية (باتفاقية مكة) والتي شكّلت عدواناً سعودياً آخراً على الحدود اليمنية و جاءت متضمنة لما ورد في الاتفاقية القديمة التي عقدت بين الملك ابن سعود والأمير محمد الإدريسي، حيث رُسمت بموجبها الحدود بين البلدين، وأعطى الإدريسي - الذي لا يملك - الحق فيها لابن سعود - الذي لا يستحق - بالسيطرة على الأراضي اليمنية في عسير وقد تكفل فيها ابن سعود بحماية الإمارة الإدريسية في أي مفاوضات أو معاهدات أو منح أي امتياز أو التنازل عن أي قطعة من أرض عسير لأي حكومة

أجنبية إلا بموافقة ابن سعود، على أن يعترف سلطان نجد بالإدريسي حاكماً على عسير طيلة حياته، ويؤول الحكم إلى ورثته من بعد وفاته .

وهكذا أحكم ابن سعود الطوق على إمارة عسير، ففي عام ١٩٢٧ م / ١٣٤٦ هـ عين ابن سعود ممثلاً له في صبيا، وأخذت الاتفاقية بالتدريج بعداً أوسع عندما بدأ ابن سعود في التدخل حتى في شؤون الإدارة الداخلية لعسير ، فأصبح منصب الإدريسي شكلياً وقلصت صلاحياته إلى حدٍ بعيد . واستمر الوضع متوتراً بين اليمن والسعودية خلال تلك الفترة ، ودخل الإمام يحيى وعبد العزيز بن سعود - سلطان نجد - في مفاوضات طويلة ومعقدة تخللها زيارات متبادلة لوفود من البلدين ، دون أمل في الوصول إلى حل نهائي لمسألة عسير ونجران ، إلى أن ضم السلطان الوهابي منطقة عسير تهامة إلى منطقة نفوذه عام ١٩٣٠ م .

بعد تلك الخطوة حاولت قوات الإمام يحيى خلال ذلك كسب موطنٍ قدم لها في بعض جبال عسير تهامة ، وقُبيل انقضاء عام ١٩٣١ م كانت قد صدرت ادعاءات من كلا البلدين بخرق كل منهما لحدود الآخر إلى أن توصل مندوبي الجانبين إلى اتفاق في مكان يدعى (النظير) قرب جبل العرو والذي كان محل خلافٍ بين الجانبين، أعاد فيه ابن سعود منطقة العرو للإمام يحيى لتعود جزءاً من اليمن، وكان من أهم بنود ذلك الاتفاق تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المطلوبين من كلا البلدين للآخر وعلى كل من الدولتين عدم قبول من يفر عن طاعة دولته أيّاً كان وإرجاعه فوراً إلى بلاده واستمرت اتصالاتهما إلى أن انتهت بعقد اتفاقية صداقة وحسن جوار، وتم التوقيع عليها في ١٥ يناير ١٩٣٢ / ٥ شعبان ١٣٥٠ هـ .

لكن عبدالعزيز بن سعود كان قد أعلن عن قيام المملكة في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٢م وبدون أن يُعيّن لها حدوداً ، لأن شهيته كانت لا تزال مفتوحة لهضم المزيد من الاراضي - خصوصاً اليمنية منها - جاعلاً منطقتي نجران و عسير تهامة جزءاً من مملكته ، متجاهلاً لملفات التاريخ وناسفاً

لحدود الجغرافي، فالتاريخ البعيد المحدد بفترة ما قبل الإسلام يقول أن اقليم نجران بواحاته المقروء عنها ، كان أحد الاقاليم اليمنية المعروفة التي تسكنها جماعات (يام) التابعة لقبائل بكيل اليمنية وقد تحدث القرآن الكريم عن قصة أصحاب الأخدود التي وقعت في نجران وهي من الأدلة التاريخية المشهورة التي تدل على تبعية نجران لليمن ، ومن المعروف تاريخياً أن حدود اليمن الجغرافية تنتهي عند ميناء (الليث) في أقصى عسير تهامة وأن عسير السراة وعسير تهامة كانتا جزءاً لا يتجزأ من اليمن عبر التاريخ كله ، و أقاليم عسير - بجزأيه الجبلي والتهامي - كان يُشكّل إحدى متصرفيات ولاية اليمن التركية ، لكن ابن سعود تجاهل كل ذلك متسلحاً بحماية بريطانيا العظمى التي رأت فيه وفي مملكته كياناً وظيفياً يؤدي الدور المنوط به (١٢) .

في تلك الاثناء ظهرت المقاومة الشعبية للاحتلال النجدي للحجاز ومناطق عسير ونجران ، وقد نظمت نفسها من خلال حزب الأحرار الحجازي المناوئ للحكم السعودي جنوبي البحر الأحمر،

وقد قاموا بالاتصال بالإدريسي و تحريضه على إعلان الثورة ضد ابن سعود، و أمدوه بالمال الكثير، ووعده بمساعدة (عبد الله بن الشريف حسين) أمير شرق الأردن، و بمساعدة الإمام يحيى له و ذلك ما حصل بالفعل لاحقاً ، فسقطت جيزان في أيدي رجال الإدريسي في (٦ نوفمبر ١٩٣٢)، وحينذاك تحركت القوات السعودية واستعادتها، وفر الإدريسي إلى اليمن حينها وطلب حق اللجوء السياسي من الإمام يحيى الذي منحه اللجوء على الفور فقامت القوات السعودية باحتلال مناطق واسعة منها : صبيا و المضايا، و نشار، أبو عريش، الزبارة، وفي الوقت نفسه أصدر ابن سعود أمراً بضم إمارة عسير إلى المملكة العربية السعودية، و اسقط حكم الأدارسة على منطقة عسير إلى الأبد.

كما أبرق ابن سعود إلى الإمام يحيى طالباً منه تسليم الإدريسي ، ودّب الخلاف بين السعودية

واليمن من جديد نتيجة رفض الإمام طلب ابن سعود ، فتوترت العلاقات بينهما، وربما كان من

الممكن الوصول إلى إتفاق نهائي بين الطرفين لولا التمرد الذي قام به الإدريسي ضد ابن سعود وطلبه حق اللجوء السياسي من اليمن في نوفمبر ١٩٣٢ ولذلك فقد غضب ابن سعود كثيراً ولكن الإمام يحيى برر ذلك بأن الإتفاق حول تسليم المطلوبين كان مؤقتاً ، و لم يوقع من قبل

شخص الملكين وهذه مشكلة تقع في كل المعاهدات والاتفاقيات حيث يحصل الاختلاف حول

التفاصيل الذي يكمن فيها الشيطان . وفي مايو ١٩٣٣ دخلت قوات يمنية إلى نجران بحجة إقرار السلام ولم يمنع هذا من عقد اجتماع بين مندوبي البلدين بعد ذلك في ٩ يوليو من نفس العام وقد فشل هذا اللقاء وزعم السعوديون بأن وفدهم قد تعرض لمضايقات من قبل الإمام يحيى الأمر الذي

أدى إلى زيادة التوتر في العلاقات بين البلدين وتمت مراسلات بين الملكين ولكن الوضع ظل متوتراً، وأصدر ابن سعود أوامره بحشد القوات السعودية على الحدود اليمنية في ١٤ نوفمبر

١٩٣٣، واستمر تبادل البرقيات بين الجانبين، وظلت الأمور بين مدّ وجزر حتى تمخضت عن عقد مؤتمر في أبها في ١٦ فبراير ١٩٣٤، لكنه فشل بدوره في التوصل إلى حلٍ لقضية نجران فقد ادعى كل طرفٍ تبعيتها له.

وبعد سلسلة مشاورات ومحادثات بين الجانبين عرض ابن سعود أن تكون نجران منطقة تديرها حكومة يمنية محايدة ولكن الإمام يحيى لم يعط جواباً محدداً .

العدوان السعودي على اليمن :

بدأت الحرب السعودية على اليمن بغرض احتلالها وضمها إلى مملكة عبدالعزيز بن سعود ، كانت السعودية أداة بريطانية في تلك الحرب ضد الإمام يحيى الذي رفض الضغوط البريطانية سابقاً قتال الاتراك وكان شوكة في حلق الاستعمار البريطاني للجنوب ومنعه من التوسع في المناطق الشمالية وقد ساعدت بريطانيا السعودية - كما جرت العادة - حيث قامت حينها السلطات البريطانية في عدن باحتجاز ٨٠٠٠ بندقية مع ذخيرتها - كانت الحكومة اليمنية قد استوردتها من إيطاليا في وقت سابق - واحتفظت بها في عدن كنوع من انواع الدعم والمساعدة غير المباشرة لإبن سعود حتى نهاية الحرب ، فقد كانت بريطانيا تؤيد الفكرة التي ترى بأن يحكم ابن سعود اليمن ، فهي تعتبره عميلاً مخلصاً لها ومنفذاً أميناً لأطماعها في المنطقة ويدها التي تحركها أنى تشاء ومتى تشاء وقد نشر السلام في ربوع الجزيرة العربية كما تزعم بحكم قوي عادل ، وهي تعتبر الإمام يحيى عدواً لدوداً لها ولا تنسى له مواقف الرافضة لطلبها بمحاربة الاتراك مقابل دعمها المالي والسياسي له ، علاوة على ذلك فقد عاون الاتراك في مهاجمة عدن ، وكان خلال المدة التي قضاها في الحكم يهدد حدود عدن ويأبى المسالمة " لم يكن هدف ابن سعود من هذه الحرب التي قامت عام ١٩٣٤م استرجاع جبال عسير تهامة وانتزاع نجران فحسب ، وإنما إلحاق اليمن الشمالي كلها ، إي المملكة المتوكلية اليمنية بمملكته السعودية الوهابية " (١٣) .

بدأ السعوديين الهجوم على اليمن بطابورين بمحاذاة تهامة وفي الجبال وتمكن طابور بامرة سعود (ولي العهد آنذاك) من الاستيلاء على نجران بسرعة، ولكن تقدمه تباطأ في الجبال حيث كانت كل قرية تشكل قلعة حصينة يصعب اختراقها، وتقدمت قوة بامرة الامير فيصل بن عبدالعزيز في تهامة وفي الثاني من أيار (مايو) ١٩٣٤م استولت على الحديدية دون أن تخوض معركة وظهرت بعض الوحدات السعودية قرب تعز.

ورفض ابن سعود اقتراح ابنه فيصل بالزحف على صنعاء ، فقد أعاققت وعورة المنطقة تقدم السعوديون الذين لم يعتادوا خوض معارك في الجبال وقد ارجع البعض انسحاب القوات اليمنية من مناطق عسير ونجران بنقص التسليح لديها مقارنة بترسانة الأسلحة السعودية التي كانت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تمدها بالسلاح الحديث والآليات فقد " عملت شركة ستاندرد

كاليفورنيا بمد ابن سعود بالأسلحة الحديثة آنذاك من رشاشات وسيارات ومدافع وقنابل وغيرها من الاسلحة حديثة الصنع ومدته بالقروض المالية مقابل احتكارها للتنقيب في السعودية مع عدد من الشركات التي شكلت فيما بعد شركة أرامكو^(١٤) .

وكذلك عدم اعتياد القوات اليمنية على الحرب في الصحاري، وعدم امتلاكهم الآليات والعربات المخصصة لنقل الجنود في الصحراء، ولذلك فقد اضطر الجانبان للدخول في مفاوضات ، بالرغم من أن الأمير أحمد بن يحيى حميد الدين كان يرى أن الوضع لا يزال في صالحه كان مصمماً على مواصلة الحرب ووثقاً أنه سيقوم بعملية التفاف على الجيش السعودي من جهة الطائف ، بل إنه استمر يحارب فيها لفترة وجيزة بعد توقيع اتفاقية الطائف^(١٥) .

اتفاقية الطائف :

وقد بدأت المفاوضات في ١٥ مايو ١٩٣٤ بين الوفدين اليمني والسعودي بخصوص وقف العدوان وتوصلاً إلى عقد معاهدة سميت ب(معاهدة الطائف) ونشرت في الصحف الرسمية في مكة وصنعاء وفي القاهرة ودمشق في وقت واحد و قد تداخلت عدة أمور محلية ودولية دفعت كلا الطرفين إلى قبول البدء في تلك المفاوضات . وقد حُدثت المعاهدة بعشرين عاماً - كما تقول المادة الثانية والعشرين منها - والتي نصت على أن المعاهدة تظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق انتهاء مفعولها فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل .

وقد نصت أغلب بنود الاتفاقية على تحريم وتجريم أي تأمر من قبل أي من الأطراف الموقعة عليها ضد الآخر ، أو استخدام أراضيه قاعدة أو مركزاً لأي عمل ضد البلد الآخر ، علاوة على الاعتداء المباشر والرسمي الذي حصل ويحصل - ولا يزال - من قبل السعودية ضد اليمن منذ عشرات السنين ، وقد نصت على ذلك المادة التاسعة من الاتفاقية بالقول : " يتعهد كل من الفريقين الساميين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر " ^(١٦) .

وهو ما لم تلتزم به السعودية مطلقاً عبر علاقاتها مع اليمن ، لقد استطاع ابن سعود بمنطق القوة - وليس بقوة المنطق - من فرض شروطه على الإمام، وتمثلت في إخلاء نجران وجبال عسير تهامة وتسليم الأدارسة إليه، وماطل الإمام يحيى في تنفيذ الشروط ولكنه اضطر بعد ذلك إلى القبول بإخلاء المناطق المذكورة وأقترح تسليم الإدريسي إلى لجنة الوساطة الإسلامية، لكن ابن سعود أصر على ضرورة تسليمه إلى الجيش السعودي، وقبل الإمام يحيى مضطراً جميع شروط

ابن سعود وشرع في الانسحاب من المناطق المنفق عليها، وتم تسليم الحسن الإدريسي وعبد العزيز الإدريسي إلى الامير فيصل في الحديدة كما سلم باقي أفراد العائلة وعددهم ٣٠٠ شخص،

وبعد ذلك صدق الملك عبد العزيز على معاهدة الطائف في ٢٥ صفر ١٣٥٣ هـ (٧ يونيو ١٩٣٤ م) وصدقها الإمام يحيى في ٧ ربيع الأول ١٣٥٣ هـ (١٩ يونيو ١٩٣٤ م) .

ويحسب للإمام يحيى أنه " رغم هزيمته يسجل له أنه لم يتنازل بشكل مطلق لا عن جنوب البلاد ولا عن شمالها واحتفظ بحق اليمن فيهما حتى تتاح لها في ظروف أنسب وفي وقت تكون فيه علاقات القوى بين الفريقين أكثر تكافؤاً المطالبة مرة أخرى بإعادة النظر في الوضع وذلك هو سر إصرار الإمام يحيى على تقييد كلتا المعاهدتين بمدة زمنية محددة " (١٧) .

وفي ١٥ يونيو ١٩٣٤ سمح ابن سعود لمبعوث الإمام (عبد الله الوزير) الذي أرسله الإمام إلى الملك عبدالعزيز مفاوضاً ، بالعودة إلى وطنه اليمن بعد أن كان قد احتجز في السعودية للضغط

على إمام اليمن وشكل احتجازه من قبل ابن سعود مخالفة لكل المواثيق والاعراف الإسلامية والانسانية والدولية ، لكنها أخلاق بدو صحراء نجد الذين لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة .

وهناك من يرى بأن عبدالله الوزير " كان متواطئاً مع الملك عبدالعزيز بن سعود على حساب الحقوق التاريخية لليمن " (١٨) .

في مقابل مساعدة ابن سعود لأبن الوزير في الوصول إلى الحكم بديلاً عن الإمام يحيى .

وهكذا نلاحظ أن العلاقات بين السعودية واليمن خلال تلك المرحلة ، لم تكن علاقة طبيعية ، فقد استغلت السعودية حالة الضعف والتشتت ونقص المعدات العسكرية لدى اليمن وقامت بالضغط العسكري عليها وقامت باحتجاز المفاوض اليمني (عبد الله الوزير) واستغلت الدعم البريطاني لها من أجل فرض شروطها على الإمام يحيى بينما تنازلت السعودية عن منطقة في واحة البريمي تحت الضغط البريطاني وهكذا انتهت حالة الحرب بين البلدين وأصبحت بلدين متجاورين وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بينهما.

وبعد أن استقر أمر الحدود - ولو لأجل ما - أصبح من اهتمامات السعودية المحافظة على هدوء واستقرار جارتها ولم يعد في صالحها حدوث اضطرابات أو قلاقل فيها لأن من شأن ذلك التأثير على الوضع الداخلي لها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تغيير شكل الحكم في اليمن يعني أن مرحلة جديدة ومختلفة من العلاقات بين البلدين قد تبدأ مما قد يؤدي بنظام الحكم الجديد إلى إعادة النظر في معاهدة الطائف الأمر الذي يعيد النظام السعودي إلى دوامة أخرى من عدم الاستقرار. ولذلك عملت السعودية على مساعدة الإمام أحمد في قمع حركة ١٩٤٨ م .

" لقد أصبح المبدأ الذي يحكم موقف ابن سعود أزاء شمال اليمن هو الرفض الحاسم لأي عملية تغيير لأوضاعه السياسية - مهما كانت محدودة وذات طابع اصلاحي داخلي - طالما هي تتم بعيداً عن إشرافه وخارج علمه ومن هنا وقف أيضاً ضد حركة ١٩٥٥ م " (١٩) .

وقبل موت عبدالعزيز بن سعود عام ١٩٥٣م جمع أولاده واصاهم قائلاً : إن خيركم وشركم من اليمن ، وعندما استفسر الأولاد الأب عن ما تعنيه عبارته السابقة ، رد عليهم بصريح القول : خيركم في أذى اليمن وشركم في رخائه ، وهي الوصية التي طبقها الأبناء بحذافيرها حتى اليوم ، وقد خلف الملك سعود والده وأصبح ملكاً منذ عام ١٩٥٣م ، و قد ترددت الأخبار في عام ١٩٥٩م بأن الملك سعود بن عبدالعزيز أعلن من جانب واحد إلغاء معاهدة الطائف ، معتبراً بأن عسير ونجران تابعتان للملكة السعودية بحكم الواقع والسيطرة من دون الحاجة للرجوع إلى نصوص قانونية - حد زعمه - تزكي ذلك . وأستمر الهدوء بين السعودية واليمن خلال تلك الفترة ، لكنه الهدوء الذي يسبق العاصفة خصوصاً بعد إن سلمت السلطات الاستعمارية البريطانية في عدن منطقة (شرورة) التابعة للشطر الجنوبي من اليمن المحتل حينها إلى السعودية نهاية العام ١٩٦١ و بداية ١٩٦٢م - والغرض من ذلك هو خلق نزاعات حدودية مستقبلية بين اليمن والسعودية - مع العلم بأن الملك سعود بن عبدالعزيز كان قد توغل مسافة ٢٠٠ كيلوا متر داخل الأراضي اليمنية ، متجاوزاً اتفاقية الطائف ، مما يجعل تلك الاتفاقية بجكم الملغية ، لعد التزام السعودية ببودها وعلاماتها (٢٠) .

وهكذا يتضح لنا - من خلال ما سبق - أن العلاقة بين اليمن والسعودية لم تكن علاقة جوار طبيعية ، وإنما كانت علاقة يسودها التوتر بسبب المحاولات السعودية العدوانية المستمرة على اليمن ومواطنية - حادثة تنومة - بغرض احتلاله واقتطاع جزء من أراضيه سواء بالاتفاق مع الادريسي أو بالحرب المباشرة التي تم بموجبها الاستيلاء على نجران وعسير وجيزان .

مراجع الفصل الأول :

- (١) ينظر : محمد علي الشهاري : المطامع السعودية التوسعية في اليمن . دار ابن خلدون ، بيروت . ط ١ / ١٩٧٩م . ص ٢ .
- (٢) ينظر : محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . دار الفارابي ، بيروت . (د - ت) . ص ٧ .
- (٣) المرجع السابق : ص ٢٤ .
- (٤) ينظر : امين أبو زيد : الوهابية وخطرهما على مستقبل اليمن السياسي . مؤسسة البصائر ، بيروت . ط ١ / ١٩٩١م . ص ١٨ .
- (٥) ينظر : محمد علي الشهاري : المطامع السعودية التوسعية في اليمن . ص ٣ . سابق .
- (٦) ينظر : ناصر السعيد : تاريخ آل سعود ج ١ . منشورات اتحاد شعب الجزيرة العربية . (د - ت) . ص ١٨٥ - ١٨٦ .
- (٧) ينظر : عبدالله البردوني . قضايا يمنية . دار الفكر . دمشق . ط ٥ / ١٩٩٦م . ص ٣٧٩ .

- (٨) جولوفكايا . إيلينا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . تر : محمد علي البحر . مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء . ط١ / ١٩٩٤ م . ص ٩ .
- (٩) سلفاتور أبونتي : هذه هي اليمن السعيدة . تر : طه فوزي . دار الآداب ، بيروت . (د - ت) ص ٨٨
- (١٠) ينظر في ذلك : حمود عبدالله الأهنومي : مجزرة الحجاج الكبرى ، المجلس الإسلامي الزيدي ، صنعاء . ط١ / ٢٠١٧ م . ص ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ .
- (١١) ينظر : امين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص ٢٥ . سابق .
- (١٢) ينظر : محمد علي الشهاري : المطامع السعودية التوسعية في اليمن . ص ٦ . سابق .
- (١٣) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ١١ . سابق .
- (١٤) محمد ناجي احمد : مائة عام من العدوان ... الف يوم من الانتصار ، ضمن كتاب ألف يوم من العدوان على اليمن . مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني . صنعاء ، ط١ / ٢٠١٨ . ص ٦٨ .
- (١٥) ينظر : امين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص ٢٦ . سابق .
- (١٦) بلال محمد الحكيم : اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان . صنعاء . ط١ / ٢٠١٧ م . ص ٢٨٣ .
- (١٧) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٤٢ . سابق .
- (١٨) محمد ناجي احمد : مائة عام من العدوان ... الف يوم من الانتصار ، ص ٧٠ . سابق .
- (١٩) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ١٣ . سابق .
- (٢٠) محمد ناجي احمد : مائة عام من العدوان ... الف يوم من الانتصار ، ص ٧٠ . سابق .
- وينظر أيضاً : محمد علي الشهاري : المطامع السعودية التوسعية في اليمن . ص ٦ . سابق .

الفصل الثاني

ثورة ٢٦ سبتمبر والعدوان السعودي على اليمن

مقدمة :

شكلت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م عاصفة مدمرة بالنسبة للسعودية وهو ما لم يكن في حساباتها مطلقاً ، فقد خافت منها ومن انتقال عدوى الثورة والجمهورية اليها بفعل الجوار ، فوفقت بكل ما تملك مع الإمام محمد البدر ليس حباً في بيت حميد الدين ولكن كرهاً في الثورة وخوفاً من الجمهورية . كان من الطبيعي والمنطقي قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ضد حكم الإمامة ، وذلك بسبب الانغلاق المبالغ فيه و الذي فرضه الأئمة من بيت حميد الدين على اليمن - بحجة حماية الهوية اليمنية - ولم تكن ثورة سبتمبر بدعاً من الثورات - كي تكون محل اجماع على ثورتها من الجميع - بل هي ثورة - كغيرها من الثورات - التي اختلفت بشأنها الآراء والمواقف ، ما بين مؤمن بثورتها وعذرية توجهاتها ومؤيد لها ، وبين منكر لثورتها - باعتبارها انقلاباً قاده العسكر و متكلماً عنها في نفس السياق . لكن ذلك الاختلاف حولها دليل على أهمية الحدث وقيمته في نفس الوقت ، فقد اثرت تلك الثورة العديد من الأسئلة وقت حدوثها وحتى الوقت الراهن و " ينبغي أن نتساءل هل ما حدث في سبتمبر ١٩٦٢م كان انقلاباً عسكرياً كما يميل بعض الباحثين إلى تسميته ؟ أم هو ثورة شعبية جماهيرية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ؟ " (١) .

لقد كان الوضع يستدعي قيام الثورة باعتبارها الغاية التي يُريدها الشعب ، وكان لا بد من وسيلة للوصول ، وهذا ما حدث بالضبط ، فقد " قام الضباط الأحرار والقوى التقدمية والقوى المعادية للملكية بالانقلاب الثوري سوية، وكان هذا الانقلاب بما قام به واتخذه من إجراءات لاحقة يحمل معنى مساوياً للثورة البرجوازية ، وقد أيدت الانقلاب الغالبية العظمى من سكان المدن في البلاد ومن فلاحي ضواحي المدن أيضاً " (٢) .

والملاحظة الجديرة بالذكر أن معظم المؤلفات العربية والغربية التي تناولت ثورة ٢٦ سبتمبر ترى فيها انقلاباً قام به العسكر والسبب في ذلك أنها لم تكن لها هوية مميزة لها عن غيرها ولم تحدث التغيير الجذري المنشود ، فغيرت رأس النظام - الحاكم - بواسطة انقلاب العسكر ، ولم تغيير طبيعة النظام وجوهره ، غيرت الشكل وبقي مضمون النظام دون تغيير ، فمن كان يقف على رأس السلطة قبل الثورة كان يُسمى إماماً ، أما بعد الثورة فسُمي رئيساً - وبنفس سلطات الإمام - ولم تحقق الثورة الأهداف التي قامت من أجلها ولم تكن هناك قيادة كاريزمية يلتف حولها الجميع ،

لكل تلك الأسباب رأت تلك الكتابات في ثورة سبتمبر انقلاباً " وكان الانقلاب انعكاساً مباشراً وإن

يكن جزئياً لأزمة المجتمع اليمني الشمالي وقد قام بالانقلاب قطاع من القوات المسلحة بدون مشاركة أو معرفة الجماهير المسبقة بذلك ، أو حتى معرفة المثقفين والبرجوازية التجارية الذين أعلنوا تأييدهم الفوري له " (٣) .

لقد كان الدعم الشعبي الذي حصلت عليه الثورة في أيامها الأولى هو الذي حولها - كم يرى البعض - أن تتحول من الانقلاب إلى الثورة " إن نجاح الانقلاب العسكري والدعم والتأييد الجماهيري الواسع الذي لقيه ونتائجه التاريخية العميقة وكل ذلك يُحتم النظر إلى أحداث ٦٢ سبتمبر ١٩٦٢م وتقييمها كثورة معادية للنظام الملكي في اليمن " (٤) .

وهذا ما جعل الكثير من الكتابات اللاحقة وحتى العديد من الثوار يذكر ذلك ويقول إن " البعض يردد اليوم بأن ثورة ٢٦ سبتمبر ليست ثورة بقدر ما هي انقلاب لأنها لم تحقق إنجازات ثورية وكل ما حققته هو تغيير نظام الحكم وإن الثوار لم يكونوا مدركين لطبيعة وأبعاد الثورة " (٥) .

وبرغم الاختلاف حول تسمية ما حدث يوم ٢٦ سبتمبر ، إلا أن هناك إجماع واتفاق حول شيء واحد ، هذا الاتفاق هو " انعدام صلاحية الإمامة للبقاء فأصبح الشعب كله سبتمبرياً بكل عناصره " (٦) .

لقد شكّلت ثورة ٢٦ سبتمبر بحد ذاتها مفاجأة غير متوقعة حتى لمن قاموا بها ، لقد " فاجأ سبتمبر حتى الذين وجهوا نيران مدافعهم على قصر البشائر ، فجميع الأطراف لا تملك برنامجاً محدداً واضحاً للعمل وتنظيماً قانداً " (٧) .

لقد قامت الثورة اليمنية وشكلت في وقتها حدثاً بارزاً في شبه الجزيرة العربية ، مما استدعى أن ترفض السعودية ضدها بكل الوسائل ، واتضح للجميع أن " الرجعية السعودية قد أعطت نفسها حقوقاً وامتيازات خاصة باعتراف مسيرة التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي في اليمن حتى لو استلزم الأمر من أجل إيقاف أو تعطيل هذه المسيرة اللجوء إلى السلاح وشن حرب تدخل عدوانية ضد اليمن وشعبها " (٨) .

لكن الدور المصري في مساندتها كان له الكلمة العليا واليد الطولى في صمود الجمهورية وعلان انتصارها ولولا ذلك الدور لما نجح انقلاب العسكر ضد البدر وتحول إلى ثورة .

الدور المصري في اليمن :

قبل قيام الثورة في اليمن الشمالي ، كان الضباط اليمنيين على يقين بأهمية الدعم المصري لها وقد جعله البعض منهم شرطاً لنجاحها، على اعتبار أن التفكير في الثورة في اليمن بدون مساندة القاهرة المساندة الإيجابية مكتوب عليها وعلى من يقوم بها بالموت كما سبق لحركة ١٩٤٨ وانقلاب عام ١٩٥٥ وهناك اعتبارات كثيرة لتلك المقولات ، بعضها موضوعي و منطقي والبعض الآخر أقرب إلى الذاتية التي تنافي المنهج العلمي ، " بل إن ثمة من يرى أن الثورة اليمنية لم تكن سوى نفحة ناصرية ، أو مخرجاً من أزمة حاقت بمصر بعد فشل اتفاقية الوحدة مع سوريا ، كما يذهب آخرون إلى اعتبارها معجزة الناصرية بلا جدال ، وبذلك يلغي هؤلاء الباحثون بجرة قلم كل تاريخ الشعب اليمني النضالي منذ بداية هذا القرن " (٩) .

وهناك من الكتاب المصريين من يرى فيها التجسيد العملي لمبادئ ثورة يوليو وهو ما فعله الجيش المصري بذهابه إلى اليمن على حد وصف الكاتب عادل رضا الذي قال إن ثورة ٢٦ سبتمبر لم " تكن تحدياً للطليعة التي خرجت لتغيير وجه الحياة في اليمن فحسب ، وإنما كانت تحدياً لقوى الأحرار في كل مكان وكان المجال متسعاً ليتأكد العالم كله من تجسيد ثورة ٢٣ يوليو لمبادئها القومية تجسيداً عملياً ولهذا السبب وحده ذهب جيش مصر إلى اليمن " (١٠) .

كان الضباط اليمينيون على يقين بأهمية الدعم المصري للثورة وقد جعله البعض منهم شرطاً لنجاح الثورة على اعتبار أن " التفكير في الثورة في اليمن بدون مساندة القاهرة المساندة الإيجابية مكتوب على الثورة واصحابها بالموت كما سبق لثورة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٥ " (١١)

لقد كان التدخل المصري بمثابة الرئة التي تنفست من خلالها الثورة في أيامها الأولى وأستطاع من انقاذها من موت محقق ، فقد " أنقذ التدخل المصري الجمهورية العربية اليمنية من هزيمة سريعة محتملة على يد القبائل في الشمال ، كما أن توفر الدعم المصري العسكري والسياسي في اليمن ساعد في اكتوبر ١٩٦٣ على بدء النضال ضد بريطانيا في اليمن الجنوبي ، وكانت هذه هي التأثيرات الايجابية للسياسة الناصرية " (١٢) .

لقد مثل الدعم المصري بالنسبة للثورة بيضة القبان التي رجحت الأوضاع لصالح الثورة ضد من وقفوا ضدها ، وتلك الحقيقة لا ينكرها الا جاحد وجاهل لم يقرأ تاريخ الثورة فقد " كانت القوى والكتل السياسية في اليمن قبل ٢٦ سبتمبر أضعف من ان تقدم على تفجير الثورة دون العون والتأييد الجبار الذي يأتي من القاهرة . فلما وضعت القاهرة ثقلها في كتلة اطمانت لثوريتها كانت الثورة ، فعامل الترجيح التاريخي وسبب النقلة الكبرى إنما كانت القاهرة " (١٣) .

وقد فهمت السعودية أن التدخل المصري لصالح الثورة اليمنية إنما هو موجه أساساً ضدها ،

وأن تلك الثورة تستهدف النظام الملكي في الرياض في مرحلة تالية كما استهدفته في صنعاء أولاً ، وبدأت منذ ذلك اليوم مرحلة جديدة في العلاقات بين السعودية واليمن ، لأن تلك الثورة لم تكن لتعجب النظام السعودي بطبيعة الحال .. فهذا النظام يعتمد في بقائه واستقراره على بقاء واستقرار الدول المجاورة و أية موجة ثورية أو تغييرية في الدول المجاورة له سوف تؤثر عليه حتماً . فقد كتب الصحفي الفرنسي - المشهور حينها - (ب . روندي) موضحاً حقيقة الصراع المصري السعودي و المناخ الإقليمي المتوتر الذي صاحب القضية اليمنية قانلاً : " تتميز الأزمة اليمنية بميزة عجيبة ومدهشة تتمثل بتخطيها محيطها الخاص .. فلم تعد الازمة داخلية بقدر ما أصبحت أزمة عربية في اليمن واصبح اليمن مسرحاً لصراع فريد للتقدم ضد الرجعية وفقاً للمصطلحات الإشتراكية العربية " (١٤) .

وهناك من الثوار من تنبه للدور المصري في اليمن منذ بدايته ، معتبراً إياه وسيلة فقط والغاية منه هو التمدد القومي الناصري والانطلاق نحو السعودية و عدن بعد أن يتمكن في صنعاء ، وهذا

ما عبر عنه الأستاذ محمد أحمد نعمان قانلاً : " ولم نشترك في هذه العملية القذرة التي لم تكن تستهدف النهوض باليمن ، بل جعل اليمن قاعدة لعبد الناصر ليمر عبرها إلى السعودية و عدن ويزعج الجزيرة العربية ويحقق فيها اطماعه ويجعل اليمن فقط مستعمرة لأهوائه ، كنا نلمس هذا فرفضنا " (١٥) .

لقد رأى حكام السعودية في الثورة اليمنية بارقة أمل في ازدهار وتقدم الشعب اليمني ، لأنها سوف تفتح الباب على مصراعيه لدخول اليمن في رحاب العصر بجميع جوانبه وهذا ما لا تريده الأوساط الحاكمة في المملكة السعودية " الذين فضلوا رؤية اليمن كما كان في السابق متخلفاً

سياسياً واقتصادياً لم يكونوا ليقبلوا احتمال ان يصبح اليمن قوياً . لقد رأوا في وجود القوات المصرية في اليمن وتصريحات الشخصيات السياسية المصرية واليمنية عن نواياها لتشجيع انتشار الافكار الثورية في كل شبه الجزيرة العربية خطر يهدد كيانه " (١٦) .

لقد كان هناك حقيقة أغفلها العديد من الدارسين للدور السعودي وهي أن " السعوديين لا

يحاربون ثورة اليمن من أجل عبدالناصر - كما يقال وكما يريدون ان يقال - بل يحاربون الثورة من اجل الثورة نفسها : حماية لوجودهم ودفعاً لخطر امتداد الثورة ، واليمن هي البلد المحتك بالسعودية احتكاً كبيراً أعظم من إي دولة عربية أخرى " (١٧) .

وقد كانت الحجة السعودية بالوقوف ضد ثورة سبتمبر هي الدفاع عن الشرعية في اليمن ودرء الأخطار الماركسية عن الجزيرة العربية القادمة من الجنوب اليمني (١٨) .

وكان التاريخ يُعيد نفسه ، فهي نفس الأسباب التي قام عليها تحالف العدوان السعودي الأمريكي ضد ثورة ٢١ سبتمبر : الدفاع عن الشرعية في اليمن ومحاربة الخطر الفارسي عن الجزيرة العربية ، وقد أخذ التدخل السعودي في اليمن حينها عدة أشكال منها :

- تقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي للقوى الملكية المتواجدة على الحدود السعودية في محافظات مأرب والجوف وصعدة.

- الدعم العسكري الذي شمل تشكيل عدد من فرق المرتزقة العسكرية المدربة والمسلحة تسليحاً جيداً تحت قيادة خبراء أجانب تمتعوا بكفاءة متميزة على إسقاط الثورات في مختلف بلدان العالم الثالث ومن أشهرهم المرتزق الفرنسي بوب دينار .

- الدعم الإعلامي الواسع من خلال وسائل الإعلام السعودية المختلفة والتي لعبت دوراً خطيراً في تضليل وسائل الإعلام العربية العالمية عن طريق نقل أخبار مفرجة عن قوة الملكيين وانتصاراتهم والترديد الدائم بأنهم باتوا على أبواب مدينة صنعاء لاقتحامها ، وقد تكرر هذا السيناريو في العدوان السعودي الاخير على اليمن بحذافيره .

وبدأ الدعم السعودي للملكيين للعمل ضد الجمهوريين من أجل استعادة السلطة ، واستماتت السلطة السعودية في دعمها للملكيين فرصت ملايين الريالات لدعم قبائل شمال اليمن وأغرت

العمال اليمنيين المقيمين في السعودية بالانخراط في الجيش الملكي المقاوم للتغيير وأجزلت لهم العطايا واشترت ضمائر العديد منهم، كما قامت بالمقابل بتجميد ممتلكات الحكومة اليمنية في البنوك السعودية. وكانت طلائع الجيش المصري قد وصلت فعلاً إلى اليمن في ٢٨ سبتمبر أي بعد يومين من قيام الثورة وبدأت تلك القوات في ملاحقة فلول الملكيين الذي لجئوا إلى السعودية

ويمكن تحديد المراحل التي مرت بها الحرب الأهلية في اليمن إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: نشبت فيها أعنف المعارك في الفترة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ ، وقد حاول كل من الطرفين في البداية إحراز نصر سياسي وعسكري كامل .

المرحلة الثانية : وتمتد بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٧ وشهدت نوعاً من الجمود العسكري، عكسته محاولات التفاوض بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك السعودي فيصل وبرزت حينها ما سُميت بالقوة الثالثة من الجمهوريين المستقلين عن القرار المصري، وانتهت هذه الفترة بهزيمة مصر على أيدي الإسرائيليين في حزيران ١٩٦٧ م .

المرحلة الثالثة : بدأت بعد مغادرة القوات المصرية نهاية سبتمبر ١٩٦٧م اليمن الشمالي وحتى انتهاء الحرب في ١٩٧٠ و تشكيل حكومة جمهورية - ملكية مشتركة واعتراف السعودية بالجمهورية العربية اليمنية (١٩) .

وقد بدأت قصة التدخلات السعودية بعد ثورة سبتمبر عندما استقبلت السعودية الأمير الحسن (عم الإمام البدر) أولاً والذي عاد من نيويورك قادماً إليها في ٥ / أكتوبر / ١٩٦٢ م واعتبرته الوريث الشرعي لأن الجمهوريين كانوا قد أعلنوا موت البدر تحت أنقاض الضربات على قصره ، وبدأ الحسن نشاطه المضاد للجمهوريين، ولكن الإمام البدر ما لبث أن خرج بعد أسبوعين وعقد أول مؤتمر صحفي له على الأراضي السعودية فانظم إليه عمه الحسن.

وقد بدأ الدعم السعودي للملكيين بالمال والسلاح في الأيام الأولى للثورة وزاد ذلك الدعم واكتسب قوة ، لأن السعودية رأت فيه دفاعاً عن النفس ضد الافكار الثورية والناصرية التي كانت تهدد بتطهير الجزيرة العربية من التواجد الامريكي ، وتم إرسال المال والسلاح لشيوخ القبائل في الداخل من الذين أخافهم تعامل الثوار مع المقبوض عليهم من الهاشميين وكذلك تواجد الجيش المصري وتولي المصريين زمام الأمور في البلاد ، فرعوا في ذلك خطراً يهدد كياناتهم القبلي وسلطة أخرى يمكن ان تنازعهم السلطة التي عادت اليهم بعد حرمانهم منها إبان فترة حكم بيت حميد الدين .

وانضمت الأردن إلى السعودية في دعمها للملكيين فأعلن عن قيام تحالف عسكري بينهما في ٤

نوفمبر ١٩٦٢، لمحاربة انقلاب صنعاء وإعادة سلطة البدر الشرعية وهكذا بدأت المساعدات السعودية (والأردنية) تغد بشكل كبير على أنصار الملكية واستخدم مطار نجران لنقل تلك المساعدات، وزاد الدعم السعودي لقوات الملكيين بالمال والسلاح وشراء المرتزقة للقتال في صفوفهم واستخدم الطيران السعودي لقصف مواقع الثوار وأنظمت الاردن الى السعودية في ذات الدور وتحت غطاء منها مما استدعى دخول المزيد من القوات المصرية إلى اليمن .

وعندما بدأت المعارك بين القوات الجمهورية المدعومة بالجيش المصري تقترب من الحدود السعودية ، طلبت الرياض كالعادة المساعدة من واشنطن، وقد أرسل الرئيس الأمريكي كنيدي في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٢ رسالة إلى ولي العهد الأمير فيصل تتضمن (تعهد الولايات المتحدة بتقديم الدعم الكامل للحفاظ على وحدة العربية السعودية) وأشار في رسالته إلى أن بإمكان السعودية الاعتماد على الولايات المتحدة في مجال صيانة أمن وسلامة أراضيها. وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ قامت مقاتلات أميركية بتحليقات استعراضية فوق الرياض وجدة والظهران .

وقد قامت الطائرات المصرية في يناير ١٩٦٣م بقصف المواقع السعودية على الحدود مع اليمن وهي المناطق التي كان ينطلق منها الملكيون وبدا أول هجوم مصري شامل في فبراير - من نفس العام وقد كانت الحرب سجالاً بين الطرفين فتارة ينتصر الملكيون وأخرى الجمهوريون تبعاً للدعم المقدم من كل من السعودية ومصر ، فقد استولى الملكيون على مناطق واسعة في نوفمبر من نفس العام ، منها حرض ومأرب ومناطق خولان في صنعاء وأوشكوا على السيطرة على طريق مأرب صنعاء، ولكن مصر قامت برمي كل ثقلها في اليمن حيث وصل المشير عبد الحكيم عامر إلى صنعاء في أواخر يناير ١٩٦٣ وبقي يدير المعارك هناك حتى شهر مارس، و تمكنت القوات المصرية حينها من استعادة عدد من المدن والمواقع منها مأرب، وقامت الطائرات المصرية بقصف مدينة نجران وربما كانت القوات المصرية تقصف أكثر لولا التعهد الأميركي بحماية السعودية ، وقد وصل الدعم المصري لليمن إلى أوجه عندما زار الرئيس جمال عبد الناصر اليمن في ٢٣ أبريل ١٩٦٤ وألقى خطاباً نارياً هاجم فيه السعودية بشدة، وزاد عدد القوات المصرية فيها إلى ٣٦٠٠٠ جندي في منتصف ١٩٦٤ ثم إلى ٥٠٠,٠٠٠ جندي في صيف ذلك العام .

وفي يوليو من عام ١٩٦٤ أعادت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر التي شهدت انقطاعاً منذ قيام الثورة في اليمن، وتم إعادة سفيري البلدين إلى القاهرة والرياض^(٢٠) .

وهكذا تحولت اليمن مسرحاً للصراع الاقليمي بين مصر والسعودية فالصراع مع مرور الوقت لم يعد يمينياً خالصاً وإنما أصبح مصريا سعودياً ، وقد أدى ذلك لدخول اليمن في حرب أهلية بالوكالة دفعت فيها السعودية المال والسلاح للملكين ، وقدمت مصر المال والسلاح والجنود

للجمهوريين ، وفي نهاية المطاف أدرك الجميع بعد فوات الأوان أن تلك الحرب انتصرت لأشخاص ولم تنتصر لمبادئ وأهداف ، أدرك الثوار ذلك أو لم يدركوا ، فكثرت القادة وقالت الثورة كما قال البردوني رحمة الله، لقد كان بعض الثوار يرى أن الدور المصري في اليمن لم يكن

خالصاً لوجه الثورة وإنما الغاية الحقيقية منه هو تسوية للحسابات الجيوسياسية بين مصر والسعودية والوسيلة هو دعم الثورة والغاية هو تصدير الثورة إلى الرياض .

وفي النهاية فإن المساعدات المصرية للثورة والجمهورية لم تؤدِ إلا إلى توازن القوى بين النفوذ السعودي المساند للملكيين والنفوذ المصري المساند للجمهوريين .

وخلال تلك الفترة عقدت العديد من المؤتمرات التي حاولت وقف الحرب الأهلية وإيقاف نزيف الدم اليمني والوصول إلى حلول مرضية ، منها على سبيل المثال مؤتمر عمران الذي عُقد في الثاني من سبتمبر عام ١٩٦٣ م ، وتلاه مؤتمر خمر الذي عُقد في مايو عام ١٩٦٥ م في عمران ، بقصد المصالحة بين الاطراف المتحاربة ، وإعادة اللحمة للصف الجمهوري الذي بدأ يتصدع بسبب رفض البعض منهم للتدخل المصري الذي رأوا فيه احتلالاً لا تحرير فيه وكان من أشهر المعارضين لذلك الدور هو الشهيد محمد محمود الزبييري الذي دفع حياته ثمناً لمواقفه تلك في ابريل عام ١٩٦٥ م .

وعُقد مؤتمر الطائف في ١٢ أغسطس ١٩٦٥ م بين الملكيين وبعض مشائخ الجمهورية المعتدلين الرافضين للوجود المصري ، وعلى رأسهم الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ أحمد علي المطري وقد تم بعد هذا المؤتمر بأسبوع واحد توقيع اتفاقية جده بين الملك فيصل وجمال عبدالناصر الموقعة في ٢٤ اغسطس عام ١٩٦٥ م والتي نصت على ايقاف الحرب وتشكيل لجنة سلام من الجانبين الملكي والجمهوري ، والنزاهة السعودية بإيقاف الدعم المالي والعسكري للملكيين ومنع استخدام أراضيها ضد الجمهورية العربية اليمنية على أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة أشهر .

وبعد ذلك انعقد المؤتمر الموسع في حرض في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٥ م والذي ضمّ الكثير من الشخصيات من الجانبين الجمهوري والملكي برعاية مصرية سعودية وقد قال الاستاذ النعمان في مذكراته عن ذلك المؤتمر : وجدت عملاء للسعودية وعملاء لمصر ولم أجد عملاء لليمن (٢١) .

بعد ذلك جاء العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ م وتعرضت تلك الدول لهزيمة مذلّة في ستة أيام حسوما ، خرجت فيها دولة الاحتلال الصهيوني الغاصب منتصرة واستولت على اراضٍ عربية في مصر والاردن وسوريا وفلسطين وحتمت تلك الهزيمة على القاهرة إعادة حساباتها في اليمن وسحب قواتها منه ، وقد تم ذلك من خلال مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في ٣١ اغسطس ١٩٦٧ م وفيه اتفق الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل على تسوية الأزمة اليمنية - من خلال العديد من القرارات التي كانت متضمنة في اتفاقية جدة السابقة - وقد نصت تلك القرارات على :

- انسحاب القوات المصرية من اليمن .

- وقف الدعم المالي من السعودية للملكيين بعد أن تكمل القوات المصرية انسحابها .

- أن يقرر الشعب اليمني الحل الذي يرتضيه بنفسه .

واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة ثلاثية ، على أن تختار السعودية دولة من الثلاث - فاختارت المغرب - واختارت مصر العراق واختارت الدولتان المختارتان السودان ، وتكون وفد من

وزراء خارجية تلك الدول ، برئاسة وزير خارجية السودان ، وعُرف ذلك باتفاق الخرطوم (٢٢) .

وقد أصدر الرئيس السلال بياناً بإسم الشعب اليمني قال فيه أنه لم ولن يقبل اتفاقية (جدة) ولا اتفاقية الخرطوم نظراً لأن اليمن لم تكن قد حضرت هذين المؤتمرين وليست ملتزمة بهما ، وتعدهما تدخلاً سافراً في الشؤون اليمن الداخلية ، وتمس سيادتها واستقلالها .

وكان لا بد من الانقلاب على السلال لأنه كان ورقة القاهرة الراححة في اليمن وبعد خروج الاخيرة من صنعاء كان لا بد من استبعاد السلال وهذا ما تم في انقلاب ٥ نوفمبر .

انقلاب ٥ نوفمبر والتدخل السعودي في الشأن اليمني:

تتفق العديد من الدراسات التاريخية - التي تناولت تاريخ الثورة اليمنية - على أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م ، مثل سقوطاً لثورة ٢٦ سبتمبر وانقلاباً على مبادئها الستة ، والسبب في ذلك السقوط - كما يرى بعض الباحثين - أن ثوار سبتمبر وقادتها لم يشكلوا حزباً سياسياً يمتلك ايدولوجية واضحة المعالم ، تستجيب لطموحات الجماهير العريضة التي ساندت الثورة ، كل ذلك يعني أن قيادة الثورة ظلت بدون تنظيم سياسي يوحد خطاهم ، والضباط الذين اشعلوا فتيل الثورة لم يتمكنوا من المحافظة على الحد الأدنى من وحدتهم منذ الأيام الأولى لقيامها ومحاولاتهم جمع شملهم من جديد باءت بالفشل كما يتضح في العديد من الوثائق التي نشرت مؤخراً (٢٣) .

ويرى البعض أن قيادة الثورة ارتكبت على مستوى الممارسة السياسية ، خلال السنوات الخمس

الماضية العديد من الأخطاء الكثيرة الفادحة التي ترتب عليها سقوط النظام والانقلاب عليه في ٥ نوفمبر (٢٤) .

وقد كان ضباط الجيش العاملون - وبخاصة في الصاعقة والمضلات - اول من نادى بضرورة الانقلاب والإطاحة بالرئيس السلال وحكومته ، وهذه حقيقة يعرفها كل من كان في صنعاء في تلك الأيام ، بحسب ما قال الأستاذ محسن العيني ، واعتبر أن " خروج الرئيس السلال واصرار ضباط الصاعقة والمضلات ، هذين العاملين بالذات كانا السبب الرئيسي والحاسم في حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م وكل من يدعي غير هذا يجافي الحقيقة ويظلم التاريخ أو يعرف ما لا أعرف " (٢٥) .

لكن المؤكد أن انقلاب ٥ نوفمبر لم يكن سوى ردة فعل على الخلافات التي طفت على سطح المشهد السياسي في حينه بين الثوار وبين من ركبوا موجة الثورية وجعلوا منها وسيلة للوصول وليست غاية بحد ذاتها ، أو ربما تبدى ذلك الانقلاب فعل آخر خرج من رحم تلك الخلافات بتلقيح من الدخلاء على الثورية والوطنية ، لقد كان " انقلاب ٥ نوفمبر صفحة مختلفة اللون من سجل

الموروث ، فكل سجناء الجمهورية الأولى ، وكل من فروا منها إلى أي مكان وكل من تجمدوا فيها ، هم ثوار نوفمبر ، بغض النظر عن أسباب سجنهم وبدون سؤال إلى من التجؤوا ، وبدون تساؤل عن عوامل تجميدهم .. بل وبدون تفكير عما أحدث تجميدهم أو سجنهم أو فرارهم " (٢٦) .

لكن من قاموا بذلك الانقلاب رءوا فيه ضرورة للحفاظ على الثورة وعلى الجمهورية كما قال الشيخ عبدالله الاحمر " فلولا حركة نوفمبر ووجود القاضي عبدالرحمن الإيراني على رأسها ما بقيت الثورة ولا الجمهورية ولكانت صنعاء سقطت وانتهى كل شيء " (٢٧) .

وهناك من يرى أن ضباط الصاعقة والمضلات هم الرأس المدير والدينامو المحرك لانقلاب نوفمبر ولولاهم لم حقق أي من أهدافه التي قام من أجلها ، فحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ قد شارك فيها بصورة أساسية ضباط الصاعقة والمضلات وهم على صلة بحركة القوميين العرب وبحكومة عدن وساهم فيها أيضاً الكثير من الشبان التقدميين الذين بدأ أنهم كانوا يتصورون أنهم سيستولون بها على الحكم وعلى الشمال ، وان الشخصيات التي تصدرت سواء في المجلس الجمهوري أو في

رئاسة الوزراء لن تكون إلا واجهة مؤقتة يسهل التخلص منها ، وعندما مر الوقت وثبت أنهم أضعف من ان يستولوا على الوضع وأن الامور معقدة والصراع الحقيقي لا يزال مع الملكيين ،

ربما ندموا على مشاركتهم في الانقلاب وبدنوا يشنون عليه الحملات والدعايات المتعددة منها أنه انقلاب رجعي ، مع العلم أنه حافظ على الجمهورية ودافع عنها (٢٨) .

لقد استطاعت السعودية أن تلتف على النظام الجمهوري من خلال ذلك الانقلاب الذي مثل بداية التدخل السعودي المباشر في السياسة اليمنية ومن خلال بعض مشايخ القبائل والقادة العسكريين وبعض الساسة الذين اعطتهم السعودية المال والنفوذ واعطوها حرية التدخل في الشؤون السياسية اليمنية الداخلية والخارجية ، لقد نحى " انقلاب نوفمبر الوجوه الجمهورية المحاربة وأبدى المجلس الجمهوري الاعتدال المنشود سعودياً " (٢٩) .

و الاعتدال المنشود سعودياً هو العودة إلى النظام الملكي - مضموناً - المدعوم سعودياً ولكن ليس

من خلال الوجوه الملكية التي دعمتها السعودية وإنما من خلال النظام الجمهوري - شكلاً -

وبالوجوه الجمهورية التي حاربتها ، على اعتبار أنهم لن يكونوا متهمين بولائهم للسعودية وهذا

مكمن الخطر في ذلك الانقلاب الذي جاء بلباس الجمهورية بمضمون سعودي وأتى بمضمون الإمامة باللباس القبلي ويكفى ان نعلم أن ذلك الانقلاب تم التخطيط له في منزل الشيخ عبدالله الأحمر وفي غرفة نومه ايضاً بحسب ما قاله في مذكراته " فالحركة قامت من بيتي وزعمائنا واساتذتنا وأباونا خططوا لها في غرفة نومي وباتوا عندي وانا احد الدافعين للحركة ولم أكن احرص على منصب رسمي " (٣٠) .

لم يكن شيخ الإنقلاب وزعيم قبيلة حاشد بحاجة إلى مناصب لأنه حصل على المنصب الذي ضمن من خلاله استطاعته على توزيع كل المناصب الهامة من خلال الدعم السعودي المشروط للجمهورية بوجود امثاله في الواجهة وبعد الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م تبنت الجمهورية الثانية كل مناوئي الجمهورية الأولى ، حتى ولو بدافع غير وطني لقد كان أعداء العهد الأول هم رجال العهد الثاني ، بفضل انقلاب ٥ نوفمبر .

وبالرغم من الانسحاب المصري من اليمن - بحسب اتفاق الخرطوم - إلا أن السعودية واصلت دعمها للملكيين الذين قويت شوكتهم حتى حاصروا صنعاء (٧٠ يوماً) وكانت على وشك السقوط بأيديهم لولا حصول مقاومة شعبية غير مسبوقة ، وقد صرح ناطق جمهوري حينها من بيروت بأن السعودية مستمرة بدعمها للملكيين وأنها كانت وراء عملية حصار صنعاء ، على الرغم من انسحاب جميع القوات المصرية من اليمن بحسب إتفاقيتي جدة والخرطوم.

و اتهم الناطق السعودية باستمرارها إرسال المال والعتاد إلى الملكيين بغرض إسقاط النظام الجمهوري في صنعاء .

وهكذا وبفك الحصار عن صنعاء الذي أنهى يوم ٨ فبراير ١٩٦٨م نتيجة لبيسالة القوات المدافعة عنها والمدعومة بمساعدات عسكرية روسية وسورية بدأت قوة الملكيين بالضعف والتآكل خصوصاً بعد انضمام بعض قادتهم إلى صفوف الجمهورية وأشهرهم (قاسم منصر) الذي أنضم إلى الفريق الجمهوري في ٥ نوفمبر ١٩٦٨م وقاتل معه فلول الملكية ونتيجة لذلك سقطت (حجة) آخر معاقل الملكيين في ديسمبر ١٩٦٨ ، ثم كان مقتل آخر كبار الملكيين الأمير عبد الله بن الحسن في صعدة في يوليو ١٩٦٩ م هي القشة التي أضغقت ظهر الحماس السعودي للدفاع عن عائلة حميد الدين، لأنها وجدت البديل المناسب والأرخص من الجمهوريين ، بل ويحقق مصالحها أكثر منهم ولذلك قبلت بحكم جمهوري معتدل وموَالٍ لها في اليمن، في تلك الأثناء كانت القوات

السعودية قد تمكنت من الاستيلاء والسيطرة بالقوة على منطقة الوديعة في محافظة حضرموت

التابعة للشطر الجنوبي في منتصف العام ١٩٦٩م بعد خوضها معارك برية وجوية مع قوات الشطر الجنوبي من اليمن توجتها باحتلال تلك المنطقة وضمها إلى أملاكها .

ووقعت بعد ذلك أحداث أغسطس ١٩٦٨م بين الجمهوريين الذي نفذوا انقلاب ٥ نوفمبر ، بين قوى اليمين وقى اليسار وبهزيمة القوى اليسارية في أغسطس" زال شبخ الماركسية فانتهزت السعودية الفرصة وعززت من اتصالاتها مع المشائخ والوجهاء والقوى المعادية للييسار من الاخوان المسلمين ، وبدأت في مد جسور علاقاتها مع مختلف تلك الفئات ، وقد رسخ ضرورة تنشيط ذلك الاتجاه في السياسة السعودية استيلاء الجبهة القومية اليسارية على السلطة في عدن عام ١٩٦٩م ، وكان ذلك أحد الأسباب التي عجلت باعتراف السعودية بالنظام الجمهوري الذي كانت تأمل أن يحمل اسم الجمهورية الإسلامية^(٣١) .

ولم تتوقف العمليات الحربية في الجمهورية العربية اليمنية إلا في أواسط أبريل عام ١٩٧٠م ،

وذلك بعد الاتفاق الذي تم خلال مؤتمر القمة الإسلامية في مدينة جدة والذي دعى له الملك

السعودي ، حيث التقى الملك فيصل برئيس وفد اليمن محسن العيني في ٢٨ مارس ١٩٧٠ ، وتم الاتفاق على جملة أمور منها عودة بعض الملكيين إلى الحكم - عدا عائلة حميد الدين - وهذا ما حصل بالفعل حيث أضافت الحكومة اليمنية ١٨ مقعداً للملكيين في مجلس الشورى ، وأدخلت ستة من الملكيين في الحكومة ، كانت السعودية تهدف من وراء ذلك " إشعار القوى التي قاتلت مع الملكية أنها لم تتخل عنهم وانها لا زالت تتعهد مصالحهم كما تشعر النظام الجمهوري أنها تملك أوراق ضغط داخل النظام الجديد وبواسطتهم سوف تشارك في رسم الاتجاه الجديد وكانت هذه الخطوة أول ترويض للحكومة اليمنية بقبول مشاركة الاسرة السعودية في القرار السياسي اليمني " (٣٢) .

وتم بعد ذلك الاعتراف السعودي المشروط بالجمهورية التي روضتها السعودية وجعلت منها حديقة خلفية لها تنفذ بموجبه صنعاء إملاعات الرياض والتي عجزت عنها طيلة حكم بيت حميد الدين الذين كانوا نداء لها طيلة أيام حكمهم .

الاعتراف السعودي المشروط بالجمهورية :

و بعد أن وصلت الثورة إلى المحطة التي انطلقت منها وعادت الملكية بثياب الجمهورية ، كان لا بد أن تعترف السعودية بالنظام الجمهوري الذي روضته ، وهذا ما تم بالفعل في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م وانهاالت المساعدات السعودية على الحكم اليمني كما اعترفت بالحكم كل من بريطانيا وفرنسا في نفس الأسبوع، تلاهما شاه إيران الذي أرسل وفداً عسكرياً لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين، كما أهدى إلى اليمن حينها شبكة تلفزيونية خاصة (٣٣) .

لقد جاء الاعتراف السعودي بالجمهورية بعد ضمانها أنها نسخة تختلف كثيراً عن الجمهورية التي قامت عقب قيام الثورة اليمنية" ورغم أن الجمهورية العربية اليمنية لم تسقط اسماً ورغم أن الأنمة لم يرجعوا للحكم نهائياً ، فالجمهورية التي برزت أخيراً عام ١٩٧٠م كانت صورة مشوهة لجمهورية عام ١٩٦٢ " (٣٤) .

وإذا كانت الجمهورية قد قضت على ملكية بيت حميد الدين من باب ٢٦ سبتمبر ، فإنها قد عملت على إعادة تدوير ملكية السعودية من خلال نافذة ٥ نوفمبر . ويكفي أن نقرأ مذكرات الاستاذ محسن العيني - خمسون عاما في الرمال المتحركة - وكتاب الاستاذ يوسف الهاجري - السعودية تبتلع اليمن - لنعرف مدى الدخول السعودي من خلال المشايخ في الجمهورية والتدخل في تغيير الحكومات والوزراء والتلويح دائما بعضى المساعدات السعودية ، لفرض سياستها على الحكومات اليمنية المتعاقبة ، وسوف ندرك حجم و عمق التدخل السعودي في الشؤون الداخلية لبلدٍ مستقل إلى درجةٍ يتدخل فيها بتعيين الوزراء ورؤساء الوزارات وحتى رئيس الدولة " واتخذ النفوذ السعودي بالذات شكل هجوم عام شمل كل المجالات السياسية والمالية والاقتصادية

والعسكرية والثقافية والتربوية والإعلامية بهدف تحويل الدولة كلها إلى جرم تابع للدولة السعودية واخضاعها من ثمّ للهيمنة والوصاية السعودية " (٣٥) .

وبعد انتهاء الحرب الأهلية أعلن الدستور في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠، وتم بموجبه تشكيل مجلس

شورى جديد ، تتمتع القبائل فيه بنفوذ كبير وأصبح الشيخ ، عبد الله الأحمر - شيخ قبيلة حاشد -

رئيساً له ، وكما هو معروف أن الشيخ الأحمر هو رجل السعودية ، وورقتها للضغط ضد الحكم في اليمن، وقد تمكن ذلك المجلس من إضعاف السلطة المركزية ، واشترطت السعودية منح

الملكيين ست وزارات في الحكومة وتوسيع عضوية مجلس الشورى من ٤٥ عضواً إلى ٦٣

عضواً ، بشرط إعطاء ١٨ مقعداً المضافة للملكيين ، تمت الموافقة على الشروط السعودية ، وكانت تلك الموافقة هي المؤشر الحقيقي لبداية التدخل السعودي في الشؤون الداخلية لليمن.

وكان من المفترض أن تستخدم السعودية الشخصيات الملكية كورقة ضغط على الحكومة اليمنية وجسراً تعبر من خلاله إلى القرار السياسي الداخلي لليمن " إلا أنها فضلت التعامل مع الجمهوريين الذين رأيت فيهم حكام المستقبل المقبولين لذلك لم تمض فترة طويلة حتى فتحت لنفسها خطوط متعددة وأقامت علاقات متينة مع كثير من الشخصيات وفي نفس الوقت تخلت عن حلفاء الأمس من الملكيين " (٣٦) .

وشكلت الوزارة الأولى في ظل الدستور برئاسة أحمد محمد نعمان الذي استقال بعد ثلاثة أشهر ونصف بسبب ما كانت تأخذه القبائل المدعومة سعودياً من ميزانية الدولة ، التي كانت تعاني من العجز الحاد، فعاد حسن العمري - الموالٍ للسعودية - إلى رئاسة الوزراء وضم إلى وزارته عبد الله الأصنح وزيراً للخارجية بحسب طلب ورغبة الممثلة السعودية (٣٧).

وخلال تلك الفترة زادت السعودية وبعض الدول الغربية مساعداتها لليمن وزاد النشاط السعودي المعادي للشطر الجنوبي في عدن ، بعد أن ضمنت حكومة صنعاء فقد كانت السعودية تقوم بدعم العناصر اليمنية المعارضة للنظام في اليمن الجنوبي و المنفية في صنعاء وقامت السعودية

بتنظيمهم في معسكرات على المناطق الحدودية بين الشطرين وتزويدهم بالمال والسلاح وإعدادهم للهجوم على الجنوب وبالفعل اندلع القتال نتيجة ذلك بين اليمنيين في سبتمبر ١٩٧٢ م واستمر قرابة الأسبوعين إلى أن تم الاتفاق بين قيادة الشطرين على إنهائه ، بعد ذلك التقى محسن العيني رئيس وزراء اليمن الشمالي مع نظيره الجنوبي علي ناصر محمد في القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ ، وتم عقد لقاء آخر في طرابلس الغرب بين رئيسي البلدين (عبد الرحمن الأرياتي وسالم

ربيع علي) تم فيه الاتفاق على خطوات إنهاء التصعيد وتقريب وجهات النظر والقيام بخطوات من شأنها توحيد الشطرين وإقامة دولة واحدة خلال سنة ، وعندما رأى النظام السعودي أن خطوات

إعادة الوحدة اليمنية تؤخذ بجدية في اليمن الشمالي وتسير بخطوات متسارعة خافت من تواجد

يمن قوي على حدودها الجنوبية خصوصا مع وجود نظام ثوري في الشطر الجنوبي معاد لها فسعت بكل طاقتها - وكالعادة - إلى إجهاد كل محاولات توحيد الشطرين ، وقامت بتوزيع الأموال الطائلة على المشايخ وضباط الجيش المعارضين لمحسن العيني بحجة التقارب مع نظام ماركسي كافر في الجنوب .

وقد رمت السعودية بثقلها الكبير في اليمن الشمالية وانفقت الأموال الطائلة على الوجوه المؤيدة لها والمعارضة للوحدة مع الجنوب ، لقد راهنت السعودية بالدرجة الاولى " من بداية خطتها عام ٧٠ الهادفة لاحتواء القرار السياسي اليمني على المساعدات والقروض الاقتصادية ، فوقفت مع الحكومة اليمنية واغدت عليها وخصصت لميزانياتها مساعدة مالية محدودة زادت سنة بعد سنة " (٣٨) .

لقد أدركت السعودية أن التبعية الاقتصادية تؤدي إلى التبعية السياسية وهذا ما فعلته مع الحكومات اليمنية المتعاقبة ومع الساسة أيضا ، و يمكن القول بطمأنينة تامة، أن علاقة السعودية مع أقطاب الحكم في اليمن ارتهنت بوجهة نظر الحكومة في صنعاء تجاه الوحدة مع الجنوب بالإضافة إلى موافقهم من اتفاقية الطائف ١٩٣٤ م.

حينها قامت السعودية عبر أدواتها في اليمن حينها بتسريب إشاعة في صنعاء أن الرياض تعتبر طرد محسن العيني شرطاً مسبقاً لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى اليمن ، وبالفعل تم إقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ ، ليس بسبب عدم الكفاءة ولكن السبب الحقيقي هو التقارب مع الشطر الجنوبي بعيداً عن الرغبة السعودية وعين مكانه عبد الله الحجري المشهور بقربه وعلاقاته مع السعودية، والذي جمّد كل الخطوات نحو الوحدة ولم يحدث في عهده أي تقدم يذكر في اتجاه إعادتها - كما جمّد كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة وطرابلس ، وبعد أشهر فقط من تعيينه وافقت السعودية على دفع المساعدات إلى البنك المركزي اليمني لدعم عجز الميزانية اليمنية.

وقد أتضح السبب الحقيقي لتعيين عبدالله الحجري في رئاسة الوزراء من خلال الزيارة الرسمية إلى قام بها إلى الرياض في يوم ١٧ مارس عام ١٩٧٣ - مع نائب رئيس الوزراء محمد أحمد نعمان - فقد تم في تلك الزيارة مناقشة قضايا الحدود والأراضي اليمنية المحتلة : عسير ونجران وجيزان، وتم الاتفاق على تسويتها بشكل نهائي وهكذا كان ، فقد نص البلاغ السعودي اليمني المشترك الذي صدر في اليوم التالي للزيارة على أن الحدود بين البلدين (ثابتة ونهائية) مما يتناقض مع فحوى وروح معاهدة الطائف (٣٩) .

وقد حصلت هذه الزيارة قبل فترة قصيرة من انتهاء مدة العشرين سنة المحددة في معاهدة الطائف وهو ما يتناقض مع مضمون تلك المعاهدة ، وعلى الرغم من أن الإمام يحيى كان في موقف الضعيف خلال الحرب التي قامت عام ١٩٣٤ م ، مما أضطره إلى إيقافها والقبول بتوقيع تلك المعاهدة ، لكن الملاحظ انه لم يتخلى نهائياً عن عسير ونجران - كما فعل الحجري والنظام الجمهوري - وإنما احتفظ بحق إعادة النظر في المعاهدة في الوقت الملائم ، حيث نصت المادة

٢٢ منها على أن تظل المعاهدة سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ، يمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة اشهر التي تسبق تاريخ مفعولها ، فإن لم تجدد أو تعدل خلال ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة اشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل ، ومن خلال هذه المادة يتضح جلياً أن المعاهدة لم تكن نهائية وأنها لم تعط حقوقاً (ثابتة ودائمة) للطرف السعودي مطلقاً .

و مع الاخذ بعين الاعتبار بأن المعاهدة كانت قد جددت من قبل الإمام أحمد في عام ١٩٥٣ وكذلك فإن المجلس الجمهوري كان قد أصدر بياناً رسمياً عام ١٩٦٥م أعلن فيه تمسكه الكامل والمطلق بملكية وتبعية عسير ونجران لحكومة الجمهورية العربية اليمنية ، أرضاً وبشراً وتاريخاً ومصيراً. وعندما سمعت الجماهير في صنعاء بخبر تنازل الحجري عن الأراضي اليمنية خرجت مظاهرات منددة بموقف الحكومة وبموقف الرئاسة، وتناولت وسائل الإعلام والصحافة العربية والأجنبية الموضوع بتوسع وصدرت بعض الكتب المنددة بالتنازل^(٤٠) .

نشر الوهابية واغتيال الهوية الوطنية اليمنية :

وعندما فشلت السعودية في جعل النظام السياسي في اليمن نسخة طبق الأصل من النظام السياسي السعودي بعد قيام الجمهورية ، أرادت القضاء على الهوية اليمنية من خلال اقامة المعاهد العلمية كي تجعل من اليمن نسخة وهابية من النظام السعودي فيسهل عليها فيما بعد السيطرة على القرار السياسي بشكل كامل وعملت على بواسطة المال وأدواتها من المشائخ على " نشر مذهبها الوهابي الذي كان دائماً الراية التي يتحرك تحتها النفوذ السعودي التوسعي في الجزيرة العربية منذ قيام الدولة السعودية الاولى " ^(٤١) .

وقد تم لها ذلك بصدور قانون التعليم الديني الخاص بإنشاء (الهيئة العامة للمعاهد العلمية) الذي مثل إطاراً موازياً للتعليم العام وقد تبناه حينها رئيس الوزراء المعروف بقربه من جماعة الاخوان عبدالله الحجري بعد تولية المنصب في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ وبدأ تشييد أولى تلك المعاهد في أواخر ذلك العام ، على يد القاضي يحيى لطف الفسيل في منطقة (مسور خولان) المعروفة بولانها المطلق للمذهب الزيدي حينها ، وقد تولت السعودية تمويل وتجهيز المعاهد بكل ما يلزم ومنها اعطاء سكن مجاني شاملاً الأكل والشرب ورواتب شهرية للطلاب تشجيعاً لهم للالتحاق بها ، وقد تبنت المعاهد العلمية منهجاً وهابياً صرفاً ، معادياً للأفكار الزيدية والشافعية والصوفية والوطنية والقومية واليسارية وخلال الفترة من عام (١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٤م) أرسلت السعودية عدد ٢٢ معلماً سعودياً إلى اليمن برغم حاجتها الملحة للكادر التعليمي واستقدامها لآلاف منهم من الدول العربية إلى مدارسها ، ومولت السعودية استقدام كوادر الاخوان المسلمين من مصر وسوريا للتدريس في تلك المعاهد حفاظاً عليهم من سلطات بلدانهم والأهم من ذلك هو نشر الافكار الوهابية بأيادي غير سعودية ، وفي تلك الفترة وما بعدها تم تعيين الإخواني عبدالملك الطيب وزيراً للتربية والتعليم الذي أحدث تغييرات مقصودة ومتوالية في المناهج الدراسية التي تغذي الأفكار الوطنية والقومية والمتأثرة بنظام التعليم المصري .

وعملت السعودية بشكلٍ موازيٍ لنشر المذهب الوهابي على تنشيط جماعة الإخوان المسلمين وتحويلهم إلى حزب سياسي - وهم من سهل لها نشر الوهابية - ديني ضارب ومسيطر على مراكز التربية والتعليم والتوجيه وعلى ادوات القمع البوليسي حتى أصبحت وزارة التربية والتعليم وما يتبعها من جامعة ومعاهد ومدارس في المدن والأرياف تحت إدارة وتوجيه الإخوان المسلمين اليمنيين والعرب وحتى أصبحت وزارة العدل والأوقاف والجمعية العلمية بؤر توالدهم وتناسلهم وحتى أصبح جهاز (الامن الوطني) ووزارة الداخلية مواقع خاصة لنفوذهم لا ينازعهم عليها منازع وغدا الطريق مفتوحاً لهم وجدهم للنفاذ إلى صفوف الجيش (٤٢) .

وكان المشجع الأكبر لإنشاء المعاهد العلمية الوهابية هو عبدالله بن حسين الأحمر رجل السعودية وذراعها الأيمن في اليمن والذي اعتبر في مذكراته أن أنشائها كان بغرض توحيد الأجيال على نهج واحد هو نهج الاعتدال والوسطية من اجل مقاومة الأفكار التي تأتيها من خارج اليمن وتحمل - على حد زعمه - تطرفاً شيعياً أو صوفياً أو يسارياً ، وقد اعتبر إنشائها من منجزات الثورة والجمهورية التي لا يجوز المساس بها (٤٣) .

ويمكن أن نسأل الشيخ : أي اعتدال وأي وسيطة ترجى من المذهب الوهابي التكفيري ؟ ومتى كان التطرف الشيعي قد وجد حينها ؟ والشيء المؤكد أن السعودية لم تكن تستطيع الحصول على موافقة الحكومة اليمنية بإنشاء تلك المعاهد لولا وجود الإخواني عبدالله الحجري رئيس الوزراء المفضل لديها والذي بالغ كثيراً في إلقاء بلاده في الأحضان السعودية إلى درجة دفعت بالرئيس الأرياني إلى نفي نفسه إلى سوريا احتجاجاً على سياسات الحجري المدعومة من الشيخ عبدالله بن حسين - رئيس مجلس الشورى حينها - وذلك في اغسطس عام ١٩٧٣ وكان عازماً على تقديم استقالته والتخلي عن السلطة ، لولا الضغوط التي تعرض لها ، فعاد بعدها إلى اليمن في سبتمبر ، فتم إقالة الحجري واستبداله في فبراير ١٩٧٤م برئيس وزراء أقل موالاة للسعودية - وهو حسن مكي - وكانت إقالة الحجري من الأسباب التي عجلت بانقلاب عبدالله بن حسين على الرئيس الأرياني والموافقة على ابعاده عن السلطة ، لأن السعودية لم تكن موافقة على إقالة الحجري ، الذي لم يفلت من انتقام الشعب اليمني فقد لاحقته الأيدي الثورية حتى بريطانيا حيث قتل هناك في ١٠ أبريل ١٩٧٧ م على يد أفراد من الجبهة القومية لتحرير فلسطين ، بناء على طلب من الحزب الاشتراكي اليمني ، لأن الرئيس سالم ربيع علي كان قد تعهد على قطع كل يد تمتد إلى الاراضي اليمنية بحسب كلام الأستاذ أحمد الحبيشي .

وهكذا مثل انقلاب ٥ نوفمبر نافذة دخلت منها السعودية إلى الجمهورية في اليمن وعملت على تشكيلها بما يلزم المصالح السعودية في المضمون ويحفظ أهداف الجمهورية في الشكل ووصل التدخل السعودي في اليمن حداً كان لا بد معه من وجود حركة تصحيح تعمل على إعادة الجمهورية من بيت الطاعة السعودي وهذا ما تم على يد الشهيد ابراهيم الحمدي وحركته التصحيحية في ١٣ يونيو ١٩٧٤م .

ابراهيم الحمدي وتصحيح ما أمكن تصحيحه

وصل سيل التّدخل السعودي في اليمن - من خلال قواه الناعمة من المشايخ وضباط الجيش وبعض الساسة - إلى الحد الذي أغرق فيه هوية الدولة اليمنية وكل ما يتعلق بقرارها السيادي ،

ووصل نفوذ الرياض داخل حكومة صنعاء حداً لا يمكن وصفه وقد بلغ " النفوذ والتحكم السعودي حد إقصاء أي رئيس يظهر ولو قدراً ضئيلاً من التملل من شدة هيمنتها عليه ، كما حدث مع رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبدالرحمن الأرياني وحد التواطؤ على قتله كما جرى لرئيس مجلس القيادة المقدم ابراهيم الحمدي " (٤٤) .

وكان لا بد من الحد من ذلك التّدخل الذي جمّد الثورة وألغى أهدافها في الاستقلال والتحرر من التبعية لأحد ، فقام الشهيد الحمدي بحركته التصحيحية التي اعادت الجمهورية الى صنعاء بعد أن سرقها بعض المشايخ إلى الرياض " و تؤكد كل البراهين التاريخية أن حركة يونيو التصحيحية قد اعادت الدورة الدموية إلى عروق ثورة سبتمبر وعاد الحماس الجماهيري الذي أتقد صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر بالتأجج بشكل أعنف صبيحة الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤م " (٤٥) . لقد استطاع الشهيد ابراهيم الحمدي أن يستعيد الدولة التي اختطفتها القبيلة من خلال تعطيله لأعمال مجلس الشورى الذي كان يضم في أغلبيته رؤساء القبائل الموالية للسعودية، وتعليق العمل بالدستور القبلي وإعلانه حالة الطوارئ ، علّه يُعيد لليمن معنى السيادة التي فقدتها يوم أن أرتهن القرار الداخلي في صنعاء ، لما توافق عليه الرياض فقط وبما يتوافق مع مصالحها حتى إذا تعارض مع مصلحة اليمن . إن حركة ١٣ يونيو تعتبر بكل المقاييس بحق أهم حركتنا الوطنية ، لأننا من يوم انفجارها ملكنا قرارنا اليمني وامتلكنا مصيرنا عن موقف يمني وعن وطنية لا تساوم ولا تنحني لأي عاصفة ، وهذه الفترة - كما يرى البعض - هي أزهى عهود الوطنية اليمنية اجتماعياً واقتصادياً ودولياً إذ تقدمت اليمن من خاتمة الأقل نمواً إلى خاتمة الدول النامية ، لقد أعلنت الحركة الانتماء إلى ثورة ٢٦ سبتمبر ولكنها اعتمدت على غير أوراقه - بحسب توصيف البردوني - بدون تساؤل عن الاوراق المستهلكة ، وعن القابلية للحياة تحت ضوء جديد (٤٦) .

وقد تميزت فترة حكم الشهيد الحمدي بالانفتاح على الدول الأخرى - الشرقية منها والغربية - كنوع من التحرر في السياسات الداخلية والخارجية الأمر الذي انعكس إيجابياً على الأوضاع الداخلية حيث تحقق تقدم ملموس في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، كما قام بإبعاد بعض مشايخ القبائل عن السلطة من أجل تعزيز المركزية في الحكم ، كما قام الرئيس الحمدي بإخضاع المعارضين الجنوبيين لسيطرته بعد أن كانت السعودية تدعمهم بالمال والسلاح والخبرات لخلق الاضطرابات في الشطر الجنوبي من اليمن بحجة محاربة الشيوعية وهنا بدأ الضغط السعودي على القيادة الجديدة في صنعاء ، حيث تحدثت الأنباء عن وقوع مواجهة حدودية بين اليمن والسعودية شمال مدينة صعدة، وقد قيل حينها أن السعودية احتلت كعادتها ثلاثين كيلومتراً مربعاً من الأراضي اليمنية، وأعلن الرئيس الحمدي إيقاف مفاوضات بلاده مع السعودية

حول الربيع الخالي، وكنوع من ممارسة الضغوط السعودية على صنعاء أعلن وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز أن بلاده غير مستعدة لتقديم إعانات للجيش اليمني لأنه يضم في صفوفه عناصر شيوعية مخربة.

وقد أدرك الرئيس الحمدي أن السعودية هي الشقيقة الكبرى التي شكّلت صداقاً دائماً ومؤملاً لليمن ، فكان لا بد أن يرضخ أخيراً للضغوط السعودية وطلباتها المتكررة بعدم التقارب مع الشطر الجنوبي وعدم التعاون مع الخبراء الروس ، فقد كانت دائماً تلّوح بعصى إثارة القلاقل بواسطة أدواتها - من مشايخ القبائل وضباط الجيش - وبجزرة المساعدات المالية .

وخلال عام ١٩٧٥ طلب الحمدي إقامة علاقات أكثر تقارباً مع السعودية ومع الولايات المتحدة الأمريكية - وإن على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفيتي حينها - ومن المعلوم أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، بأن أمريكا قد فوضت مسألة اليمن الشمالي للسعودية وأعطتها اليد الطولى في تقرير ما هو الأفضل بالنسبة لليمن ولأمريكا على حد سواء ، فكانت العلاقات اليمنية الأمريكية تتم فلترتها من خلال السعودية ، فأغلب التعاملات ما بين واشنطن وصنعاء كان يتم توجيهها عبر الرياض كوسيط ، والسبب في ذلك التعامل الأمريكي مع العلاقات باليمن الشمالي هو اعتقاد الساسة الأمريكيون بأن اليمن في حينها كانت مكاناً معقداً وغامضاً للغاية^(٤٧) .

وبدأ الحمدي أولى خطوات التقارب تلك في ١٦ يناير ١٩٧٥ عندما قرر إقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء والسبب كالعادة أن العيني غير مرضي عنه من قبل النظام السعودي ويكفي أنه كان يوماً ما سفيراً لبلاده في موسكو، وتم تعيين عبد العزيز عبد الغني رئيساً للوزراء بدلاً عنه ، وقد أدت إقالة العيني من منصبه إلى حدوث استياء واسع في الأوساط السياسية والشعبية اليمنية حيث عدت تلك الإقالة رضوخاً و تنازلاً للضغوط السعودية، وكرد فعل لتلك الإقالة أعلن في ٢٢ يناير أن ثلاثة وزراء من وزارة حكومة العيني أعلنوا استقالتهم احتجاجاً على طرده من رئاسة الوزراء، وعلى التبعية للسياسة السعودية، وقد قبض عليهم فيما بعد.

وزادت السلطة في صنعاء من خطوات التقارب مع الرياض ليس حباً فيها ولكن أتقاءً لشرها ، ففي ٣ أغسطس ١٩٧٥ قال الرئيس الحمدي في تصريح له أن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي في حكم المجمة وصرح أنه قد رفض حديثاً قبول منحة سوفيتية لمقاتلات قاذفة سوفيتية من طراز (مبغ - ٢١)، ونتيجة لذلك الموقف المعلن تناقلت وسائل الإعلام في ٤ أغسطس أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على بيع السلاح إلى اليمن الشمالية - بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تدفعها السعودية - وعلى تدريب مستخدميه ، ونتيجة لذلك أعلن في جدة في ٦ أغسطس ١٩٧٥ أن الملك خالد قد وجه بإعطاء اليمن منحة مالية ضخمة قدرت بمئات الملايين لدعم الميزانية اليمنية ولإقامة مشاريع تنموية ، وهنا تأتي النتيجة النهائية التي توختها حكومة الرياض ، ففي ١٥ أغسطس من نفس العام حين أقدمت حكومة اليمن الشمالية على طرد عدد غير محدد من المستشارين العسكريين السوفييت ، لأسباب ظاهرها غير معروف وباطنها إرضاءً

للمملكة السعودية ، وحين سُحنت الأسلحة الأمريكية إلى الرياض أحرّ السعوديون شحنها لصنعاء كورقة ضغط و مساومة، لأنهم لم يرغبوا - كما زعموا - أن يصبح اليمن الشمالي تهديداً للأمن القومي السعودي (٤٨) .

وما أن شعر الرئيس الحمدي بخطورة الضغوط السعودية على استقلالية القرار وتحجيم مسألة سيادة اليمن على قرارها ، بدأ برسم سياسة يمنية حاولت أن تستقل بقرارها وأن تبحث لها عن دور سياسي بعيداً عن جلباب الوصاية السعودية وقد تبدى ذلك من خلال تحجيم أدوار بعض المشائخ والقيادات العسكرية - وهي الأدوات التي وضعتها السعودية كشرط للاعتراف بالجمهورية وتسهيل وصول المساعدات المشروطة - وقد أدرك الحمدي ، فيما بعد أن المساعدات السعودية لليمن لم تكن إلا من قبيل ذر الرماد في العيون اليمنية كي لا ترى حجم الدخول و التدخل السعودي في السياسية اليمنية ، أوهي محاولة رخيصة لشراء المواقف ، فكان إن أقدم على حلّ مجلس الشورى في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥م وخرجت المظاهرات تردد عبارات (لا شورى بعد اليوم) ، أدركت السعودية أنها المستهدفة من ذلك العمل خصوصاً أن رجلها ورجلها في اليمن عبدالله بن حسين كان رئيساً لمجلس الشورى ، وأرادت أن تبعث برسائل إلى الحمدي من خلال أدواتها على الأرض ، فحركت ضده العديد من التمردات وقامت بترتيب عدة محاولات انقلابية فاشلة ضده قام بها بعض المشايخ المدعومين منها - وعلى فترات زمنية متقاربة - بدأت أولى محاولات الاغتيال الفاشلة بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٥ ، وكانت الثانية بتاريخ ١٦ أغسطس من نفس العام وآخر انقلاب فاشل كان في ٢٠ فبراير ١٩٧٦ م.

لم توت تلك المحاولات أوكلها وأستمر الحمدي في سياساته المستقلة عن السعودية واستمرت الأخيرة في وضع العراقيل أمام مشروعه التصحيحي ونزعه المستقلة عنها ، وبدأ الحمدي يفكر بلعب دور إقليمي واتضح ذلك الدور من خلال القمة العربية الرباعية التي دعا إلى انعقادها في مدينة تعز - في مارس ١٩٧٧ - وضمت حينها اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال ، وخصصت تلك القمة للبحث في أمن البحر الأحمر وشؤون القرن الأفريقي .

ورفضت السعودية حضور تلك القمة واعتبرت مجرد انعقادها خروجاً لليمن من تحت عباءتها الفضفاضة وقد بدا للمراقبين لتلك القمة أن الرئيس الحمدي قد قطع شوطاً في مناهضته للسعودية و التي تحتل موقعاً اساسياً على البحر الأحمر وأنه بذلك يكمل ما بدأه في الداخل من ضغوطات وعمليات ابعاد طالت أنصارها وأن هويته السياسية صارت واضحة المعالم ومحددة الخطوات بعيداً عنها (٤٩) .

لكن السعودية لم تكن لترضى أن تتحدد ملامح الدولة اليمنية المستقلة وتتميز هويتها السياسية

بعيداً عن وصايتها وأن تصبح اليمن دولة ذات سيادة وذات قرار لا يأتي من الرياض ، فكيف بها وقد رأت أن الحمدي يحاول أن يلعب دوراً إقليمياً تراه أكبر من حجمه وأكثر بكثير من الخطوط التي رسمت له واعتبرت أن سلوكه وتصرفاته بدت تحررية أكثر مما تتحملة وبدا طموحه طاغياً على طموحات الأسرة السعودية المالكة - كما تراها تلك الأسرة.

كانت الرياض حينها قد أعطت الأوامر لأدواتها في الداخل اليمني ، لفرملة طموحات الحمدي الاقليمية ومشروعه الوحدى للتقارب مع الشطر الجنوبي وتم لها ما أرادت في بداية شهر يوليو ١٩٧٧ م ، حيث قام الشيخ عبد الله الأحمر زعيم قبيلة حاشد وبدعم سعودي بقيادة تمرد مفتوح ضم الآلاف من المواطنين ضد الرئيس الحمدي في محافظة صعدة شمال اليمن، وقد تمكنت السلطات اليمنية من إنهاء ذلك التمرد بالاستعانة بالقوات الحكومية والقوات الجوية وأعدت الاستيلاء على مدينتي صعدة وخمر اللتين سقطتا في أيدي المتمردين، ولكن يبدو أن الضغوط السعودية على الرئيس الحمدي كانت قوية للدرجة التي جعلته يعفو عن زعماء التمرد ويعقد معهم معاهدة سلام ، عيّن بموجبها الشيخ عبد الله الأحمر نائباً له لشؤون القبائل، والشيخ سنان أبو لحوم نائباً له للشؤون الاقتصادية^(٥٠) ..

لم يستطع الحمدي أن يجاري السياسة السعودية الضاغطة ولم تستطع السعودية أن تستوعب طموحه بإقامة دولة يمنية مستقلة عنها وعن أدواتها في الداخل ، ولم تتسع اليمن حينها لطموحات الحمدي وللتدخل السعودي ، فكان لابد أن يختفي أحدهما ليبقى الآخر " ولأن الرئيس الحمدي لم يمتلك العزم الكافي لاتخاذ قرارات حاسمة ضد عملاء السعودية ولم يسدد ضربات نافذة إلى جدار نفوذها المطبق فإن الطوق السعودي الاستعماري ما لبث أن أحاط بعنقه مستخدماً قبضة رجالته داخل الجيش والامن والدولة " ^(٥١) .

وهذا ما تم في اليوم الذي تحالفت فيه بعض القوى من المشايخ وبعض الضباط والساسة من أصحاب النفوذ المفقود مع السعودية وبالتنسيق مع القوى التقليدية العالمية - خصوصاً فرنسا - وقد انتهت تلك المحاولات السعودية ضد الرئيس الحمدي بقتله مع أخيه عبدالله في ١١ أكتوبر ١٩٧٧ في منزل الغشمي في الليلة التي كان من المفترض أن يقوم في صباحها بزيارة رسمية إلى اليمن الجنوبي من أجل إكمال التباحث حول الوحدة بين شطري اليمن ، لقد تم اغتيال الحمدي لأنه الوحيد الذي قال لا للسعودية في وجه من قالوا نعم واغتالت معه حلم الدولة اليمنية الحديثة

إن جريمة اغتيال الحمدي قد اوضحت - وعلى نحو لم سبق له مثيل - المدى الذي بلغته " الرجعية السعودية في تناولها على السيادة اليمنية والكرامة الوطنية وفي عدوانيتها السافرة ليس على الشعب اليمني فحسب وإنما على أي حاكم يحاول الابتعاد بنفسه وبلاده عن ربة نفوذها ولو محاولة " ^(٥٢) .

وكان المتهم الرئيسي والعقل المدبر لعملية الاغتيال هو الملحق العسكري السعودي بصنعاء العميد صالح الهديان - بحسب إفادة الرئيس السابق علي صالح لقناة الميادين - أما البقية فهم مجرد أدوات رخيصة حركتها السفارة السعودية بمساعدة الاستخبارات الفرنسية .

لكن الوثائق التي خرجت بُعيد مقتل علي صالح - ظهر الأثنين ٣ ديسمبر ٢٠١٧ م - كشفت أنه كان ممن نفذوا الرغبة السعودية وشاركوا بمقتل الشهيد الحمدي واغتالوا كرامة شعب بأكمله تهمته الوحيدة أنه حاول أن يعيش حراً بعيداً عن الوصاية السعودية الخائفة .

وقد غدا منصب رئيس الجمهورية في الجمهورية العربية اليمنية حينها " منحة سعودية لكل من شارك في اغتيال الحمدي وقتل الكرامة اليمنية وقد منح حتى الآن للمقدم حسين الغشمي الذي ما إن لقي مصرعه حتى منح للرائد علي عبدالله صالح الذي حاز على مكافأة أخرى أيضاً غدا بها مقدماً ثم عقيداً " (٥٣) .

واستخدمت الرياض - كعادتها - المال من أجل شراء صمت الكثير من القادة العسكريين حيال جريمة اغتيال الحمدي " أن ارسال طائرة فيها أموال تكرر أكثر من مرة وكما يقال أن طائرة سعودية حطت في مطار صنعاء بعد اغتيال الرئيس الحمدي بساعات واستدعي إلى المطار وقتها عدد من القادة العسكريين والأمنيين وزعت لهم الأموال من أجل شراء مواقفهم وضمن صمتهم على جريمة الاغتيال والقبول بأحمد الغشمي رئيساً " (٥٤) .

وتولى أعمال الرئيس بعد اغتيال الشهيد الحمدي المقدم أحمد حسين الغشمي مكافئة له عن دوره في الاغتيال حتى عين رسمياً كرئيس في أبريل ١٩٧٨ م ، والغشمي هو أحد ادوات السعودية والذي ما كان له أن يفوز بالمنصب لولا تركيتها ومباركتها باعتباره اليد التي ستحكم السعودية اليمن من خلالها وخصوصاً أنه تكتم على تفاصيل عملية اغتيال الرئيس الحمدي.

ولكنه لم يستمر في الرئاسة ولم يطل العهد به أكثر من ثمانية أشهر حتى قتل هو الآخر في ٢٤ يونيو ١٩٧٨. في حادث انفجار حقيبة دبلوماسية كان قد أدخلها إليه أحد المبعوثين من الرئيس اليمني الجنوبي سالم ربيع علي وقد انفجرت بهما حينما أراد المبعوث فتحها فقتل هو والرئيس الغشمي ومن المؤكد إن الحقيبة الدبلوماسية قد استبدلت في مطار عدن وقد حاول الرئيس سالم ربيع الاتصال هاتفياً بالغشمي لتحذيره من مقابلة المبعوث، وإلقاء القبض عليه، لكنه لم يتمكن من إجراء الاتصال الهاتفي ، وتم التخلص من الرئيس سالم ربيع علي بعد يومين من اغتيال الغشمي لتختفي بوفاته كل التفاصيل عن المستفيد من تنفيذ الجريمة .

وتؤكد المصادر أن الرياض كانت ترعى تقارباً بين الغشمي وسالم ربيع علي - الغرض منها التخلص من القوى اليسارية في الجنوب التي كانت تشكل تهديداً للرئيس الجنوبي حينها - وكان الرئيسان يتحدثان عن التقارب بوصفه مشروعاً للوحدة - ربما للتمويه على حقيقته - وعشية اغتيال الغشمي زار الرئيس الجزائري هواري بومدين صنعاء وعدن وبارك ذلك التقارب والتعاون بين الرئيسين ، وغداة الزيارة تحركت المخابرات السوفياتية فدبرت أولاً اغتيال الغشمي ، ثم اغتيال سالمين ، لأن السوفييت كانوا المتضرر الأكبر من ذلك التقارب (٥٥) .

ومهما يكن من حقيقة اغتيال الغشمي ، فإن الشيء المؤكد أنه كان قد شرعن لها من خلال موقفه من اغتيال الشهيد الحمدي وكانت حادثة اغتياله هي النتيجة المنطقية لما حدث في بيته غداة اغتيال الحمدي وكما يقال ، طباخ السم لا بد أن يتذوقه .

مراجع الفصل الثاني :

- (١) عبدالملك المقرمي : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت . ط١ / ١٩٩١ م . ص ٣٣٤ .
- (٢) إيلينا جلوفوفسكايا : سقوط النظام الملكي . تر : قائد طربوش . ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . الكتاب الثاني . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط٢ / ٢٠١٣ م . ص ١٤٩ .
- (٣) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ط١ / ١٩٨٢ م . ص ٧٥ .
- (٤) إيلينا جلوفوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . تر : محمد علي البحر . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط١ / ١٩٩٤ م . ص ١٨ .
- (٥) عبدالودود سيف : لقاء مع السبتمبريين : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٤٠٩ . سابق .
- (٦) عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . صنعاء . ط٦ / ٢٠٠٨ م . ص ٤٢٨ .
- (٧) ابو بكر السقاف : دراسات فكرية وأدبية . دار العودة ، بيروت . ط١ / ١٩٧٧ م . ص ٥٣ .
- (٨) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٥٥ . سابق .
- (٩) عبدالملك المقرمي : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية . ص ٣٣٤ . سابق .
- (١٠) عادل رضا : محاولة لفهم الثورة اليمنية . المكتب المصري الحديث ، القاهرة (د - ت) ص ٧٥ .
- (١١) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . منشورات العصر الحديث ، بيروت . ط٣ / ١٩٨٧ م . ص ٩٧ .
- (١٢) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٨٠ . سابق .
- (١٣) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني ج ٢ . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط١ / ٢٠١٣ م . ص ٩٨ .
- (١٤) إيلينا جلوفوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٤٥ . سابق .
- (١٥) أحمد محمد نعمان : مذكرات احمد محمد نعمان . المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤ م . ص ١٩٨ .
- (١٦) إيلينا جلوفوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٤٤ - ٤٥ . سابق .

- (١٧) عبدالمك الطيب : نكسة الثورة ١ . دار القلم ، الكويت . ط١ / ١٩٩٠م . ص ٨٦ .
- (١٨) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . الصفاء للنشر والتوزيع ، لندن . ط١ / ١٩٨٨م . ص ٢٣ .
- (١٩) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . ص ٢٥ . سابق .
- (٢٠) ينظر : المرجع السابق . ص ٢٥ - ٢٦ .
- (٢١) أحمد محمد نعمان : مذكرات احمد محمد نعمان . ص ١١٠ . سابق .
- (٢٢) ينظر : محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان . دار جامعة الخرطوم ، السودان . ط ٢ (د - ت) . ص ١٦٦ .
- (٢٣) : محمد علي الشهاري : طريق الثورة والوحدة اليمنية . دار الفارابي ، بيروت . ط١ / ١٩٨٧م . ص ٦٦ .
- (٢٤) ينظر : صادق عبده علي قائد : التطور التاريخي للهوية اليمنية . منشورات وزارة الثقافة اليمنية . صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤م . ص ٢٥٠ .
- (٢٥) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . دار النهار ، بيروت . ط١ / ٢٠٠٠م . ص ١٢٥ .
- (٢٦) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤٢٩ . سابق
- (٢٧) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ عبدالله قضايا ومواقف . الآفاق للطباعة ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠٧م . ص ١٤١ . سابق .
- (٢٨) ينظر : محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ١٣١ . سابق .
- (٢٩) عبدالله البردوني : الثقافة والثورة في اليمن . مطبعة الكاتب العربي ، دمشق . ط١ / ١٩٩١م ص ٧٢ .
- (٣٠) عبدالله بن حسين الاحمر: مذكرات الشيخ مواقف وقضايا . ص ١٣٩ . سابق .
- (٣١) ينظر : امين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص ٣٤ . سابق .
- (٣٢) المرجع السابق : ص ٣٤ .
- (٣٣) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن ، ص ٣٠ . سابق .
- (٣٤) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٧٨ . سابق .
- (٣٥) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٦٧ . سابق .

- (٣٦) أمين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص ٣٦ .
- (٣٧) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . ص ٣٠ . سابق .
- (٣٨) أمين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص ٣٧ .
- (٣٩) ينظر : محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٣٨ . سابق .
- (٤٠) ينظر : محمد علي الشهاري : الأطماع السعودية التوسعية في اليمن . ص ٩ . سابق .
- (٤١) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٦٧ . سابق .
- (٤٢) ينظر : المرجع السابق : ص ٦٧ - ٦٨ .
- (٤٣) ينظر : عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ / مواقف وقضايا . ص ٣١٩ . سابق .
- (٤٤) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ١٤ . سابق .
- (٤٥) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤٠٨ . سابق .
- (٤٦) ينظر : المرجع السابق . ص ٤٠٩ و ٤٣١ . سابق .
- (٤٧) ينظر : بكيل أحمد الزنداني : عقيدة بوش والشرط الاوسط الكبير . دار أروقة للنشر ، الأردن . ط ٢٠١٢/١م . ص ٢٠٩ - ٢١٤ .
- (٤٨) ينظر : المرجع السابق . ص ٢١٦ .
- (٤٩) ينظر : فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . دار الجديد ، بيروت . ط ٢ / ٢٠٠٠م . ص ٥٨ . سابق .
- (٥٠) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن ، ص ٣٥ - ٣٦ . سابق .
- (٥١) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٧٤ . سابق .
- (٥٢) المرجع السابق : ص ٧٥ .
- (٥٣) المرجع السابق : ص ١٤ - ١٥ .
- (٥٤) فتنة ديسمبر : من وثائق قصور صالح . دائرة التوجيه المعنوي . صنعاء . ط ٢ / ٢٠٢٠ . ص ٣٠ .
- (٥٥) ينظر : فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٦٣ . سابق

الفصل الثالث

علي صالح وترسيخ التدخل السعودي في اليمن :

جاء علي عبدالله صالح إلى كرسي رئاسة اليمن بعد ترشيحه من قبل مجلس الشعب التأسيسي في ١٧ يوليو ١٩٧٨م بعد فترة صاخبة من الاغتيالات التي طالت رؤوس الدولة ، وأصبحت السلطة في وقته وكما أرادت السعودية أن تكون مغرماً يخافه الكثير - أو هكذا روج لها - لكن رضى السعودية عن المرشح هو الذي يزكيه أكثر من أهليته واستحقاقه للمنصب بحيث أن " الرؤساء والحكومات التي أمسكت بالسلطة بعد الحمدي لم تصعد إليها إلا مرفوعة باليد السعودية وأن هذه اليد ظلت هي التي تخفض وتعلي وتذل وتغر من تشاء من الرؤساء والحكام " (١) .

اختارت السعودية علي صالح ، بالرغم من وجود من هو أكثر منه كفاءة واستحقاقاً وإجماعاً من قبل النخب السياسية والعسكرية والقبلية كما هو الحال مع القاضي عبدالكريم العرشي - رئيس مجلس الرئاسة حينها - وعبدالله الشيبية - عضو مجلس الرئاسة والقائد العام للقوات المسلحة حينها رئيس الأركان في عهد الغشمي - ويمكن أن نسأل : لماذا صالح بالتحديد ؟

إن تمسك السعودية بصالح وعدم رغبتها في تولي غيره للسلطة رغم وجود من هو أكفأ منه وفي نفس الوقت لا يخالف التوجيهات السعودية يعود إلى المخاوف السعودية من تكرار تجربة الرئيس الشهيد الحمدي ولهذا فالسعودية لم تعد اثق إلا بأشخاص محددين وعلى رأسهم المشاركين في جريمة قتل الحمدي ، إضافة إلى أن تولي أحد أولئك المشاركين في الجريمة يعني حماية من تبقى من المشاركين الذين نفذوا مخطط التآمر على الحمدي خدمة للرياض وذلك يعني أن هؤلاء هم الأكثر ولاءً لها ولا يمكن أن يخرجوا عن طوعها أو أن يتمردوا عليها ، لأن مشاركتهم في قتل الحمدي ورقة ضغط قد تستخدمها الرياض ضدهم في أية لحظة (٢) .

وقد كان الرئيس صالح مجبراً على العمل كرئيس في بلد لا سلطة حقيقية للمسؤولين فيه ، فقد كانت تُعرض تشكيلة الحكومات الجديدة على المعنيين بالأمر في الرياض قبل إعلانها في العاصمة اليمنية و بعض الوزراء المقترحين كان ينام وزيراً ويصحو صباحاً بلا لقب ، لأن الموافقة الإقليمية على تعيينه لم تتم (٣) .

وقد كان للسعودية اليد العليا في وصول علي صالح إلى الحكم ، بحسب ما ذكره الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في مذكراته قائلاً : " إن السعودية قد أيدت بشكل واضح ودعمت بقوة ترشيح علي عبدالله صالح للرئاسة ، وأرسلت لي طائرة خاصة أقلتني من صنعاء إلى الرياض وقد بذل العميد صالح الهديان الملحق العسكري للمملكة جهوداً لإقناعي بذلك " (٤) .

وقد ظل العميد صالح الهديان - خصوصاً بعد اغتيال الحمدي - يحرك دوائر السياسة اليمنية من خلف الكواليس ، خصوصاً بعد أن سعى في عهد الحمدي إلى إقصاء العقيد (علي قناف زهرة) بشكل نهائي من المشهد اليمني من قيادة سلاح المدرعات ليُعين علي محسن الأحمر بديلاً عنه ، لتضمن المملكة بذلك خادماً مطيعاً لها في اليمن تحركه بالريموت كنترول من داخل الرياض

لخدمة مصالحها السياسية ولتأمين شريطها الحدودي من بعض القبائل التي تعترض على تغولها الدائم داخل الأراضي اليمنية .

وقد كانت السعودية متفائلة من ميل علي صالح إلى جانبها خاصة مع إبقائه لعبد الله الأصنج وزيراً لخارجية اليمن - وهو المعروف بولائه للرياض - وإبقائه ل محمد خميس، رئيساً للأمن الوطني ذات النفوذ العالي وهو الذراع الثاني لها في الداخل .

و بدأت العلاقات تتوطد بين شيخ الرئيس ورئيس الشيخ ، خصوصاً كلما اظهر الأخير موقفاً حازماً مع المخربين والشيعيين - بحسب كلام الأول - وقد قام صالح في بداية حكمه بتعيين الشيخ مجاهد أبو شوارب نائباً لرئيس الوزراء وكان هذا المنصب الأول الذي تولاه خصوصاً بعد إقصائه من الحكومة في عهد الحمدي في العام ١٩٧٥م. وخلال هذا العام تبنت السعودية تمويل ودعم (الجبهة الإسلامية) التي شكلها الإخوان المسلمون بالتعاون مع علي عبدالله صالح والشيخ حسين الاحمر في صنعاء ، من أجل محاربة الجبهة الوطنية الديمقراطية اليسارية المدعومة من عدن ، وقد بُني على عاتق الجبهة الإسلامية استحقاقات كبيرة للإخوان المسلمين الذين قادوا جبهات القتال في المناطق الوسطى ، وحصلوا بعدها من نظام صنعاء على مكافآت من خلال تعيينهم في مناصب أمنية وسياسية رفيعة .

ولم يكن طريق الرئاسة في ذلك الوقت مفروشاً بالورود ، في السنة الأولى لحكم صالح - لأنه كان المتهم الرئيس في اغتيال الحمدي - بل كان مفروشاً بالألغام ، فقد تعرض لمحاولة اغتيال، كما حصلت ضده محاولة انقلاب عسكري من قبل الناصريين في أكتوبر ١٩٧٨ ، وهنا بدأ نجم علي محسن بالظهور عندما تصدى لذلك الانقلاب من خلال قتل العديد ممن قاموا به بلا محاكمات ومن دون هوادة ، فقد أراد أن يثبت لعلي صالح أنه الشخص الذي يمكن الاعتماد عليه.

ولم يكد صالح يلتقط أنفاسه حتى اندلع القتال بين قوات بلاده واليمن الجنوبي حين احتلت القوات في عدن مناطق واسعة من محافظة البيضاء وقعطبة وحريب وكادت تصل إلى مشارف صنعاء في ٢٠ فبراير عام ١٩٧٩ ، كانت المعارك تسير لصالح الشطر الجنوبي ، إلا ان الجانبين أتفقا على إنهاء القتال والدخول في مفاوضات مباشرة ونتيجة لذلك التقارب بين الشطرين وكبادرة حسن نية قبل عقد المفاوضات ، قام علي عبدالله صالح بإقضاء عبد الله الأصنج من منصبه كوزير للخارجية، وعزل كذلك محمد سالم باسندوه وزير الإعلام - في ٢١ مارس من نفس العام - والوزير كانا يتمتعان بتأييد السعودية وكان وجودهما في حكومة صنعاء آنذاك دليلاً على الرهان السعودي - المدعوم أمريكياً - على تلك الحكومة والنظر إليها بوصفها أداة سعودية لمحاربة الشيوعية ومناهضة النظام الماركسي في عدن والعمل على إسقاطه متى ما سنحت الفرصة ، وقد ضرب بعمله ذاك عصفورين بحجر واحد : فقد برهن عن حسن نيته عشية لقائه مع عبدالفتاح اسماعيل بإقالة رمزين معادين لحكمه ، ومن جهة أخرى تخلص من مركز نفوذ سعودي ضاغط وقد عزز ذلك بعزل محمد خميس من مسؤوليته الأمنية في نفس الفترة ، شعرت السعودية أن صالح وجه لها صفة لم تكن متوقعة ويجب أن تردّها إليه في الوقت المناسب (٥) .

وبعد ذلك تم بدأ المفاوضات في الكويت في ٣٠ مارس ١٩٧٩م عندما عُقدت قمة بين الرئيسين : علي عبدالله صالح وعبدالفتاح اسماعيل ، تم الاتفاق فيها على إعداد مشروع دستور لدولة الوحدة وافق صالح على توقيع بيان الكويت على اساس شروط عبدالفتاح اسماعيل لتحقيق الوحدة سريعاً وبالتالي إنجاز دستور الوحدة خلال ستة اشهر ، و قيل حينها إن الرئيس اليمني الشمالي قدم تنازلات للجنوب وقبِلَ بدخول اليساريين الموالين للجنوب في الحكومة، وقد رأى البعض في تلك الخطوات تكتيكاً من الرئيس صالح ، لأنه كان يعلم أن جيشه لا يمتلك الامكانيات اللازمة للمواجهة العسكرية التي يمتلكها الطرف الآخر الذي كان يتلقى دعماً عسكرياً ضخماً من منظومة الدول الاشتراكية الشرقية .

ولم تكن تلك الخطوات التصالحية المتسارعة مع الجنوب لترضي السعودية وأدواتها في اليمن ، وهي لم تكن لترضى بأقل من سحق المعارضة اليسارية - بل اليسار كله في الجزيرة العربية - . بينما كانت الظروف في ذلك الوقت تُحتم على الرئيس صالح حل الخلافات مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وتحسين العلاقات مع اليمن الجنوبي ، فقامت إثر ذلك بإيقاف شحن الأسلحة الأميركية - التي دفعت قيمتها إلى اليمن - شعر الرئيس صالح بثقل الضغوط على كاهله والتي تمارسها السعودية ومن خلفها الولايات المتحدة ورغب في استقطاب ميول بعض العناصر العسكرية في البلاد فكان الالتفات نحو الاتحاد السوفيتي هو الأسلوب الأمثل في نظره وقد أراد حينها المناورة عندما أعلن أنه لا يقبل أن تستغل القوى الكبرى خلافات بلاده مع الشطر الجنوبي لإملاء سياساتها على بلاده وقد حاول إثبات استقلالية القرار اليمني وكرد فعل لإيقاف السلاح الأميركي لبلاده ، أبرم صالح صفقة سلاح ضخمة مع الاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٧٩ قررت بملايين الدولارات، تضمنت طائرات (ميغ - ٢١)، ودبابات ثقيلة ، بدأت في الوصول إلى اليمن في سبتمبر، وبدلاً من طرد المستشارين السوفييت - حسب ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة - فقد زاد عددهم بسرعة مذهلة فاقت توقعاتها .

بادرت الرياض إلى مطالبة صنعاء بإرجاع الأسلحة الحديثة الغربية الصنع والتي تم شراؤها بأموال سعودية كنوع من الضغوط المعتادة التي تمارسها السعودية تجاه اليمن^(١) .

وقد أرجع المراقبون سبب التحول المفاجئ لليمن تجاه السوفييت إلى رغبة النظام اليمني في إعطاء إشارة إلى كل من السعودية والولايات المتحدة بضرورة احترام اليمن كدولة مستقلة ، لأن السعودية كانت تشترط عليها أن تستخدم الأسلحة الأميركية التي تمولها ضد النظام الماركسي في اليمن الجنوبي وضد الجبهة الوطنية الديمقراطية (المدعومة من عدن)، والتي ترابط على الحدود بين الشطرين، شعرت السعودية بأن صنعاء بدأت تتحول تدريجياً من أداة بيدها لمواجهة المد الماركسي في الجنوب إلى شبه حكومة مستقلة نسبياً في سياساتها الداخلية والخارجية وخصوصاً بعد عقده صفقة الأسلحة مع السوفييت خارقة بذلك اتفاقاً رسمياً صريحاً معها كان يخطر بموجبه على صنعاء الحصول على اسلحة سوفياتية .

نتيجة لذلك صدعت الرياض من نبرتها العدائية تجاه صنعاء وقد وصل التصعيد حد المواجهة العسكرية المسلحة بين الطرفين حيث أعدت القوات السعودية على قوات يمنية مرابطة في الحدود مع محافظة صعدة في بداية عام ١٩٨٠م ، وقد قيل أن خمسة جنود يمينيين قتلوا في ذلك الاعتداء، وذكرت الصحف الغربية حينها أنها محاولة سعودية للضغط على اليمن لمنعها من الاقتراب من اليمن الجنوبية أو من السوفييت (٧) .

إلا أن ذلك التصعيد الخطير لم يكن ليخرج إلى السطح إلا قليلاً، واتبعت السعودية سياستها الاعتيادية في التكتم على الأحداث السلبية بين البلدين، كما أن النظام الحاكم في اليمن دأب على نفي هذه الأخبار التي سماها "إشاعات" طمعاً منه في عدم إحراج المملكة وضمن تدفق الأموال السعودية، وقد ازدادت وتيرة النفي في ربيع عام ١٩٨٠ من قبل الجانبين .

رأت السعودية أن تزيد من حجم نفوذها داخل اليمن وعبر القوة الناعمة من خلال انشاء معهد دماج الوهابي الذي خلق لها ولايات الكثير من الطلاب الدارسين بداخله .

انشاء معهد دماج في صعدة :

وكان لا بد من تخفيف حدة التوتر مع السعودية ومحاولة استرضائها ، فاستسلم صالح للضغوط السعودية عندما وافق في مارس ١٩٨٠ على مطالبها بتخفيف حماسه للوحدة مع الجنوب وللتجاه نحو السوفييت، واستأنفت السعودية مساعداتها لليمن.

وزيادة في استرضاء السعودية كان لا بد من زيادة حجم الدخول الوهابي إلى اليمن باستقدام الشيخ مقبل الوداعي من السعودية بواسطة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر إلى اليمن وتقديم الدعم السعودي له لإنشاء معهد (دماج) الوهابي في صعدة في بداية ثمانيات القرن الماضي - والذي خرجت منه معظم الشخصيات السلفية الوهابية في اليمن وفرّخ العديد من المعاهد الوهابية في العديد من المدن - وقد حصل تعاون وتكامل بين معهد دماج والفرقة الأولى مدرع بقيادة علي محسن في ذلك الوقت - واستمر ذلك التعاون حتى خروج علي محسن من اليمن عام ٢٠١٤م - حيث كان الأخير مشرفاً على تدريب طلبة دماج عسكرياً ، مقابل المحاضرات التي يُمليها شيخ دماج وطلبته على أفراد الفرقة الأولى مدرع التي يقودها علي محسن ، ذلك التعاون يثبت أن قيادات الإخوان الوهابية في اليمن لم تنفصل في أهدافها ورويتها للحياة العامة والعلاقات الدولية عن الرياض ، إذ توسعت دائرة الجهاد ضد الشيوعية من المناطق الوسطى في اليمن إلى جبال أفغانستان وتحت قيادة عبدالمجيد الزندانى الذي تولى تعليم أسامه بن لادن في أحد المراحل ، وخرجت في تلك الفترة أولى طلائع المجاهدين اليمنيين إلى أفغانستان عام ١٩٨١م .

وليست العقيدة الوهابية الإخوانية لوحدها " هي التي سهّلت للرجعية السعودية اختراق سيادة البلاد الوطنية وطعن استقلالها السياسي وإنما هو سيل الذهب والدولار الذي تدفق إلى جيوب كل عبدة الذهب والدولار من كبار الاقطاعيين والضباط والموظفين وغيرهم من العناصر الطفيلية في المجتمع والدولة " (٨) .

وفي تلك المرحلة كان الحدث الأبرز في العلاقات بين اليمن والسعودية في تلك الفترة هو مقتل محمد خميس المسؤول الأمني السابق وذراع السعودية الطولى في الداخلية اليمنية في شهر فبراير ١٩٨١م في ظروف غامضة - لا يعلمها سوى الله والراسخون في العمليات الاستخباراتية - وتم بعدها القبض على عبد الله الأصنج - وزير الخارجية السابق - في ١٥ مارس من نفس العام بتهمة الخيانة العظمى والاتصالات السرية بدول أجنبية كما قال بيان وزارة الداخلية ، لكن الجميع في اليمن كان يعلم أنه يتصل وينسق مع السعودية، وتم بعد ذلك طرد الملحق العسكري السعودي العميد (صالح الهديان) في محاولة من صنعاء للحد من حجم التدخل السعودي بعدما أدرك الرئيس صالح مدى خطورة الأدوار التي يؤديها . وقد أدت كل تلك الخطوات إلى مزيد من تدهور العلاقات بين البلدين ومزيد من الضغط الاقتصادي السعودي على اليمن وقد قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة إلى موسكو في أكتوبر ١٩٨١ للحصول على مساعدات ، وقد حصل منها بالفعل على مساعدات كما حصل على مساعدات من دول أخرى مثل ألمانيا الغربية وهولندا .

خافت السعودية من ذلك التقارب مع السوفييت مرة أخرى وخافت كذلك من أن يتوجه اليمن بعيداً عنها ، فسارعت بإعادة دعم الميزانية اليمنية خصوصاً بعدما طردت حكومة صنعاء السفير الإيراني في ديسمبر ١٩٨١م لإبعاد الشبهة السعودية في قضية الأصنج وإحاقها بإيران .

وقد صدر الحكم ضد عبدالله الأصنج في ٢٦ يونيو ١٩٨٢م بالسجن عشر سنوات ، مع أن تهمة الخيانة العظمى حكمها الإعدام في القانون اليمني ، وبعد ثلاثة أشهر غادر الأصنج اليمن بترتيب من السلطات في صنعاء وبضغط سعودي مشروط بالمساعدات ، كان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أهم قنوات توصيل تلك الضغوط لإخراج الأصنج (٩) .

بعد ذلك زادت المساعدات المالية السعودية لليمن خصوصاً فيما يتعلق بالبنية التحتية ، فقد بنت السعودية في عام ١٩٨٢م حوالي ٤٠٠ مدرسة ومعهد ديني تم إقامتها في اليمن من أجل نشر الأفكار الوهابية السعودية، وغرس ولاء اليمنيين للنظام السعودي . - وقد زادت تلك المساعدات بعد زلزال ذمار الذي وقع في ديسمبر (١٩٨٢) من خلال جمع التبرعات ولم تكن تلك المساعدات من أجل سواد عيون الشعب اليمني ولا من أجل دعم (الأخوة العربية) كما يردد المسؤولون

السعوديون بل إنها تهدف بالدرجة الأولى إلى شراء الصمت اليمني على الاعتداءات السعودية المتكررة على الأراضي اليمنية التي اقتطعتها ويقتطعها النظام السعودي كل عام.

وعادت العلاقات بين البلدين للتوتر عام ١٩٨٣ والسبب الرئيسي في ذلك يُعزى إلى عدم رضا السعودية عن سياسات رئيس الوزراء اليمني عبد الكريم الأرياني في رفضه لتهريب البضائع عبر الحدود بين البلدين واتخاذ بعض الإجراءات للحد منه ، لأنه كان يدر أموالاً طائلة على أنصار السعودية في شمال اليمن، وينشط حركة التصدير في السعودية ، كما أن القرار الذي أصدره الأرياني في عام ١٩٨٣م بمنع استيراد الفواكه والخضروات من الخارج والاعتماد على زراعتها في الداخل لم يُعجب السعودية ، ولذلك فقد تم تأجيل عقد الاجتماع السنوي المعتاد لمجلس التنسيق السعودي اليمني، ولكنه عقد بعد ذلك في أكتوبر ١٩٨٣م عندما حصلت

السعودية على وعدٍ بإقالة الأرياني من منصبه وهكذا وبعد أسبوعين من عقد الاجتماع وحصول اليمن على المساعدات السنوية ، كان لا بد من أقصاء الإرياني كي ترضى السعودية عن اليمن وتتبع ملتها ، فأقيلت حكومة الأرياني وحلت محلها حكومة أكثر قبولاً للسعوديين وأكثر رضوخاً وتلبية لمطالبها وهي حكومة عبد العزيز عبد الغني بداية العام ١٩٨٤ م .

في تلك الأثناء بدأت الحكومة اليمنية بممارسة حقها السيادي الذي ظلت ممنوعة من ممارسته بضغوط سعودية ، عندما سمحت لشركات اجنبية للتنقيب عن النفط في محافظة مأرب خصوصاً بعدما أظهرت المسوحات الجيولوجية تواجده بكميات تجارية ومما شجعها ايضاً على استخراجها هو تواجد شركة هنت الامريكية ، لكن السعودية لم تكن لترضى أن يستخرج اليمن النفط ويصدره ويحصل على العائدات التي تمكنه من الاستقلال الاقتصادي عنها والذي سوف يتبعه استقلال سياسي بالضرورة ، فقامت الطائرات السعودية بقصف مواقع في مأرب داخل اليمن، كما قامت القوات السعودية بالتوغل كالعادة واحتلال قسم كبير من الأرض اليمنية، وحدثت مواجهات بين الجيشين اليمني والسعودي يوم ١٦ يناير ١٩٨٤ قتل وجرح فيها العديد من الجنود من الجانبين في الاشتباكات ، وكالعادة فقد تم احتواء تلك الاشتباكات و تطويقها باتصالات رفيعة المستوى من قبل صنعاء والرياض - وخصوصاً من قبل الأخيرة - وتدخل الوسطاء لمنع تلك الاشتباكات (١٠) .

وعادت العلاقات ظاهرياً إلى سابق عهدها ، ودشنت اليمن حفر أول بئر نفطية في مأرب في ٨ يوليو عام ١٩٨٤ م .

بدأت الأمور في صنعاء تتحسن نوعاً ما ، لأن تدهور الاوضاع في الجنوب أبعد عنها الكثير من الضغوط السعودية التي كانت تشكل مصدر قلق وأرباك لها ، فقد زادت حدة الصراعات بين الرفاق حتى وصلت إلى طريق اللاعودة و انفجرت الأوضاع في عدن في ١٣ يناير ١٩٨٦م وأدت لسقوط آلاف القتلى في صراع أهلي على السلطة ، ونزح الآلاف إلى صنعاء التي تحولت إلى قاعدة ثابتة تدور فيها وحولها التطورات اليمنية .

وفي شهر ابريل ١٩٨٦م زار جورج دبليو بوش - نائب الرئيس الأمريكي حينذاك - صنعاء وشارك في تدشين تصدير الإنتاج النفطي في اليمن ، وقد كانت تلك الزيارة أول خطوة كبرى نحو تحسين العلاقات الامريكية اليمنية بشكل مباشر وبعيداً عن الوسيط السعودي .

قبلت السعودية دخول اليمن عصر تصدير النفط على مضض باعتباره أمراً واقعاً و استمرت العلاقات بين البلدين في حالة حسنة (ظاهرياً) حيث يتحدث المسؤولون في اليمن عن هذه العلاقات بأنها تاريخية وعريقة، ويطلقون على السعودية "الشقيقة الكبرى" ويمتدحونها بمناسبة، وبدون مناسبة كي ينالوا منها الرضى والقبول الذي يضمن لهم البقاء في مناصبهم ويضمن ايضاً مخصصاتهم الشهرية من السعودية التي تفوق رواتبهم الرسمية بأضعاف .

و تسارعت وتيرة التنمية في صنعاء وزادت الاكتشافات النفطية التي لا تبشر بالخير بالنسبة للسعودية ، ففي أواخر مارس وأوائل أبريل ١٩٨٧ تناقلت وكالات الأنباء العالمية أخباراً عن

مواجهة حدودية بين السعودية واليمن الشمالي و قيل حينها إن قوات سعودية ضخمة مدعومة بالدبابات والدروع اجتازت الحدود اليمنية، فردت عليها القوات اليمنية واستمرت الاشتباكات واشتدت وتيرة المعارك فقامت السعودية كالعادة بجلب قوات باكستانية كانت مرابطة على الحدود بين البلدين وأشركتها في القتال وتواردت الأنباء عن سقوط ٣٠٠ عسكري من القوات السعودية - معظمهم من الباكستانيين - و ٢٠٠ فرد من القوات اليمنية خلال تلك الاشتباكات .

وقد تناقلت وكالة الأنباء العالمية أن الاكتشافات الحديثة لاحتياطي نفطي في حقل "ألف" في منطقة مأرب قدرت بـ ٥٠٠ مليون برميل قابل للزيادة مع استمرار التنقيب وبالرغم أن هذا الاحتياطي ليس كبيراً مقارنة مع الاحتياطيات السعودية الضخمة، إلا أن الأخيرة تخشى أن تتحرر اليمن في سياساتها وتتخذ خطأً مستقلاً خاصة حال تمكنها من تصدير نفطها (١١) .

وقد التزمت اليمن الصمت كالعادة حيال تلك الأحداث وطلبت وساطة عربية فأرسل الرئيس علي عبد الله صالح وزير خارجيته عبد الكريم الأرياني أثناء اندلاع المواجهات إلى الكويت طالباً منها

التوسط لدى الرياض لإنهاء حالة النزاع والتوتر بين البلدين و قام الرئيس صالح بزيارة إلى ليبيا

بعد أيام فقط من تلك الزيارة، تلتها زيارات مسؤولين ليبيين إلى السعودية ودول الخليج لتهدئة الأوضاع. وقد أكد المراقبون للأوضاع بين البلدين أن تلك المواجهة ليست الأولى بينهما بل إن مواجهات محدودة على الحدود تقع بينهما كل عام تقريباً، ولكن تلك المواجهة الأخيرة تميزت من حيث نوعيتها وحجم القوات المشاركة فيها والدوافع التي أدت إليها، لأن قضية اكتشاف النفط واستقلالية القرار اليمني أمر مصيري بالنسبة للرياض تجاه صنعاء .

وقد حاولت صنعاء في تلك الفترة البحث عن حلفاء وتدعيم موقعها الخارجي بعيداً عن الوصاية السعودية قدر الإمكان ، عبر توثيق علاقاتها مع العراق ومصر والأردن ، أسفرت تلك العلاقات عن أشتراك تلك الدول في تأسيس (مجلس التعاون العربي) أرادت اليمن من خلاله أن يكون ظهراً لها في مواجهة الاستفزازات السعودية المتكررة .

الوحدة اليمنية والمحاولات السعودية لإفشالها :

تسارعت الأحداث بوتيرة متصاعدة من خلال انهيار جدار برلين الشهير في ٩ نوفمبر عام ١٩٨٩م وسقوط المنظومة الاشتراكية حينها، وترددت مقولة الرئيس الروسي حينها ميخائيل جورباتشوف في عدن وسمعها علي سالم البيض جيداً عندما قال لرئيس وزراء ألمانيا الشرقية (أريك هونيكر) : (لقد انتهى عصر حضارة الأطفال وكل نظام اشتراكي يتوجب عليه أن يُدير شؤونه بنفسه) كانت تلك الكلمات كفيلة كي يبادر النظام في عدن حينها للهروب إلى الوحدة للخلاص من المشاكل المتراكمة التي لحقت به منذ أحداث ١٣ يناير ، فقد كانت الوحدة هي سفينة النجاة بالنسبة للرفاق الذين لم يتبق لهم من الدولة إلا الشكل فقط ، و بدأت تظهر للعيان بوادر مشجعة للوحدة بين الشطرين في الآونة الأخيرة وخصوصاً مع التوقيع على الاتفاق المبدئي بينهما في ٤ مايو ١٩٨٨م حول موضوع التنقيب عن النفط وإقامة مشروع نفطي مشترك في

الحدود المشتركة بين مارب في الشمال وشبوة في الجنوب وفتح حدود كلا البلدين لمواطني البلد الآخر بواسطة البطاقة الشخصية . أستغل علي عبدالله صالح انشغال الاقليم وعضويته في مجلس التعاون العربي و بادر بزيارة عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م وأتفق الجانبان على إعادة الوحدة بين الشطرين ووقعا اتفاقية تم الإعلان عنها في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م ، و تم الاتفاق كذلك على أن يحال مشروع دستور دولة الوحدة إلى المجلسين التشريعيين في صنعاء وعدن لإقراره قبل إعلان الوحدة .

لقد كان قرار الذهاب إلى الوحدة طاعياً في كل من صنعاء وعدن ولا تقف في طريقة سوى عقبتان الأولى: تتعلق بتواجد علي ناصر محمد في صنعاء وهو خصم الرفاق اللدود .

والعقبة الأخرى أشد صعوبة من الأولى وتتمثل بالسعودية وأدواتها في صنعاء من مشايخ التيار القبلي والديني الرافضين للوحدة مع النظام الماركسي في الجنوب ، وقد تم تذليل العقبة الأولى بسحب علي ناصر من صنعاء إلى دمشق ، وتم إقناع أدوات السعودية من خلال الترغيب ببعض المناصب التي سيحصلون عليها (١٢) .

وكان من الطبيعي أن تسهل الاتفاقات الموقعة في المرحلة الشطرية استئناف الوحدة واتخاذ القرار بشأنها خلال اجتماع عدن ، فدستور دولة الوحدة كان جاهزاً منذ ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠م بمواده الأساسية ويتحدث بالتفصيل عن شكل الدولة وقواعد عملها وكان يكفي وضع الاتفاقات الأخرى موضوع التنفيذ كي تبدأ المؤسسات اليمنية الموحدة بالظهور لقد ظل مشروع دولة الوحدة بين شطري اليمن قائماً لكن السعودية طالما وضعت العراقيل في طريقه عبر إثارة الحروب بين الشطرين تارة، وعبر دعم المرتزقة المعارضين لها في الشطرين وعبر الاغتيال السياسي والقتل تارة أخرى (١٣) .

وقد حاولت السعودية بكل قوتها المالية والسياسية والدبلوماسية عرقلة قيام الوحدة اليمنية عبر أدواتها في الداخل اليمني من مشايخ القبيلة والدين السياسي ، فاستدعت الشيخ عبدالمجيد الزنداني إلى السعودية ومن جدة ظل الشيخ يدبج خطاباته النارية ضد الوحدة مع النظام الماركسي الكافر - بحسب قوله - معتبراً التوجه نحو الوحدة خروجاً عن الدين وعن العادات والتقاليد اليمنية التي يمكن أن تتأثر جراء الاختلاط مع النظام الماركسي في عدن ، مما استدعى من الرئيسين علي سالم البيض وعلي عبدالله صالح إلى الإسراع في التوقيع على اتفاقية إعلان الوحدة وتقديمه في ٢٢ مايو ١٩٩٠م قبل التاريخ المحدد باتفاقية التوقيع في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م وقد كانت الوحدة حصيلة منطقية لتطور الشطرين الطويل بعد الجمهورية وبعد الاستقلال .

لم تستطع السعودية أن تهضم الوحدة التي قامت بين الشطرين وقيام الجمهورية اليمنية القوية بثقلها السكاني والعسكري على حدودها الجنوبية ، يشكّل خطراً وجودياً عليها كما تظن ، ، فبدأت بالعمل على إفشالها من خلال أدواتها في الداخل الذين اختلقوا المشاكل بين الشريكين ، وجاء احتلال العراق للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م ، فكان القشة التي قصمت ظهر

العلاقات بين اليمن وكل دول الخليج ، لأن اليمن حينها كان ممثلاً للمجموعة العربية في مجلس الأمن الدولي وكان موقفه رافضاً للاحتلال العراقي للكويت و رافضاً كذلك لتدخل قوات التحالف الدولية التي كونتها الولايات المتحدة - وقد دخلت لتحرير الكويت في ١٨ يناير ١٩٩١م - فقام وزير خارجية أمريكا حينها (جميس بيكر) بزيارة صنعاء بهدف الضغط عليها ولم تحقق زيارته تلك النتائج المرجوة منها وصوتت اليمن ضد قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ (الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠) ضد قرار الحرب على العراق وقد وصف المندوب الامريكي بالأمم المتحدة بأن الصوت اليمني هو الصوت الأعلى ثمناً الذي يمكن ان تُرمى به اليمن .

فاعتبرت دول الخليج ذلك الموقف وقوفاً من صنعاء ضد تحرير الكويت وبات اليمن مضطراً لدفع ثمن باهظ لعلاقته بالعراق وعضويته في مجلس التعاون العربي ، فتم اخراج أكثر من مليون مغترب يمني من السعودية ومن بقية دول الخليج وإعادتهم إلى اليمن من دون الحصول على حقوقهم ، وبدأت العلاقة بين اليمن و السعودية من جهة وبينها وبين دول الخليج تدخل مرحلة إعلان العداء المباشر ، فبادرت السعودية عبر أدواتها في الوقوف ضد الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩١م ، و كان الإخوان وقتها قد نظموا انفسهم في كيان حزبي علني من خلال التجمع اليمني للإصلاح ، بناء على طلب من علي عبدالله صالح - بحسب كلام الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في مذكراته - والسبب في ذلك كما قال : كي يستطيع من خلاله معارضة الحزب الاشتراكي شريكة في السلطة في ذلك الوقت (١٤) .

وبدأ مشايخ حزب الإصلاح والسلفية الوهابية بتحريض الناس عبر المنابر والاشربة والندوات بضرورة تعديل الدستور أو مقاطعة الاستفتاء عليه او التصويت ب لا ضده ، لأنه كما وصفوه كان دستوراً علمانياً و الكثير من مواده مستمدة من الدساتير الغربية الكافرة - مع أن الكثير منهم لم يقرئه ولم يطلع عليه - لكن التوجيهات السعودية هي من قالت ذلك ، وقد اخرج الإصلاح حينها مظاهرة ضخمة في صنعاء تقدمها مشايخ الإصلاح وكان في مقدمتهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر والشيخ عبدالمجيد الزندانى .

وبعد فشل السعودية وأدواتها في مهمة مقاطعة الاستفتاء على الدستور ، بدأت من جديد بتحريض أدواتها من خريجي المعاهد العلمية الوهابية بإصدار فتاوى تحرض ضد قيادات الحزب الاشتراكي اليمني باعتبارهم كفاراً يؤمنون بالماركسية ، ويحاولون نقل مبادئ الاشتراكية التي تنافي الإسلام إلى صنعاء بعد أن فعلت فعلها في عدن ، فتم بموجب تلك الفتاوى اغتيال العديد من قيادات الحزب الاشتراكي في صنعاء ، فكانت محاولة اغتيال وزير العدل عبدالواسع سلام بتهمة العلمانية وتوليه ذلك المنصب وقد نجا من تلك العملية وأصيب إصابات بليغة ، وتم اغتيال الشهيد حسن الحريبي في ١٠ سبتمبر ١٩٩١م ، واستمرت تلك الاغتيالات من خلال اغتيال القيادي الاشتراكي ماجد مرشد ومحاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان في حينها بإرسال قذيفة آر بي جي إلى غرفة نومة ، لكنه لم يكن متواجداً فيها في حينه .

في تلك الفترة خرجت بعض التقارير الواردة من واشنطن عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على السعودية لتقبل الوحدة اليمنية كأمر واقع وعدم معارضتها حماية للمصالح المشتركة وكانت السعودية في تلك الفترة قد اعتمدت على السفارة الأمريكية من أجل الوصول إلى تحقيق نفوذها في اليمن بشكل غير مباشر من خلالها ، وخصوصاً بعد التصريح اللافت للانتباه الذي أدلى به السفير الأمريكي المعين في اليمن (آرثر هيوز) في شهر أكتوبر ١٩٩١م أن مهمته في اليمن هي إفهام القيادة اليمنية بضرورة تحقيق المصالح الأمريكية^(١٥) .

استمرت السعودية في سياساتها العدائية ضد اليمن والرافضة لقيام الوحدة اليمنية والمنددة بوقوف اليمن مع العراق - كما ادعت - من خلال رفضه قرار الحرب وتكرست تلك السياسات العدائية التي خرجت للعلن بعد أن كانت تتم في الخفاء سابقاً من خلال فرض الحصار الاقتصادي على اليمن وإتباع سياسة إعلامية عدائية مركزة موجهة ضد النظام في صنعاء ، وقد تم التأكيد على تلك السياسات من خلال قرارات قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الكويت في شهر ديسمبر ١٩٩١م والتي نصت على قطع العلاقات الاقتصادية مع الانظمة العربية التي وقفت مع العراق في حرب الخليج الثانية .

وبدأت السعودية حربها الاقتصادية ضد اليمن من جديد من خلال ارسالها رسائل التهديد لشركات النفط العاملة في اليمن في شهر مارس ١٩٩٢م والتي اعتبرت الأراضي التي يتم التنقيب فيها في مأرب وحضرموت أراضي سعودية حد زعمها ولم يحسم الخلاف بشأنها مع اليمن ، واستكملت تلك التهديدات من خلال تحريض المشايخ الموالين لها في مأرب وبعض المحافظات بعرقلة ومنع عملية التنقيب على اراضيها وفرض شروط مجحفة ومنقرة على تلك الشركات وتهديد عمالها بالتصفية حال استمرارها في التنقيب مما اضطر بعضها إلى الانسحاب حفاظاً على مصالحها مع السعودية وحماية لأرواح عمالها .

وبدأت تظهر عمليات خطف السياح في بعض المناطق السياحية والاثرية في مأرب والجوف من بعض أفراد القبائل وبتشجيع مباشر من السعودية عبر أدواتها في اليمن ومقايضة الدولة وابتزازها بطلبات تعجيزية مقابل إطلاق سراحهم وظهرت عملية التفجيرات الإرهابية لبعض مواكب الافواج السياحية كنوع من الحرب الاقتصادية من خلال ضرب السياحة التي كانت تدر على اليمن العملات الصعبة في ذلك الوقت .

كانت عمليات الاغتيال والتصفية والترهيب التي طالت بعضاً من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وأخطأت البعض منهم ، قد أتت أكلها بالفعل وجعلت تلك القيادات تشعر أن حياتها مهددة في صنعاء وأن الحكومة فيها غير قادرة على حمايتهم ، مما أثار القلق والرعب داخل صفوف قيادات الحزب العليا ، خصوصاً بعد أن شعرت أن الأجهزة الامنية التي يُدير بعضها قيادات حزب الإصلاح غير جادة في تعقب الجناة وأنها تتعمد ذلك ، طالب الحزب الاشتراكي بإخراج المعسكرات من المدن وإعلان العاصمة خالية من السلاح وقدم قانون حيازة السلاح إلى مجلس النواب .

بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٧ ابريل ١٩٩٣م في اليمن ، توجه نائب الرئيس علي سالم البيض إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأردن بحجة العلاج ، وكان يرفض حضور السفير اليمني في واشنطن لقاؤه مع بعض المسؤولين الأمريكيين ، وعند عودته رجع إلى الأردن أولاً والتقى بالملك حسين ثم عاد بعدها إلى صنعاء ولم يدم به المقام طويلاً فذهب إلى عدن واعتكف هناك للمرة الثالثة وكانت ذلك الاعتكاف نذير شؤم على وحدة اليمن ، زاد التوتر بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض وبدأت قنوات اعلامهما تفرع طبول الحرب بين الجانبين ، فكان أن تم توقيع وثيقة العهد والاتفاق بينهما في العاصمة الأردنية عمان في

نهاية شهر فبراير ١٩٩٤م ، بعد التوقيع ذهب علي سالم البيض مباشرة إلى السعودية والتقى الملك فهد في الرياض ، وقد فهم حينها أن السعودية قد قدمت له الدعم السياسي والمالي والعسكري لإعلان الانفصال ، زار مسئولو الحزب الاشتراكي حينها الكويت والامارات وعادوا إلى عدن دون صنعاء مع أن وثيقة العهد والاتفاق قدمت لهم كل طلباتهم المتعلقة بإدارة الدولة وتوزيع الصلاحيات ، ولم تهدأ الحملات الإعلامية بين صنعاء وعدن ، فقد القى علي عبدالله صالح خطاباً نارياً في ميدان السبعين في ٢٧ ابريل ١٩٩٤م ، اندلعت على أثره الاشتباكات الشهيرة في محافظة عمران في مقر اللواء ٣١٠ بعد ساعتين بما عُرف وقتها بمعركة الدبابات الشهيرة بين مقاتلين يتعبون صنعاء وآخرون من عدن ، تم احتواء الوضع في حينها وشكلت لجنة تحقيق ، لكن صوت الحرب كان طاغياً وكانت امتداداً للسياسة (١٦) .

فحدثت بعدها بأسبوع اشتباكات في معسكر باصهيب في محافظة ذمار وبدأت الحرب الفعلية بين صنعاء وعدن ، في تلك الاثناء اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في مقرها في عدن في ٦ مايو ١٩٩٤م ، وخرجت في نهاية اجتماعها بمبادرة للتهنئة تمثلت بإعادة لجنة الحوار واللجنة العسكرية المشكلة من خبراء عسكريين من الأردن وسلطنة عمان وضباطاً من صنعاء وعدن ، لإعادة تطبيع الأوضاع إلى سابق عهدها ، لكن صنعاء رفضت تلك المبادرة واعلنت عبر وسائل اعلامها المختلفة أن يسلم علي سالم البيض نفسه لأقرب مركز شرطة .

وبعد اسبوعين فاجأ علي سالم البيض الجميع بإعلانه الانفصال عن صنعاء يوم ٢١ مايو ١٩٩٤م بعد أن ضمن الدعم والتأييد السعودي والخليجي - ما عدى دولة قطر - مالياً وسياسياً وعسكرياً وبدأت وسائل الإعلام السعودية والخليجية تشير إلى البيض بصفته فخامة الرئيس معتبرة أنه لا يجوز فرض الوحدة بالقوة ، فكان أن أعلن صالح وقتها شعار (الوحدة أو الموت) .

ومما لا شك فيه بان حرب الانفصال كانت حرباً سعودية على الوحدة اليمنية بأدوات يمنية ، ولأن السياسة والدين لدى الإخوان توأمان ، أصدر مشائخ حزب الإصلاح الفتاوى بوجوب قتال الماركسيين الكفار في عدن لأنهم شقوا الصف ، وكانت فتوى الدكتور عبدالوهاب الديلمي الشهيرة عنواناً لتلك الحرب ، فحشد حزب الإصلاح شبابه ومقاتليه للقتال في عدن و سطع نجم علي محسن الأحمر ذراع المد السلفي في اليمن، و مظلة الجماعات الجهادية التي مدها بكل أسباب الحماية ومقومات البقاء والنماء، وجندها في حرب ١٩٩٤م لقتال قوات علي سالم البيض

الانفصالية بالتنسيق مع الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي يعد أقرب المقربين للواء علي محسن ، كانت السعودية تريد من إشعال حرب الانفصال القضاء على الجيش اليمني في صنعاء وعدن واستنزافهما في مستنقع الحرب ، كي تظل القوة بيدها من خلال أدواتها من حزب الإصلاح والفرقة الأولى مدرع (١٧) .

لكن دخول عدن السريع والقضاء على الانفصال بدخول المكلا في ٧ يوليو ١٩٩٤م والاستيلاء على الأسلحة الحديثة التي وردتها السعودية لجماعة علي سالم البيض ، عمد الوحدة اليمنية بمنطق القوة وليس بقوة الوحدة المنطقي .

بعد انتصار ٧ / ٧ تقاسم حزب الإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام الحكم والحكومة في صنعاء من خلال شيخ الرئيس ورئيس الشيخ ووقع اليمن بين فكي كماشة تقاسم فيها الحزبان المال والسلطة والنفوذ ومعظم المشاريع الاستثمارية وخصوصا في قطاعي النفط والغاز .

ظلت العلاقات متوترة بين اليمن والسعودية ، وكل من الرياض وصنعاء يظن أن الآخر مدين له

بالاعتذار نظير مواقفه ، كانت الرياض تطلب من صنعاء الاعتذار نظير مواقفها في حرب الخليج

الثانية ، واصبحت صنعاء تطلب من الرياض الاعتذار نظير دعمها للانفصال ، تعادلت الكفتان بينهما ، شعرت الرياض بهزيمتها أمام صنعاء من خلال سقوط مشروع الانفصال ، فحاولت التعويض من خلال احتلالها لمناطق حدودية في محافظة حضرموت والمهرة ، وبدأت الاشتباكات بين البلدين في ٤ ديسمبر ١٩٩٤م ، وقد بدأتها السعودية كالعادة في مناطق (حبروت) و (الخراخير) ومناطق أخرى في حضرموت والمهرة وقد استخدم الجيش السعودي في تلك الاشتباكات الدبابات والمدافع واحتلوا مساحات واسعة من الأراضي ، وقد اضطرت القوات اليمنية إلى الانسحاب منها ، لأنها لم تكن تريد التصعيد مجدداً مع السعودية التي كانت دول الخليج تقف إلى جانبها هذه المرة .

وقد ذهبت لجنة من صنعاء إلى الرياض في أواخر ديسمبر من ذلك العام مؤلفة من الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - راعي المصالح السعودية في اليمن - وعبدالقادر باجمال وزير الخارجية وإسماعيل الوزير ، مكثت اللجنة في ضيافة السعودية لمدة اربعين يوماً ، تم بعدها التوقيع على مذكرة تفاهم على حل المشاكل الحدودية العالقة في فبراير ١٩٩٥م وكانت تلك المذكرة هي الأساس التي قامت عليه معاهدة جدة الشهيرة التي وقعت عام ٢٠٠٠م ، كما ذكر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته (١٨) .

عاد التوتر مرة أخرى بين البلدين عندما شجعت الرياض ارتيريا بالاستيلاء على جزر حنيش اليمنية في البحر الأحمر في منتصف عام ١٩٩٥م محاولة استدراج صنعاء إلى الحرب ، لكن صنعاء لجأت إلى التحكيم الدولي الذي فوت الفرصة امام الرياض لتصيد نظام صنعاء من خلال

ارتيريا . ذهب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ضابط ايقاع العلاقات بين البلدين إلى الرياض مرة أخرى لتلطيف الاجواء والإعداد لزيارة صالح إلى الرياض التي طلبتها صنعاء وظلت

الرياض تؤولها ، لكن بعد التوقيع على مذكرة التفاهم تقرر موعد الزيارة ، وتمت فعلاً في يونيو ١٩٩٥ م ، وبعد زيارة صالح إلى الرياض زار الامير سلطان اليمن للإعلان عن عودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها خصوصاً بعد ان ضمنت الرياض من صنعاء تلبية كل مطالبها فيما يتعلق بترسيم الحدود من خلال مذكرة التفاهم السابقة .

انتهى تحالف الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام بعد انتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٧م بعد مقاطعة الحزب الاشتراكي لها وفوز المؤتمر بأغلبية مقاعد مجلس النواب ، شجعت السعودية مجدداً الفكر الوهابي على الانتشار وخصوصاً في محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز من أجل أن تظهر للعالم أنها منطقة إرهابية غير آمنة للاستثمار فيها وهذا ما وصلت إليه من خلال حوادث القتل والتقطيع ومحاولة كسر هيبة الدولة وإضعاف نفوذها من خلال تفجير انابيب النفط والتقطيع لشاحنات الغاز والبتترول خصوصاً في طريق صنعاء مأرب بواسطة مشائخ تمولهم السعودية ويحميهم بعض القادة العسكريين المواليين للسعودية مثل علي محسن .

القاعدة والتطبيق العملي للفكر الوهابي :

وخلال تلك الفترة بدأت تظهر أنشطة تنظيم القاعدة في اليمن بشكل علني وخصوصاً بعد تشكيل ما سُمي (جيش عدن أبين الإسلامي) أواخر عام ١٩٩٧م على يد أبو حسن المحضار ، بدأ التنظيم أولى عملياته باختطاف ١٦ سائحاً أجنبياً في منطقة المراقبة بغرض الضغط على حكومة صنعاء وأشترط التنظيم اطلاق عدد من المساجين المحسوبين على التنظيم من سجون الأمن السياسي في صنعاء من أجل اطلاق سراح السواح، رفضت الدولة ذلك العرض واشتبكت مع أفراد التنظيم وقد أدى ذلك الاشتباك إلى مقتل أربعة سواح والقبض على أفراد التنظيم ومنهم القائد أبو الحسن المحضار وقد حكم عليه بالإعدام وأعدم فعلاً عام ١٩٩٩م (١٩) .

حاولت السعودية العودة مجدداً إلى اليمن ، فجاءت زيارة ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبدالعزيز إلى صنعاء تلبية لدعوة من علي عبدالله صالح في شهر مايو عام ٢٠٠٠م للمشاركة في احتفالات عيد الوحدة للدلالة على عودة الأمور بين البلدين إلى سابق عهدها وخصوصاً بعد أن حصلت الرياض على ضمانات من صنعاء بأنها سوف توقع على معاهدة ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي يضمن لها الاحتفاظ بمعظم الأراضي التي ضمتها إليها مؤخراً ، و بعد أن رأى ولي العهد السعودي العرض العسكري شعر أن وجود ذلك الجيش وتلك المعدات قد تشكل تهديداً للسعودية ولدول الخليج ، هذه كانت فحوى الرسالة التي نقلها ياسر عرفات إلى الرئيس صالح ، لكن الأخير كان يراهن على قدراته في أقناع السعودية بأنه الحليف والصديق بالنسبة لهم ، فذهب صالح إلى جدة في شهر يونيو من نفس العام وتم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي وأخذت فيها السعودية معظم الأراضي التي سطت عليها سابقاً من خلال

توغلاتها السنوية بشكلٍ رسمي ، وقد عبر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عن ذلك التوقيع بالقول : " كانت قناعتني ولا تزال أن علاقة اليمن مع السعودية أهم من حفنة تراب وهذا الذي تم " (٢٠) .

وعادت العلاقة بين صنعاء والرياض إلى سابق عهدها علاقة تابع بمتبوع في تلك الأثناء كان تنظيم القاعدة يتغلغل في اليمن من خلال العناصر اليمنية العائدة من أفغانستان و بدأ التنظيم بإعادة ترتيب صفوفه من أجل التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية كبرى ، بدأت أولى تلك الأعمال باستهداف المدمرة الأمريكية يو إس إس كول وتعرضها للتفجير بواسطة قارب مفخخ قبالة سواحل عدن في أكتوبر عام ٢٠٠٠ م .

وبعد ذلك جاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م التي استهدف فيها تنظيم القاعدة مركز التجارة العالمية في نيويورك ، فشعرت أمريكا بأن خطر الإرهاب قد ضربها في عُقر دارها وتم توجيه الاتهام مباشرة إلى السعودية لأن ١٥ إرهابيا من أصل ١٨ ممن نفوذ تلك الهجمات يحملون الجنسية السعودية ، ويتبنون الفكر الوهابي التكفيرى .

وبعد احدث ١١ سبتمبر وضعت إدارة بوش اليمن تحت الميكروسكوب وأرسلت بين الحين والآخر إشارات من خلال وسائل الإعلام والقنوات الدبلوماسية بأن اليمن قد تصير هي الهدف التالي في حرب أمريكا ضد الإرهاب (٢١) .

وقد ترافقت تلك التهديدات الأمريكية خصوصاً بعد إن أمر بن لادن أعضاء تنظيم القاعدة بالتوجه إلى اليمن ، وتم له ذلك وتزعم تنظيم القاعدة في اليمن حينها أبو علي الحارثي .

ودخلت اليمن بعدها شريكاً أساسياً مع الولايات المتحدة في ما سُمي حينها بمكافحة الإرهاب ، وبدأت أمريكا ضغوطها على الدول العربية - ومنها اليمن - بإغلاق فقاصات الفكر الوهابي وهذا ما حصل فعلاً ، ففي منتصف عام ٢٠٠١م أصدر الرئيس السابق علي عبدالله صالح قراراً بإلغاء المعاهد العلمية ودمجها بالمدارس الحكومية ، بعد أن تأكد أن تلك المعاهد قد خدمت التطرف وساعدت على انتشار الفكر الوهابي التكفيرى ، وساهمت كذلك في تقوية حركة الإخوان المسلمين في اليمن وزيادة عدد المصوتين لهم في الانتخابات النيابية (٢٢) .

وبدأ التعاون الفعلي بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية باستهداف عناصر القاعدة في مناطق تواجدهم وقد أثمر ذلك التعاون عن مقتل أبو علي الحارثي بواسطة طائرة أمريكية بدون طيار في صحراء مأرب في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٢م ، فردت القاعدة على مقتل زعيمها باستهداف ناقلة النفط الفرنسية (لامبرج) قبالة سواحل المكلا ، بعد ذلك طاردت الدولة عناصر القاعدة وألقت القبض على العديد منهم .

في تلك الاثناء كانت لا تزال أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م يتردد صداها في العالم وخصوصاً بعد أن استباححت الولايات المتحدة أقطار العالم العربي والإسلامي بحجة مكافحة الإرهاب - الذي لم تعط له تعريفاً حتى اليوم - وقد قال رئيسها بوش الابن في ذلك الوقت إن الدول التي لا تقف معنا في

محاربة الإرهاب فهي ضدنا ، فكونت تحالفاً دولياً لمحاربة تنظيم القاعدة تولى كبر تمويله السعودية ودول الخليج ، فتم غزو أفغانستان بتلك الحجة والتخطيط لغزو العراق بحجة امتلاكه أسلحة كيميائية وتعاون نظام صدام حسين مع تنظيم القاعدة .

الصرخة والموقف المعادي لأمريكا :

كانت اليمن هي المرشحة بالغزو الأمريكي بحكم تزايد أنشطة القاعدة فيها بدعم سعودي كي تبعد عن نفسها تهمة الإرهاب وتلحقه باليمن ، لم تحرك الأنظمة العربية والإسلامية ساكناً ، فيأتي السيد حسين الحوثي - كان غير معروف حتى ذلك الوقت - في منطقة نائية من محافظة صعدة في اليمن وينادي بالموت لأمريكا وإسرائيل في ١٧ يناير ٢٠٠٢ م وتلك شجاعة نادرة في ذلك الوقت بالذات الذي جعلت فيه أمريكا من نفسها فرعون يري العالم عين ما يراه ويهدبهم سبيل الرشاد الذي يظنه كذلك ، فمن يجرؤ أن يقول لأمريكا لا ؟

أما من ينادي بموت أمريكا فهو بلا ريب شخص شجاع يمتلك من القوة والشجاعة والإقدام ما يجعله يواجه العالم وبعد أن رفع السيد حسين الحوثي صرخته مدوية ، عمل طلابه على طبع الشعار على جدران المنازل وعلى صخور الجبال وطبعوه على الأوراق وأكياس الدعايات وجداول الحصص المدرسية وتم توزيعها على طلاب المدارس وبالتزامن مع أنتشار الشعار الذي يدعو بالموت لأمريكا وإسرائيل دعا السيد حسين أتباعه للقيام بنشاط ميداني مرافق لرفع الشعار وتوزيعه وهو الدعوة لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية في الأسواق اليمنية وجعل من تلك الدعوة شعاراً يوازي شعار الصرخة ويكملة ويكتب خلفه ، معتبراً المقاطعة بحد ذاتها نوعاً من الموت البطيء لصورة أمريكا وإسرائيل في نفوس الناس وهي تمثل رداً لغزو العدو لنا وفي عقر داره أيضاً .

وكما يقال : ما من موقف يمر دونما ثمن ، وعظمة المواقف لا تقاس بكثرة أتباعها وإنما بمقدار التضحيات التي تدفع من أجلها والدماء التي تسيل في سبيلها ، وهذا ما حصل مع السيد حسين وأتباعه ، بدأت الدولة مسلسل التعسف ضدهم بفصل العديد من الطلاب من مدارسهم بسبب ترديدهم الشعار وعملت وزارة التربية على توقيف مراتب المنات من المدرسين بنفس التهمة وبعدها بدأ مسلسل الاعتقالات لكل من يردد الشعار في المساجد عقب صلاة الجمعة فغصت بهم

سجون الأمن السياسي فيما بعد - في صعدة وصنعاء وحجه وعمران - وبدأت الحرب الإعلامية التي مهدت الطريق للحروب الستة التي شنت ضد السيد حسين وضد كل من يقف معه ولو بشرط كلمة ، وكانت تلك الحملة الإعلامية حملة شرسة وغير مسبوقة - مرئية ومسموعة ومقروعة -

واشتعلت خُطب الجمعة وخطابات ما بعد الصلاة في المساجد ، متماهية مع وسائل الإعلام مروجة لتهم كُلهما تصف الحوثي بأنه متمرّد على الدولة ، يُريد إعادة الإمامة .

ورأت السعودية أن الفرصة مناسبة بالنسبة لها من خلال تشجيع نظام صنعاء على المضي قدماً ضد تلك الحركة التي تدعو للعودة إلى القرآن ومحاربة أمريكا واسرائيل باعتبارهم العدو الحقيقي . وليس العراق كما كانت تروج أمريكا ومن خلفها السعودية . أوعزت السعودية لأدواتها من مشائخ الدين من تيار السلفية الوهابية وإخوان حزب الإصلاح أن يشوهوا الحركة الحوثية ويندوا التعاطف الشعبي الذي حظيت به في مهده ، ويأبى الله الا أن يتم نوره ، وكلما ضيقت الدولة على السيد حسين الحوثي وأتباعه ، كما زادت شعبيّتهم وتزايد أنصارهم ، لم تأت حملات التشويه الإعلامية أكلها في صعدة لأنها اعتمدت الكذب وتزوير الحقائق والناس الذين سمعوا السيد حسين يعرفون أنه ليس كما وصفته وسائل الإعلام ، بل هو رجل يمتلك من الحُجة وقوة المنطق ما جعله يتكلم بمنطق القوة ، و تهاوت بالتالي كل التهم الباطلة أمام وضوح الحق وقوة منطقة ، واتضح للناس ان كل ما قاله السيد الحوثي وما أتى به لم يخرج عن إطار الرؤية القرآنية . بدأ الشعار ينتشر ومرددوه يتزايدون وبدأت السفارة الأمريكية - التي كانت تروج عبر منظماتها لنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر - تضغط على الدولة كي تخرس تلك الصرخة التي وصلت إلى داخل البيت الأبيض قبل أن يتردد صداها في قلب العاصمة صنعاء ، يجب إذاً أن يسقط ذلك الشعار ويجب أن تصمت تلك الصرخة بأي وسيلة .

وبعد أن أخذ النظام في صنعاء الضوء الأخضر من السفارة الامريكية وتعهدت السعودية بتمويل الحرب ، بدأت الحرب الأولى على صعدة، بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٤م وبدون سابق إنذار وبكل أنواع الأسلحة - الطائرات الحربية والمروحية والمدافع والدبابات - لاقتحام جبل مرّان ، للقبض على السيد حسين وأتباعه بتهمة التمرد وعصيان أوامر الدولة - التي لا تستطيع عصيان أوامر السفارة الأمريكية - خصوصاً أن تلك الحرب تزامنت مع انعقاد قمة الدول الصناعية الثمان في ولاية جورجيا الامريكية في الفترة من ٨ - ١٠ يونيو من نفس العام وبحضور مفاجئ ولافت للرئيس اليمني علي عبد الله صالح لم يتوقعه أحد و عاد الرئيس اليمني " بقرار الحرب الظالمة في ١٥ يونيو ٢٠٠٤م بعد لقائه بقيادة (السي ، أي ، إيه) وال (إف ، بي ، أي) (٢٣) .

وأوعزت السلطة لبعض وجهاء ومشائخ القبائل من داخل صعدة ومن خارجها الدخول في الحرب - تحت غطاء إقليمي ودولي - والسبب أنها أرادت أن تأخذ تلك الحرب شكل الصراع القبلي والسياسي والمذهبي في آن واحد .

و لم تترك تلك الحملة العسكرية غير المسبوقة على صعدة - سوى في حرب صيف ١٩٩٤م للدفاع عن الوحدة في المحافظات الجنوبية التي اعلنت الانفصال - للحوثيين من خيار سوى الدفاع عن النفس تنفيذاً لقوله تعالى : (**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**) أو القبول بالتعذيب في غياهب سجون الأمن السياسي ، فقبل تلك الحرب لم يرفعوا السلاح على أحد ولم يرفضوا سلطة الدولة ولم ينقلبوا عليها - كما أوضح السيد حسين في

أكثر من رسالة لرئيس الجمهورية - رفعوا شعاراً فقط ، يندرج ضمن حرية الرأي الذي يكفله لهم الدستور اليمني ، عرفوا أن الشعار هو السلاح الذي تخافه أمريكا وتريد أن تجردهم منه والدليل ما نقلته وثائق ويكليفس عن الرئيس السابق على عبد الله صالح وقوله للقيادة الأمريكية : " إن الحرب التي نخوضها هي حرب تخاض نيابة عن الولايات المتحدة .. الحوثيون هم أعداؤكم أيضاً " (٢٤) .

وبرز دور السعودية في تلك الحرب من خلال أدواتها وعلى رأسهم على محسن الأحمر - قائد الحملة العسكرية والمعرض الأول عليها - وقد برر تلك الحرب بالقول : نقاتل الحوثي اليوم ، بدل أن نقاتل أمريكا غداً .

وقد اعتبر الساسة والمراقبون أن الدولة هربت بالحرب على صعدة بدلاً من مواجهة استحقاقات دولية أخرى ضد الإرهاب ومحاربة القاعدة والأنظمة الداعمة لها وكانت تلك الفرصة التي استغلها علي محسن جيداً ، خصوصاً أنه كان على علاقة وثيقة بالقاعدة كما يعرف الجميع .

وبعد ثمانين يوماً من الحرب العنيفة - التي لم يشهد لها اليمن مثيلاً - وبعد أن ضيقت القوات الحكومية الخناق على السيد حسين ومن معه من الأطفال والنساء في جرف سلمان ، بعد حصار خانق منعت عنهم كل وسائل الحياة ، تفتقت فكرة خبيثة في عقول القوات المحاصرة للجرف ، فكرة لم يحسب لها الشيطان حساباً ، فقد جرى ضخ البنزين وإشعال النار داخل الجرف كي يخنق المحاصرون بالدخان و تم إعطاء السيد حسين وعداً بالأمان ، فخرج محمولاً على الأكتاف لا تقوى قدماه على حمل جسده المثخن بالجراح ، خرج إشفافاً منه على النساء والأطفال الذين سلب الجوع والعطش ملامحهم ، ظنّ أنه يتعامل مع مؤمنين من أمثاله يعطون وعداً وينفذون وعودهم ، ظنّ أنه لا يزال هناك من الرجال أمثاله من يجعلون من الانتصار للقيم والأخلاق والرجولة والشرف أولى من الانتصار في ميدان الحرب ودهاليز السياسة ، خرج مشلول الجسد لكن إرادته الفولاذية وإيمانه بمبادئه لم يتزعزع قيد أنملة ، باشر من أعطوه وعداً بالأمان بإطلاق النار على جسده من كل جانب ، فسقط شهيداً - في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤م - مع عدد من المجاهدين الذين رأوا أن الحياة بدون قائدهم هي الموت المحقق وظنوا أن الشهادة معه هي الحياة الأبدية ، وهكذا ترجل الفارس وسقط الحسين شهيداً مردداً جملة الأخيرة : اللهم ثبتني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة .

أخذت الدولة جثمانه وأخفته عن الوجود ظناً منها أن جسده هو من منح الناس الحياة الواعية ، لكن أفكاره كانت قد سكنت عقول الكثير من اتباعه الذين عادوا إلى مناطقهم بأفكار القائد القدوة الذي أخلص لها ودفع حياته ثمناً لها .

لم يشبع النظام في صنعاء من الدماء ولم تمتلئ جيوب تجار الحروب من المال وخصوصاً علي محسن وعيال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر و تتالت الحروب ، فبدأت الحرب الثانية في ٢٧ مارس ٢٠٠٥م وانتهت في شهر مايو من نفس العام وتوسعت في بعض المناطق وقد زادت حدةً وشراسةً ، وتلتها الحرب الثالثة في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥م وانتهت في يناير عام ٢٠٠٦م ،

وقد أتضح جيداً للمراقبين أن تلك الحروب كان الغرض منها التغطية على أنشطة القاعدة في اليمن خصوصاً بعد أن تردد اسم علي محسن الاحمر باعتباره الداعم والمحرك الرئيسي للتنظيم في اليمن ، فقد تمت في تلك الفترة عملية فرار كبرى لعناصر تنظيم القاعدة من سجن الامن السياسي في صنعاء في شهر فبراير عام ٢٠٠٦م من خلال عملية حفر نفق تحت الأرض فروا من خلاله وقد كانت العملية مدبراً لها بشكل جيد من خلال عناصر أمنية على علاقة بالنظام في صنعاء وكان المتهم الرئيس فيها قائد الحروب على صعدة علي محسن الأحمر ، فكان لا بد من شن الحرب والهروب من خلالها من تهم دعم الإرهاب بمحاربة المواطنين في صعدة ، فبدأ علي محسن والعناصر الوهابية التكفيرية التي شاركت في الحروب الست بشن الحرب الرابعة في يناير ٢٠٠٧م واستمرت حتى يونيو من نفس العام .

حاول علي محسن التغطية على نشاط القاعدة من خلال شن الحروب على صعدة ، إلا أن تنظيم القاعدة بدأ بمهاجمة منشآت عسكرية يمنية وأفراداً من الجيش وحقولاً للنفط في مأرب ، ومنها الهجوم الإرهابي الذي حدث يوم ٢ يوليو ٢٠٠٧م بواسطة سيارة مفخخة يقودها انتحاري استهدفت سياحاً من اسبانيا أثناء زيارتهم لمعبد ملكة سبأ في محافظة مأرب ، أسفرت تلك العملية عن مقتل ٨ سياح وسانقين يمينيين وإصابة ١٢ آخرين بجروح مختلفة^(٢٥) .

وبدأت حينها تظهر المسألة الجنوبية من خلال ما سُمي بالحراك الجنوبي الذي أراد استعادة الدولة المفقودة والمواطنة الغائبة عن الجنوب بعد حرب صيف ٧/٧ .

وزادت القاعدة من نشاطها في اليمن ، خصوصاً بعد أن استهدفت انتحاريان مبنى السفارة الأمريكية في صنعاء في بداية عام ٢٠٠٨م ، كانت أصابع الاتهام موجهة ضد أدوات السعودية من حملة الفكر الوهابي التكفيري ، فكان لا بد من أن يفتح علي محسن حرباً خامسة في صعدة هروباً من التهم الذي تلاحقه بدعم القاعدة كي يثبت لأمريكا أنه يحارب من يرفع شعار الموت لها ، فبدأت الحرب الخامسة في مارس ٢٠٠٨م وتوسعت خارج محافظة صعدة لتشمل مناطق حرف سفيان في محافظة عمران وبني حُشيش في محافظة صنعاء واستمرت حتى يوليو من نفس العام وتأتي الحرب السادسة في ١١ أغسطس ٢٠٠٩م والتي كانت أشد ضراوة - فقد تم تسميتها بعملية الأرض المحروقة - من سابقتها ، خصوصاً بعد أن زادت قوة الحوثيين وانتشر أنصارهم في العديد من المحافظات ، هذه الحرب شاركت فيها السعودية بشكل مباشر- بدلاً عن وكلائها من

مشايخ القبائل والتيارات السلفية و قادة بعض المعسكرات ، خصوصاً من حزب الاصلاح ، الذين

استخدمتهم طيلة الحروب الخمس السابقة - وانتهكت السيادة اليمنية واستخدمت ضد أبناء صعدة كل أنواع الأسلحة ، الجوية والبرية والصاروخية ولم تكتف بذلك ، بل استعانت بقوات خاصة من الأردن والمغرب والبحرين وباكستان ، فُصفت مدينة صعدة ومديرياتها ب (٥٠٠٠) غارة استخدمت فيها أكثر من ٧١ ألف صاروخ ، فقتلت الكثير من المدنيين وشردت الآلاف وهدمت مئات المنازل ، والمزارع و تم إخلاء ٤٥٠ قرية وشردت ما يقل عن ٣٥٠ ألف نازح^(٢٦) .

وخلال تلك الحرب ، كان تنظيم القاعدة في السعودية قد خرج عن سيطرة وزير داخليتها محمد بن نايف ، خصوصاً بعد محاولتها اغتياله في شهر سبتمبر ٢٠٠٩م ، فكان لا بد من التخلص من تلك العناصر واخراجهم إلى اليمن وقد تولى اللواء علي محسن الأحمر ، تأمين نقل عناصر القاعدة وروجت السعودية لنفسها باعتبارها ضحية للإرهاب الذي مصدره اليمن خصوصاً بعد أن بث (ناصر الوحيشي) قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب شريطاً مصوراً هدد فيه بشن هجمات شديدة على السعودية وقد كان نقل عناصر تنظيم القاعدة من السعودية إلى اليمن هو الدور الأكثر قذارة الذي لعبه علي محسن الأحمر، والذي دمر به اقتصاد اليمن وسمعتها ومستقبل أجيالها ، وقد فهم فيما بعد أن افتعال الحرب السادسة ودخول السعودية فيها كان تغطية لتلك العملية.

و كانت القاعدة لا تزال تمارس هوايتها في إزهاق الأرواح البرينة في اليمن لأنها تجد من يدافع عنها ويبرر أفعالها ، فقد قام المدعو طارق الفضلي - أحد أعضاء القاعدة العائدين من أفغانستان - بضرب سيارة نجدة بالبازوكا وقتل أفرادها في محافظة أبين عام ٢٠٠٩م ، فحركت وزارة الداخلية قوات أمنية وحاصرت الفضلي ومجموعته داخل منزله وأمهلتهم ساعتين لتسليم أنفسهم، لكنها فوجئت بتدخل اللواء علي محسن الأحمر وتعهده لنانب الرئيس عبد ربه منصور هادي بتسليم المطلوبين سلمياً، وهو ما لم يفعله، بل شجع الفضلي لاحقاً على التمادي في جرائمه الارهابية.

لقد فهم المراقبون للمشهد اليمني أن الحروب الست التي شنت على صعدة كانت حروباً مدفوعة الأجر من الخارج - خصوصاً السعودية والولايات المتحدة الأمريكية - للقضاء على الحوثيين وكان الغرض منها التغطية على نشاط تنظيم القاعدة من خلال فتح المعسكرات لهم للتدريب وتزويدهم بمختلف أنواع الأسلحة والاستعانة بهم في تلك الحروب الست ، بالنسبة للسعودية كانت الحروب للتغطية على خروج قيادات التنظيم من السعودية إلى اليمن ، بالنسبة لأمريكا كان تواجد القاعدة في اليمن هو الذريعة التي تستخدمها لتعزيز تواجدها وبناء قواعد لها والسيطرة على باب المنذب

لم تقض الحروب الست على الحوثيين في صعدة - كما خططوا لها منذ الحرب الأولى - لكنهم

توسعوا إلى داخل الأراضي السعودية كرد فعل على التدخل السعودي ، فكان أن أوقفت السلطة

حربها السادسة في ١١ فبراير ٢٠١٠م .

في تلك الأثناء كانت الخلافات بين علي محسن الأحمر وحמיד الاحمر من جهة وبين علي عبدالله صالح من الجهة الاخرى قد تفاقمت ووصلت إلى طريق اللاعودة خصوصاً أن علي محسن شعر أن تكوين الحرس الجمهوري وتسليحه بقيادة أحمد علي يأتي على حساب إضعاف دوره والقضاء على الفرقة الاولى مدرع القوة الضاربة لحزب الإصلاح ، وفهم أن الزج به في حروب صعدة كان الغرض منها القضاء على الحوثيين وإضعاف قواته في الفرقة في نفس الوقت، وفهم حميد الأحمر أن علي عبدالله صالح بدأ بأخذ الكثير من المنافع الاقتصادية منه لصالح نجله أحمد ومنها

على سبيل المثال إنشاء شركة يمن موبايل كي تنافس شركته سبأ فون وتسحب البساط من تحت أقدامه ، كان لا بد من تغييب علي صالح بأي شكل

وبدا أن الفرصة مواتية من خلال ما سُمّي في الظاهر ثورة الشباب التي انطلقت مطالبة بالتغيير اسوة بما حدث في تونس وفي مصر.

العدوان السعودي على ثورة الشباب :

بدأت الثورة الشبابية يوم ١١ فبراير عام ٢٠١١م بتشجيع مما حصل في تونس والقاهرة ونتيجة للظروف الصعبة التي وصل اليها الشباب ، لكن الأحزاب - وخصوصاً حزب الإصلاح - وقادتها من المسنين ركبوا موجة الثورة وسرقوا أحلام شبابها - واستغلها بما يحقق مصالحه فقط ومصالح الشباب من أعضائه - يوم نزول علي محسن الاحمر إلى ساحة الحرية في ٢١ مارس في نفس العام - بعد مجزرة الكرامة يوم الجمعة ١٨ مارس بتشجيع من السفارة السعودية التي علمت حينها أن السفارة الامريكية شجعت يحيى محمد عبدالله صالح إلى النزول - ودخلت قوات الفرقة الاولى مدرع إلى الساحات بحجة ظاهرها حماية الثورة لكن الباطن كان سرقتها وحرفها عن مسارها السلمي وقد تأكد ذلك من خلال استلامها للعناصر الإجرامية التي ارتكبت مجزرة جمعة الكرامة وإخفائهم عن الوجود فيما بعد ومن خلال استيلاء أعضاء حزب الإصلاح على معسكرات الجيش في ٢٢ مارس ٢٠١١ حينما حاصروا مقر اللواء ١١٥ مشاه بالجوف واستولوا عليه بعد طرد قائد اللواء حينها الشهيد (عبدربه حسين) وفي ذات اليوم صعد الاصلاحيون على الاطعم واداروا محركاتها وعادوا بها الى منازلهم ونهبوا خزانة اللواء واجبروا الجنود على خلع بزاتهم العسكرية وتسليم سلاحهم والمغادرة صوب المحافظات ودشنوا بذلك الانهيار الحقيقي للدولة في اليمن .

وكانت هذه الواقعة هي أول واقعة لسقوط معسكرات الدولة في اليمن بيد قوات خارجة عن الدولة وشرّعت فيما بعد على الاستيلاء على معسكراتها.

لم يكتف قادة حزب الإصلاح بذلك بل كانوا أول من اسقط اللواء ٢٦ حرس جمهوري في منطقة (نهم) يوم ٢٧ مايو ٢٠١١ وقتلوا كذلك قائد اللواء ٦٣ مشاه جبلي حرس جمهوري واستولوا على اللواء والغرض من كل ذلك هو تشويه سلمية الثورة وتمكين عناصر القاعدة فيما بعد .

وفي تلك الاثناء كان تنظيم القاعدة يقوي من وجوده في اليمن من خلال إعلانه عن قيام إمارة إسلامية في محافظة شبوة ، كما أعلن سيطرته الكاملة على مدينة زنجبار منذ شهر مايو ٢٠١١م، واستطاع التنظيم أن يقيم له معسكراً تدريباً في منطقة زندان بمديرية أرحب ضمّ ما يزيد عن ٣٠٠ عنصر تلقوا تدريبات مكثفة على أسلحة ثقيلة ومتوسطة ، كما تمكّن من جمع ترسانة عسكرية لا بأس بها من خلال سيطرته على معدات الجيش اليمني بعد سيطرته على معسكرات تابعة له (٢٧) .

وفي تلك الأثناء كان لابد للسعودية من أن تنقذ أدواتها في اليمن من خلال المبادرة الخليجية التي مثلت عدونا على ثورة الشباب وأفرغتها من ثورتها وحولتها إلى أزمة سياسية بين طرفين و تقافزت أحزاب اللقاء المشترك إلى الرياض كي تبيع تضحيات الشباب مقابل الحصول على

المناصب ، ووقعت تلك الاحزاب على المبادرة الخليجية وآيتها الزمنة مع علي عبدالله صالح يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م وكانت حركة أنصار الله هي الوحيدة التي فهمت ما يراد للثورة من خلال امتناعها عن التوقيع على تلك المبادرة - التي صاغها الرئيس صالح وسلمها الإيراني للقيادة السعودية كما روج فيما بعد - والتي نصت على تشكيل حكومة برئاسة المعارضة وقد شكّلها فعلاً باسندوة وتقاسمت أحزاب اللقاء المشترك الحقاتب الوزارية مع المؤتمر، ونصت كذلك على تسليم علي صالح السلطة لنانبه هادي الذي تم انتخابه يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م وقد وافق المجتمع الدولي على تلك المبادرة المشؤمة ودعمها ، وتمثّل ذلك الدعم بإصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٢٠٥١) لعام ٢٠١٢م الفقرة ١٤ ، حدد فيه الفترة الانتقالية في اليمن بسنتين غير قابلة للتجديد - بحسب منطوق تلك المبادرة - وفرضت تلك ، المبادرة على الرئيس الانتقالي أثناء فترته الانتقالية إجراء مؤتمر الحوار الوطني الذي يضم جميع أطراف المجتمع اليمني من دون استثناء أحد ، وإعداد دستور جديد للبلاد والاستفتاء عليه ، وإعداد كشف انتخابي والتهيئة للانتخابات البرلمانية والرئاسية وكان أخطر ما في تلك المبادرة من بنود هي تدمير الجيش اليمني وتفكيكه واضعافه من خلال ما سُمي حينها بهيكله الجيش والتي شجعها علي محسن الاحمر وقادة حزب الإصلاح - لأنها استهدفت أساساً الحرس الجمهوري المسمى لديهم بالحرس العائلي - وكان غرض السعودية من ذلك البند هو تدمير منظومة الدفاع الجوي والصواريخ البالسيتية التي شاهدها ولي العهد عبدالله - والملك فيما بعد - في العرض العسكري في صنعاء عام ٢٠٠٠م وقد تولى كبر ذلك عبدربه منصور هادي وقادة حزب الإصلاح الذين شكّلوا الحكومة بعد المبادرة من خلال قرار وقعه عبد ربه بجعل القوة الصاروخية تابعة للرئاسة مباشرة وليس لوزارة الدفاع ، واستدعى عبد ربه خبراء أردنيين - عملوا على إعادة تنظيم قوات الحرس الجمهوري - وخبراء أمريكيين عملوا على نزع الرؤوس الحربية الخاصة بصواريخ (سكود) و (توشكا) وفككوا منظومة سام للدفاع الجوي خصوصاً في معسكر العمري في باب المندب بحجة انها تشكّل خطراً على طائرات الدرونز الأمريكية التي تنطلق من قاعدة العند في لحج لضرب عناصر القاعدة ، وخلال الاعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٤م نجحت الرياض عبر أدواتها في صنعاء في ضرب القوة الجوية والدفاع الجوي وطفت إلى سطح الواقع اليمني ظاهرة سقوط الطائرات الحربية في سماء صنعاء وعدد من المحافظات خلال عمليات الطلعات الجوية التدريبية وتكررت عمليات سقوط الطائرات وأدت إلى مقتل ١٦ طياراً حربياً و٢٣ مدرباً وفتياً ملاحياً وتدمير ٢٠ طائرة من نوع ميج ٢١ وكذلك السوخوي الروسياتن وسقوط طائرة عسكرية من نوع أنطونوف وسط سوق مزدحم في صنعاء ، وقد تزايدت الشكوك حول الدور السعودي حينها من خلال تعرض بعض الطائرات للتفجير داخل مرابضها وهذا ما حصل في أكتوبر ٢٠١٢م عندما تم تفجير ٤ طائرات في قاعدة الديلمي في صنعاء ووجهت التهمة عن ذلك العمل إلى مجهولين ولم يُعرف مصيرهم حتى اليوم .

ولم ينفذ هادي من المبادرة الخليجية - خلال فترته الانتقالية - سوى شقها المتعلق بالهيكلية وتدمير القوات الجوية ومنظومة الدفاع الجوي التي كانت مقدمة للعدوان السعودي الامريكي على اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥ م .

وخلال تلك الفترة كثفت القاعدة من نشاطاتها الإرهابية في اليمن ، بإيعاز مباشر من وكلائها في الداخل والخارج ، ففي يوم ٢١ مايو ٢٠١٢م فجر انتحاري نفسه وسط حشد من أفراد القوات المسلحة كانت تؤدي تدريباتها في ميدان السبعين ، كبروفات عسكرية لعرض عسكري كان من المقرر إقامته في اليوم التالي بمناسبة عيد الوحدة ، وقد أدى ذلك التفجير إلى استشهاد ٩٦ جندياً وإصابة أكثر من ٢٠٠ جندي وقد أعتبر ذلك الهجوم الإرهابي هو الأكبر في اليمن من حيث عدد الضحايا . وزاد التنظيم من وتيرة جرائمه فقام يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٣م عن طريق عدد من أعضائه - منهم سعوديون - باقتحام مستشفى العرضي - المتواجد داخل وزارة الدفاع في صنعاء - متكرين بلباس عسكري ومدعومين بسيارات تحمل أفراداً يحملون أحزمة ناسفة ومواد متفجرة وقد أسفرت تلك العملية عن استشهاد ٥٦ شخصاً وإصابة ١٧٦ جُلبهم من الاطباء والمرضات . وما كان بإمكان القاعدة أن تنفذ تلك العمليات الدقيقة لو لم يكن لها تواجد قوي في أجهزة الدولة وخصوصاً قوات الامن والشرطة والجيش .

عاشت اليمن في خوف ورعب كان الناس فيها يتحاشون التواجد في الاماكن العامة وتبدي للعالم اجمع ان القاعدة لها اليد الطولى في اليمن وأنها أداة الغرض الذي ارادته الولايات المتحدة منها عبر أدواتها في اليمن وهو استدعاء قوات المارينز الامريكي للتدخل والوصول إلى صنعاء.

وفعلًا تواجدوا في فندق شيراتون في صنعاء ولم يخرجوا إلا بعد ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

اللجنة السعودية الخاصة وشراء الولاعات :

وبعد المبادرة الخليجية زاد التدخل الأمريكي والسعودي في اليمن وأصبح السفيران السعودي والامريكي هما الحاكمان الفعليان وهما من يحرران الدمية الأمانة عبد ربه منصور هادي .

وعرف جلّ الشعب اليمني كيف تعتدي السعودية على قراره السيادي وتتحكم بإدارة البلاد من خلال أدواتها وعبر (اللجنة الخاصة) في المملكة العربية السعودية التابعة لوزارة الدفاع فيها ، كان المال وسيلة مهمة استخدمها النظام السعودي - ولا يزال - من أجل " السيطرة على القرار اليمني ، لا سيما في تلك المرحلة التي كانت تعيش فيها السعودية طفرة مالية لدرجة أنها كانت ترسل طائرات تحمل الأموال إلى صنعاء من أجل توزيعها على كشوفات اللجنة الخاصة أو قائمة المتعاونين والمستقطبين من مختلف فئات الشعب اليمني " (٢٨) .

فقد كشفت صحيفة الشارع اليمنية في ٣ يونيو ٢٠١٢ في تقرير لها تحدث عن استلام ما يقارب من ٢٧٠٠ شخصية في اليمن ما بين شيخ وسياسي وعسكري وصحفي يمني مبلغ ٥٦ مليون ريال سعودي شهريا من اللجنة الخاصة - ومكتبها الخاص في وزارة الدفاع السعودية - ونشرت بعض المواقع الاخبارية اليمنية أخيرا قوائم بالمبالغ التي تستلمها تلك الشخصيات بالتفاصيل ،

وكشف التقرير كذلك أن ٤٠ مليون ريال سعودي كانت تدفع للرئيس السابق علي عبد الله صالح و٣ ملايين ريال سعودي للشيخ صادق الأحمر وكان التجمع اليمني للإصلاح يستلم ٣ ملايين ريال سعودي شهرياً ، وأشار التقرير إن رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) عبدالرحمن الجفري يستلم ١٦٠ ألف ريال سعودي شهرياً والرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد يستلم ٢٠ ألف ريال سعودي شهرياً فيما يستلم كل من حيدر العطاس وهيثم قاسم ظاهر ومحمد علي أحمد وياسين سعيد نعمان كل منهم يستلم ١٠ ألف ريال سعودي .

أما علي محسن الأحمر فقد أشار التقرير إلى انه كان يستلم ٥ ملايين و ٢٠٠ ألف ريال سعودي بالإضافة إلى استلامه ١٠ مليون ريال سعودي أيضاً سنوياً من وزارة الدفاع السعودية تحت بند (محاربة الروافض) فالجنرال العجوز لم تسعفه فقط ثروته الطائلة في شراء الذمم وولاعات القبائل، بل أيضاً ساعدته في صناعة نفوذه الخرافي، فتوقيعه على أي ورقة كان كافياً لدى تلك

اللجنة لدفع الملايين لحاملها، أو قبول علاجه على نفقة المملكة، أو تخصيص مرتب شهري له وكل ما يهم المملكة هو أن يواظب الجنرال على دوره كشرطي يحرس حدودها، ويضمن لها ولاء القبائل، ويسهل مهمة دعائها في مد الفكر الوهابي، وتمير بعض الطبقات الأمنية التي تخدم أجندة المملكة السعودية وتشوّه صورة النظام في صنعاء ليظهر أنه عديم الأهلية ويحتاج إلى الوصاية السعودية والرعاية المستمرة من قبل الشقيقة الكبرى التي استطاعت عبر أدواتها من المشائخ والعسكريين والسياسيين وطلاب المعاهد العلمية وقادة وقواعد حزب الإصلاح أن يكون لها اليد العليا في اليمن وأن تنصب السفير السعودي حاكماً فعلياً في صنعاء.

ثورة ٢١ سبتمبر وقطع أيادي السعودية في اليمن :

وفي تلك الفترة تم استهداف بعض الشخصيات البارزة المحسوبة على قيادة انصار الله - أو القريبة من توجهاتها - والتي كانت تفضح المذهب الوهابي التكفيري في اليمن ، وتحاول استعادة الهوية الوطنية اليمنية ، فكان أن اغتالت أدوات السعودية الدكتور عبدالكريم جذبان عضو مجلس النواب المستقل يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣م وتم اغتيال الدكتور أحمد شرف الدين ممثل أنصار الله في مؤتمر الحوار الوطني يوم ٢١ يناير ٢٠١٤م ، تلك الاغتيالات تمت من قبل القاعدة وتواطؤ من السلطة الحاكمة حينها وخصوصاً حزب الإصلاح ، تدرجت الأمور ورفعت الحكومة الدعم عن المشتقات النفطية في يونيو ٢٠١٤م وخرجت المظاهرات في ساحات شارع المطار تطالب الحكومة عن التراجع عن قرارها ، لكن الحكومة تصلبت في موقفها عند ذلك هددت القيادة الثورية بإجراءات عملية، جاءت على أثرها ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م للتخلص من أدوات السعودية وكطوق نجاة من احتلال السعودية للقرار اليمني و لتعلن نهاية تبعية صنعاء واستقلالها عن الرياض ، وسقوط كل أدواتها وخروجهم من صنعاء إلى الرياض وهنا تنازل حينها الرئيس هادي عن المبادرة الخليجية - وبمباركة الدول الراعية لها - عندما وقع مع أنصار الله اتفاقية السلم والشراكة والذي بموجبها أصدر قراراً بتشكيل حكومة جديدة برئاسة خالد بحاح بدلاً عن باسندوة ووقف العمل حينها بالمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وحلت اتفاقية السلم والشراكة بدلاً عنها ، لكن الرياض

بعد أن فقدت سلطتها على صنعاء وقُطعت يدها بعد ذلك وخرجت من باب ثورة ٢١ سبتمبر ، أرادت أن تعود من نافذة تحالف العدوان السعودي الامريكي يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م وهذا ما لم ولن تصل إليه بعد وحتى اليوم .

ولم ترضى السعودية عن تلك الثورة فأوعزت لأدواتها من القاعدة باستهداف ميدان التحرير في صنعاء يوم ٩ اكتوبر ٢٠١٤م عندما أقدم انتحاري بتفجير نفسه في فعالية أقامتها حركة انصار الله أسفرت عن استشهاد ٤٧ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ بينهم العديد من الاطفال .

وكان تغلغل حزب الإصلاح في الأجهزة الأمنية لا يزال موجودا ، فعمدت لاستهداف الرموز الوطنية وتم اغتيال الدكتور محمد عبدالملك المتوكل يوم ٢ نوفمبر ٢٠١٤م وتم اغتيال الصحفي الاستاذ عبدالكريم الخيواني يوم ١٨ مارس ٢٠١٥م .

وبعد أن حاربت السعودية - عبر ادواتها في اليمن - المذهب الزيدي بكل ما أوتيت من قوة وبكل الوسائل ، عملت على اغتيال رموز ذلك المذهب ، من خلال التفجير الإرهابي الذي استهدف الدكتور المرتضى المحطوري في جامع مركز بدر والدكتور طه المتوكل في مسجد الحشوش يوم الجمعة ٢٠ مارس ٢٠١٥م ، فاستشهد الأول ومعه عشرات المصلين ونجا الثاني ، وكانت حصيلة شهداء التفجيرين ١٤٠ شهيداً وجرح ٣٥٢ من المصلين .

وبعد أن ظهرت عورة النظام السعودي وبيان عدوانه على اليمن وعلى الهوية الوطنية اليمنية وعلى قرارها السيادي عمد إلى ورقته الأخيرة وهو العدوان المباشر على اليمن في يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م ، لأن كل أدواتها تم احراقها وقطعت أيادي السعودية في اليمن ، فكان لا بد أن تحاول أن تعيد أدواتها ، من خلال ذلك العدوان - الذي لا يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور - ولكن هيهات أن تصل إلى ما تريد خصوصاً بعد ان تنفس الشعب اليمني نسيم الحرية وذاق حلاوة معنى السيادة واستقلالية القرار بعيداً عن صداع الشقيقة الكبرى.

الخاتمة :

وهكذا يتضح لنا أن العدوان السعودي على اليمن قديم قدم العلاقة بين البلدين ، فقد كانت العلاقة بين الجمهورية العربية اليمنية - سابقاً والجمهورية اليمنية لاحقاً - وبين السعودية ، علاقة تابع بمتبوع على أكثر ولا أقل ، من خلال النهج السياسي الثابت والمستمر ، القائم على العداء الوهابي لشعب الإيمان والحكمة والتطاول على سيادته والنيل من استقلاله وامتهان إرادته أبناءه وإذلالهم وجرح كبريائهم - خصوصاً العمال منهم لديها - والعمل على طمس هويتهم الإيمانية وشخصيتهم الوطنية اليمنية وقد عملت الرياض على التحكم في مقدرات الشعب اليمني وسلبه حقه في تقرير مصيره وتكليف حاضره ومستقبله وفق ما تقتضيه المصلحة السعودية والعمل على تحويل اليمن إلى " مجرد مجال حيوي لسياسة التوسع السعودية وإلى ملحق يدور في فلكها وتابع سياسي واقتصادي لها وأرض مفتوحة لاستثماراتها " .

و لم تستطع الحكومات المتوالية على حكم اليمن، التخلص من الهيمنة السعودية على قرارها السيادي والاعتداء المستمر على أراضيها وقضيمها بالمال أحياناً وبالقوة إذا لم ينفع المال .

و ظل الشعب اليمني خلالها ينن من ثقل الضغوط السعودية، ومن استخدام المال السعودي عبر أدواتها المختلفة كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي وتأكيد التبعية لها وطمساً للهوية اليمنية الوطنية الجامعة ، وقد ظهر ذلك العدوان السعودي على اليمن بأوضح صورته من خلال عدوانه على الهوية الإيمانية اليمنية - بشكل واضح وصريح - من خلال محاولة النظام السعودي فرض المذهب الوهابي على الشعب اليمني بكل الوسائل المتاحة ، ومحاربة المذهب الزيدي واعتباره - كما يدعون زوراً وبهتاناً - مذهباً شيعياً رافضياً ، ومحاربة المذهب الشافعي من خلال محاربة التصوف وتكفير المتصوفة والعمل على خلق التناقضات المذهبية والمناطقية بين أبناءه ، وشراء ولاعات شيوخ القبائل والقيادات العسكرية والسياسية وجعلها تابعة لها على حساب الولاء لليمن وتمثل العدوان السعودي على الهوية اليمنية بتشجيع ظهور تنظيم القاعدة - ونقل أعضائه من أفغانستان ومن السعودية إلى اليمن بواسطة أدوات السعودية فيها - وتشجيع التطرف والعنف بواسطة المناهج الوهابية التكفيرية وكل ذلك يطمس الهوية اليمنية ويجعل منها نسخة مزورة للهوية الوهابية ، وقد تم إعادة الاعتبار للهوية الوطنية اليمنية وقرارها السيادي المستقل من خلال ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م ، وكان ذلك هو السبب الرئيس الذي بموجبه شنت السعودية عدوانها البربري على اليمن فجر ٢٦ مارس ٢٠١٥ م وشكلت تحالفاً ضم ١٧ دولة واستجلت المرتزقة من الداخل ومن كل اصقاع الأرض ولا يزال عدوانها مستمراً حتى كتابة هذه السطور في ٢٠ يناير ٢٠٢١ م ..

مراجع الفصل الثالث :

- (١) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٧٦ . سابق .
- (٢) فتنة ديسمبر : من وثائق قصور صالح . دائرة التوجيه المعنوي . صنعاء . ط ٢ / ٢٠٢٠ . ص ٣٧ .
- (٣) ينظر : فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٦٧ . سابق .
- (٤) عبدالله بن حسين الأحمر : مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر قضايا ومواقف . ص ٢٢٧ . سابق .
- (٥) ينظر في ذلك على سبيل المثال : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . ص ٤٢ . سابق .
- وينظر أيضا: فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٦٩ . سابق .
- (٦) وينظر: فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٧٠ . سابق .
- (٧) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . ص ٤٣ . سابق .
- (٨) محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . ص ٧٠ . سابق .
- (٩) ينظر : عبد الحبيب سالم مقبل : الديمقراطية كلمة مرة . تعز . ط ١ / ١٩٩٨ م . ص ٢٢٤ .
- (١٠) ينظر : جريدة السفير البيروتية الصادرة في يوم (١٧ / ١ / ١٩٨٤) .
- (١١) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . ص ٤٩ . سابق .
- (١٢) فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٢٠٠ سابق .
- (١٣) المرجع السابق : ص ١٩٦ .
- (١٤) ينظر : عبدالله بن حسين الأحمر : مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر مواقف وقضايا . ص ٢٤٨ . سابق .
- (١٥) ينظر : عبد الحبيب سالم مقبل : الديمقراطية كلمة مرة . ص ٥٩ . سابق .
- (١٦) فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٢٣٣ سابق .
- (١٧) ينظر : المرجع السابق : ص ٢٦٥ .
- (١٨) ينظر : عبدالله بن حسين الأحمر : مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر مواقف وقضايا . ص ٢٩٤ . سابق .
- (١٩) ينظر : بلال محمد الحكيم : اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان . ص ٢١٦ . سابق .

- (٢٠) عبدالله بن حسين الأحمر : مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر مواقف وقضايا . ص ٢٩٦ . سابق
- (٢١) ينظر : بكيل أحمد الزنداني : عقيدة بوش والشرط الاوسط الكبير . ص ٢٢١ . سابق .
- (٢٢) ينظر : بلال محمد الحكيم : اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان . ص ٢٧٥ . سابق .
- (٢٣) يحيي جحاف: صعده القضية والاعلام . مركز عدن للبحوث، صنعاء . ط١ / ١٦٠٠١٦ م . ص ٩٤ .
- (٢٤) نقلاً عن صبري الدرواني : حرب صعده الاولى . ط١ / ١٣٠١٣ م . دون ذكر مكان النشر . ص ٧٧ .
- (٢٥) ينظر : بلال محمد الحكيم : اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان . ص ٢١٧ . سابق .
- (٢٦) ينظر : يحيي جحاف : صعده القضية والاعلام . ص ١٠٤ . سابق .
- (٢٧) ينظر : بلال محمد الحكيم : اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان . ص ٢١٧ - ص ٢١٨ . سابق .
- (٢٨) فتنة ديسمبر : من وثائق قصور صالح . ٣٠ . سابق .

قائمة بأهم المراجع :

- ١- ابو بكر السقاف : دراسات فكرية وأدبية . دار العودة ، بيروت . ط١/١٩٧٧ م .
- ٢ - أحمد محمد نعمان . مذكرات احمد محمد نعمان . المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء . ط١/ ٢٠٠٤ م .
- ٣- امين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . مؤسسة البصائر ، بيروت . ط١/ ١٩٩١ م .
- ٤ - إيلينا جلوفسكايا : سقوط النظام الملكي . تر : قائد طربوش . ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . الكتاب الثاني . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط٢/ ٢٠١٣ م .
- ٥ - إيلينا جلوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . تر : محمد علي البحر . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ط١/ ١٩٩٤ م
- ٦ - بلال محمد الحكيم : اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان . صنعاء . ط١/ ٢٠١٧ م .
- ٧ - بكيل أحمد الزنداني : عقيدة بوش والشرط الاوسط الكبير . دار أروقة للنشر، الأردن . ط١/٢٠١٢ م .
- ٨ - حمود عبدالله الأهنومي : مجزرة الحجاج الكبرى ، المجلس الإسلامي الزيدي ، صنعاء . ط١/ ٢٠١٧ م .
- ٩ - صادق عبده علي قائد . التطور التاريخي للهوية اليمنية . منشورات وزارة الثقافة اليمنية . صنعاء . ط١/ ٢٠٠٤ م
- ١٠ - صبري الدرواني : حرب صعدة الاولى . ط١/٢٠١٣ م . دون ذكر مكان النشر .
- ١١ - عادل رضا : محاولة لفهم الثورة اليمنية . المكتب المصري الحديث ، القاهرة (د - ت) ص ٧٥ .
- ١٢ - عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . دار القلم ، الكويت . ط١/١٩٩٠ م .
- ١٣ - عبدالملك المقرمي : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت . ط١/ ١٩٩١ م .
- ١٤ - عبدالرحمن الأرياني : مذكرات الرئيس الأرياني ، الجزء الاول . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط١/٢٠١٣ م .

- ١٥ - عبدالله البردوني . قضايا يمنية . دار الفكر . دمشق . ط٥/١٩٩٦ م .
- ١٦ - عبدالله البردوني . الثقافة والثورة في اليمن . مطبعة الكاتب العربي ، دمشق . ط/١٩٩١ م
- ١٧ - عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . صنعاء . ط٦/٢٠٠٨ م
- ١٨ - عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . منشورات العصر الحديث ، بيروت . ط٣/١٩٨٧ م .
- ١٩ - عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ عبدالله قضايا ومواقف . الآفاق للطباعة ، صنعاء . ط١/٢٠٠٧ م .
- ٢٠ - عبدالودود سيف : لقاء مع السبتمبريين : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٤٠٩ . سابق .
- ٢١ - فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ط١/١٩٨٢ م .
- ٢٢ - محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان . دار جامعة الخرطوم ، السودان . ط ٢ (د - ت) .
- ٢٣ - محمد علي الشهاري : طريق الثورة والوحدة اليمنية . دار الفارابي ، بيروت . ط١/١٩٨٧ م
- ٢٤ - محمد علي الشهاري : الأطماع السعودية التوسعية في اليمن . دار ابن خلدون ، بيروت . ط١/١٩٧٩ م .
- ٢٥ - محمد علي الشهاري : معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن . دار الفارابي ، بيروت . (د - ت) .
- ٢٦ - محمد ناجي احمد : مائة عام من العدوان ... الف يوم من الانتصار ، ضمن كتاب ألف يوم من العدوان على اليمن . مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني . صنعاء ، ط١/٢٠١٨ .
- ٢٧ - يحيى جحاف: صعده القضية والاعلام . مركز عدن للبحوث، صنعاء . ط١/٢٠١٦ م .
- ٢٨ - يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . الصفاء للنشر والتوزيع ، لندن . ط١/١٩٨٨ م .